بسم الله الرحمن الرحيم

الأمان

AL-AMAN

سياسيّة أسبوعيّة جامعة

١٦ صفحة

١٠٠٠ ليرة

العدد ١٣٠٦ - السنة السادسة والعشرون - الجمعة ١٣ رجب ١٤٣٩ هـ - ٣٠ آذار ٢٠١٨ م

أيار.. شهر الانتخابات

تتجلى الممارسة الديمقراطية في العالم العربي بأبرز مظاهرها عبر العمليات الانتخابية، سواء كانت بلدية أو تشريعية. وقد جرت الانتخابات الرئاسية المصرية خلال الأسبوع الماضي، وشكّلت رافعة لتمديد ولاية الرئيس عبد الفتاح السيسي أربع سنوات، قابلة للتمديد أو التجديد. وفي شهر أيار المقبل تجري الانتخابات النيابية اللبنانية، والبلدية التونسية، والعراقية في ١٢ من الشهر المذكور. وإذا كانت انتخاباتنا محكومة بالقانون النسبي والصوت التفضيلي والحاصل الانتخابي، فإن الانتخابات العراقية أكثر تعقيداً، إذ بلغ عدد المرشحين ٧١٧٢، أسقطت مفوضية الانتخابات ترشيح كثيرين منهم، بدعوى عدم الكفاءة، أو شمولهم بقانون «اجتثاث البعث»، واستدعت «هيئة المساءلة والعدالة» بالأمس ستمائة من المرشحين لاختبار صلاحيتهم، وحذرت الهيئة من عمليات الترويج لشراء أصوات الناخبين بشكل مكشوف عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وهذا ما يستدعي استبعاد الهيئة لعشرات المرشحين. لذلك فإن من واجبنا أن نحمد الله تعالى أن ديمقراطيتنا في لبنان أقل تعقيداً، وأن التقسيم المناطقي والتوزيع الطائفي والمذهبي، اضافة الى الصوت التفضيلي، هي ما يحكم هذه الانتخابات، وليس أكثر من ذلك.

انتخابات دائرة بيروت الثانية
هل تقلب المعادلة السياسية في البلد؟

الحملات الانتخابيّة
بين التخوين والاتهام بحماية «الإرهاب»
فأين البرامج؟

الضفة وغزة على حافة بركان في يوم الأرض
عباس وغزة بعد التفجير
غياب العقل والسقوط في الهاوية

إيران وسوريا ما بعد «داعش»
إدارة الأزمات الإقليميّة
الأمم المتحدة تدعو النظام السوري لرفع الحصار عن «دوما» بالغوطة

ابن سلمان في واشنطن
مبروك لترامب مليارات الدولارات

القيصر يحكم روسيا مجدّداً

الحريري: وجدت كل تعاون من عون

أشاد رئيس الحكومة سعد الحريري برئيس الجمهورية ميشال عون في لقاء حواري انتخابي، فقال: «وجدت منه كل تعاون طوال فترة السنة ونصف السنة الماضية. صحيح أن هناك خلافات سياسية بين أطراف الحكومة، ونحن متمسكون بثوابتنا الوطنية المعروفة، لكننا نعتمد الحوار وسيلة لحل الخلافات، واستطعنا تجنيب البلد تداعيات الأزمة السورية». وأكد الحريري أن «التجربة أثبتت صوابية خيار التسوية التي قمنا بها من خلال انتخاب رئيس للجمهورية وتأليف حكومة وحدة وطنية، واستطعنا تثبيت الاستقرار السياسي والأمني وإيجاد حلول للعديد من المشكلات المطروحة».

وأضاف: «وبعد أن أرسينا الاستقرار السياسي والأمني نركز الآن على النهوض الاقتصادي، من خلال مؤتمر «سيدر» وإيجاد تمويل لعدد كبير من المشاريع الضرورية والحيوية والاستثمارية لتوفير فرص عمل للشباب في كل لبنان».

عون: لحلول كهربائية موقتة ريثما تنشأ المعامل

دعا رئيس الجمهورية العماد ميشال عون خلال جلسة مجلس الوزراء في بعبدا الى «الكف عن التأجيل والمماطلة في موضوع الكهرباء التي يدفع ثمنها اللبنانيون والخزينة»، معتبراً ان «الامر لم يعد مقبولاً»، ومشدداً على ضرورة ايجاد الحلول الموقتة «ريثما ينتهي انشاء المعامل الكبيرة للانتاج التي يتفق عليها الجميع». وقال انه لا يسوّق لأي خيار، بل ان كل ما يريده هو تأمين الكهرباء اينما وجدت، لافتاً الى ان «الاصوات التي تعالت ورفضت خيار البواخر لم تقدم حلولاً بديلة». من جهته، دعا رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري وزير الطاقة الى رفع التقرير الذي أعده عن واقع الكهرباء والحلول المقترحة والبدائل تمهيداً لجلسة لمجلس الوزراء تتخذ فيها القرارات المناسبة. ولفت الى ان «مقاربة موضوع الكهرباء تمت من منطق سياسي، فيما المصلحة تقتضي بمقاربته تقنياً ومادياً وتحديد مصدر توفير الطاقة».

جعجع لعون: الحل بتكليف إدارة المناقصات

قال رئيس حزب «القوّات اللبنانيّة» سمير جعجع انه «لفتني في جلسة مجلس الوزراء اليوم تأثر فخامة رئيس الجمهوريّة العماد ميشال عون بعدم حل مشكلة الكهرباء حتى الآن. كما لفتني أيضاً احساسه مع الناس وشعوره بحجم المشكلة خصوصاً عندما طرح السؤال: «أنا لا يهمني كيف ومن أين تتأمن الكهرباء يهمني أن تتأمن الكهرباء للناس. فليعطني أحد حلاً».

وأضاف: «فخامة الرئيس أشاركك الرأي تماماً في ما يتعلّق بضرورة تأمين الكهرباء مؤقتاً إلى حين إنجاز المعامل. أما الحل فسهل جداً وأتمنى على فخامتكم تبنيه شخصياً لأنه لن يتحقق بغير ذلك. الحل فخامة الرئيس بتكليف إدارة المناقصات إدخال التعديلات اللازمة على دفتر الشروط الذي كانت قد وضعته مؤسسة كهرباء لبنان ومن ثم إجراء مناقصة وشفافة».

وتابع: «أثبتت إدارة المناقصات، وفي محطات عدّة، تقنيتها وفعاليتهامن جهة، وحرصها التام على المال العام والشفافيّة والاستقامة من جهة ثانية. لذلك، أتمنى على فخامتكم تبني هذا الحل الذي يحقق لفخامتكم ولنا جميعاً ما نريده في أسابيع قليلة ومن دون أي لبس أو إبهام».

نقابة المعلمين: تعديل القانون ٤٦ يعني النزول للشارع

تناولت نقابة المعلمين ما أثير حول «إحالة مشروع قانون خلسة من ضمن مشروع الموازنة العامة لعام ٢٠١٨، يتضمن تقسيط الدرجات الست للمعلمين في القطاع الخاص، اعتباراً من ٢٠١٨/١٠/١ أو ٢٠١٩/١٠/١ ومن دون مفعول رجعي. وبمعنى آخر، ضرب وحدة التشريع بين القطاعين العام والخاص وحرمان معلمي المدارس الخاصة بعض حقوقهم المشروعة التي أقرها القانون ٤٦/٢٠١٧».

ونبهت «اتحاد المؤسسات التربوية من الاستمرار في عدم تطبيق القوانين والتلطي خلف المرجعيات وغيرها لتحقيق مكاسب مالية جديدة وضرب عرض الحائط القوانين التي تحكم العلاقة بين البشر بهدف إعادتنا الى شريعة الغاب التي يأكل فيها الفاجر حق التاجر»، محذرة من «الاستمرار في إهانة وإذلال وتحقير المعلمين والنيل من كرامتهم». وأكدت النقابة أن «أي مشروع لتعديل القانون ٤٦ النافذ سيدس خلسة في موازنة عام ٢٠١٨، ستكون نتائجه إنهاء العام الدراسي قبل نهايته والنزول إلى الشارع واتخاذ كل الإجراءات القانونية والسلمية التي تحفظ حقوق المعلمين».

استمرار إضراب موظفي المستشفيات الحكومية

واصل موظفو مستشفى صيدا الحكومي إضرابهم المفتوح، حيث تجمعوا في باحة المستشفى أمام مدخل الطوارئ، وامتنعوا عن استقبال المرضى، باستثناء غسل الكلى، وذلك التزاماً بقرار نقابة عاملي المستشفيات الحكومية في لبنان باستمرار الاضراب إلى حين إقرار المراسيم التطبيقية لقانون الـ٤٦ بكافة مندرجاته لجميع المستخدمين والمتعاقدين والإجراء العاملين في هذا القطاع، والتي من المتوقع أن يصار لإقرارها في جلسة مجلس الوزراء قبل ظهر اليوم.

وفي بعلبك، أعلن موظفو مستشفى بعلبك الحكومي، التوقف عن العمل حتى إدراج مطالبهم على جدول جلسة مجلس الوزراء وإقرارها.

كنعان: ذاهبون إلى «سيدر» بموازنة وإصلاحات

أكد رئيس لجنة المال والموازنة النيابية النائب ابراهيم كنعان أن لبنان بدأ بمواجهة الهدر بخطوات متواضعة إنما جدية وذاهبون إلى «سيدر ١» بموازنة وإصلاحات يجب استكمالها وذلك في مؤتمر صحافي عقده في المجلس النيابي، أعلن خلاله انتهاء لجنة المال من مناقشة وإقرار مشروع موازنة عام ٢٠١٨.

وقال: «لقد أثبت لبنان أنه قادر على العودة إلى إنتاج موازنات، وأعلم أننا لا نزال بعيدين عن المثالية، لكننا نقول للعالم اليوم مع موازنة عام ٢٠١٨، وبعد أقل من ٤ أشهر على موازنة عام ٢٠١٧، إننا قادرون على التغيير والإصلاح واستعادة العمل المالي إلى كنف القانون والدستور والشفافية. ونحن وإذ نضيء على الثغرات، نثمّن العمل الجيّد للإدارة والحكومة والتزامها في أحيان كثيرة بالتوصيات، وإن كان لا يزال هناك الكثير منها بحاجة لمتابعة».

أضاف: «لقد عدنا بموازنتين في أقل من سنة في انتظار الحسابات المالية التي أعطيت وزارة المالية مهلة سنة لإنجازها».

بهية الحريري لمصروفي أوجيه: لا نملك مالاً!

بعد رفضها المتكرر لاستقبالهم ومنعهم من تنفيذ اعتصامات أمام منزلها في مجدليون، دعت النائبة بهية الحريري أعضاء لجنة متابعة تحصيل حقوق المصروفين من «سعودي أوجيه» إلى جلسة في منزلها. وبحسب المشاركين، استمعت الحريري إلى شرح مفصّل لما تعرض له الموظفون في السعودية وتداعيات صرفهم من دون دفع رواتبهم المتأخرة وتعويضاتهم. لكن عمّة مالك الشركة، سعد الحريري، لم تطمئن المصروفين بتسوية القضية، ولم تعدهم بأي حل. وبحسب المشاركين، قالت الحريري: «لا أملك معطيات عن القضية، ولا تملك العائلة قدرة مالية على دفع الأموال»، لكنها وعدت بتأمين لقاء مع رئيس الحكومة. وبعد ساعات من اللقاء، تلقى أعضاء اللجنة اتصالاً من مكتب السفير السعودي في بيروت يبلغهم تحديد موعد معه الأسبوع المقبل.

ميقاتي: مبروك لبيروت وع الوعد يا طرابلس

غرّد الرئيس نجيب ميقاتي، على حسابه الخاص عبر موقع «تويتر»، فقال: «فيما لم يجف بعد حبر وعودهم المعسولة التي أطلقوها من طرابلس حتى فوجئنا بتعيين رئيس وأعضاء مجلس إدارة الصندوق التعاوني للمختارين من دون أي عضو من طرابلس أو الشمال الذي يضم أكثر من خمسمئة مختار. وع قولة المثل «اسمع تفرح جرّب تحزن»، مبروك لبيروت وع الوعد يا طرابلس».

وجهة نظر

٦ أيار: خلاصات سياسيّة جديدة

بقلم: أيمن حجازي

مع اتساع المشهد الانتخابي اللبناني بدأت الخلاصات السياسية المفترضة تدخل في مزيد من الغموض والضبابية، وذلك بعد أن أفضت المعطيات التحضيرية لهذه الانتخابات الى الإضرار بالتحالفات والتفاهمات السياسية القائمة في البلد، وبعد أن نشأت علاقات ايجابية انتخابية بين أطراف كانت متباعدة. وهذا ما يمكن تلمسه في الميدان الانتخابي (على سبيل المثال) بين التيار الوطني الحر و«حزب الله» اللذين تضررت علاقتهما على أرض الواقع في كثير من الدوائر، وذلك في مقابل تحالفات وليدة كتحالف النائب بطرس حرب وتيار المردة والحزب السوري القومي الاجتماعي في دائرة الكورة – البترون – زغرتا – بشري، وكتحالف التيار الوطني الحر مع الجماعة الإسلامية في دائرتي صيدا – جزين وعكار.

يسجل على صعيد العلاقة الانتخابية بين التيار الوطني الحر و«حزب الله» أن الخلاف لم يعد محصوراً في دائرتي جبيل – كسروان وصيدا – جزين، بل وصل الأمر الى حدود تشكيل لوائح عونية تضم مرشحين شيعة في دائرة بعلبك – الهرمل وفي دوائر الجنوب الأخرى، وهذا ما بات يثير حساسية الثنائي الشيعي ويمثل تجاوزاً للخطوط الحمر في عقر دار هذا الثنائي المتلاحم. فيما اقتصر التحالف بين العونيين و«حزب الله» على بيروت الثانية وبعبدا، وهو تحالف الأمر الواقع الذي لا فرار منه. وقد ظهر هذا التباعد أكثر وأكثر بين تيار المستقبل وحزب القوات اللبنانية اللذين بات تحالفهما التاريخي على محك الانتخابات النيابية القادمة. فيما يسارع العديد من قادة ورموز هذه القوى السياسية المتحالفة لتبرير هذا التباعد بأنه محكوم بالقانون الانتخابي الجديد وبأن العلاقة التحالفية بين هذه الأطراف لن تتأثر بالافتراق الانتخابي الحاصل حالياً في هذه الانتخابات.

ويبدو أن الخلاصات السياسية المشار إليها ستتضمن تفتتاً واحتداماً مميزاً في بعض الساحات ذات البعد المذهبي الواضح مثل ساحة الشمال الانتخابية التي تشهد تعدداً في الأقطاب والقوى، ما يدفع المراقبين الى ترجيح أن يتمثل الجميع في دائرة طرابلس – المنية الضنية، ما يجعل الفوز بالنسبة إلى تسع لوائح تتنافس على ١١ مقعداً بمعدل نائب أو نائبين لكل لائحة. وهذه النتيجة لن تكون حاسمة بين تيار المستقبل وتيار العزم ولائحة فيصل كرامي ولائحة أشرف ريفي والآخرين... وهذا ما ينطبق أيضاً على الوضع الانتخابي في دائرة الكورة – البترون – زغرتا – بشري وفي دائرة عكار أيضاً. فاللوائح قوية في معظمها وقادرة على التمثل في المجلس النيابي، ولو بمقعد واحد، وهو سيكون مقعداً ثميناً في ظل الازدحام الحاصل.

ثمة ملاحظة سجلها البعض على التراشق الكلامي المحدود الذي حصل بين «حزب الله» وتيار المستقبل، وهو التفهم النسبي من قبل «حزب الله» لحاجة الرئيس سعد الحريري الى ما يشد به عصبه الانتخابي في بيروت والشمال، الا أن وزير الداخلية نهاد المشنوق لجأ الى استخدام بعض التعبيرات القاسية في حفل انتخابي بيروتي، ما أدى الى تجاوز بعض الخطوط الحمر، ولكن كل ذلك لم يؤد الى ما لا تحمد عقباه داخل مجلس الوزراء أو خارجه.

إن قدر لانتخابات الـ٧٧ لائحة أن تجري دون أحداث كبرى تطيحها لا سمح الله، فإن خلاصات سياسية كبرى ستترتب عن هذه الانتخابات، وهي قد تزيد في عملية خلط الأوراق وتبدل محاور التحالفات التي بدأت منذ انهاء الفراغ الرئاسي في خريف ٢٠١٦. وهي خلاصات جديدة أكبر من ترقب ميزان القوى والأكثرية المائلة الى هذا المعسكر أو ذاك، فهي قد تطاول أساس وجود المعسكرات السياسية في البلد.

الجماعة الإسلامية تقدّم مرشحيها للانتخابات في أربع دوائر

مع إقفال باب تسجيل اللوائح للانتخابات النيابية ليل الاثنين ٢٦/٣/٢٠١٨ في وزارة الداخلية، تكون الاسماء والتحالفات الانتخابية قد حسمت قبل أربعين يوماً من موعد فتح صناديق الاقتراع، وبات بإمكان الناخب أن يعرف اللوائح سلفاً، ويختار كيفية اقتراعه، وقد كان هذا القانون الانتخابي كفيلاً بخلط أوراق التحالفات بشكل كبير، وهو ما جعل القوى السياسية تدير نقاشاً بينها من أجل عقد تحالفاتها.

الجماعة الإسلامية في لبنان، قرّرت منذ اليوم الأول لإقرار قانون الانتخاب المشاركة في هذا الاستحقاق ترشحاً في بعض الدوائر، واقتراعاً في معظم الدوائر.

وقد اختارت خوض الانتخابات في دائرة بيوت الثانية فرشّحت النائب الدكتور عماد الحوت، وعبر لائحة «بيروت الوطن» التي تضم مرشحي العائلات البيروتية.

وفي دائرة صيدا جزين، اختارت نائب رئيس مكتبها السياسي الدكتور بسام حمّود، وذلك عبر لائحة «صيدا وجزين معاً» التي كانت عبارة عن تحالف انتخابي بين الجماعة والتيار الوطني الحر ورئيس بلدية صيدا السابق الدكتور عبد الرحمن البزري.

وفي دائرة الشمال الثانية تخوض الجماعة الانتخابات، وقد رشّحت الدكتور وسيم علوان عن مدينة طرابلس، وشكلت مع بعض الشخصيات لائحة القرار المستقل.

وكذلك في دائرة الشمال الأولى (عكار) فقد رشّحت الجماعة الاستاذ محمد شديد، وشكّلت مع التيار الوطني الحر لائحة واحدة هي لائحة «عكار القوية».

ثمن النسخة
لبنان: ألف ل.ل، سوريا ٥٠ ل.س، السعودية ٥ ريالات، الامارات ٧ دراهم، قطر ٥ ريالات، الكويت ٣٠٠ فلس، الأردن ٧٠٠ فلس، البحرين ٥٠٠ فلس، اليمن ٢٠٠ ريال، مصر ٦ جنيه، السودان ٣ جنيه، المغرب ١٠ دراهم، فرنسا يورو واحد، انكلترا جنيه واحد، الولايات المتحدة وبقية الأقطار ١،٥ دولار أو ما يعادلها.

الاشتراكات
داخل لبنان: ٧٥ ألف ليرة للأفراد / ١٠٠ ألف ليرة للمؤسسات
خارج لبنان: ١٠٠ دولار للدول العربية / ١٢٥ دولاراً أوروبا / ١٥٠ دولاراً بقية أنحاء العالم (بالبريد الجوي)

كلمة الأمان

حصار غزة: مناورات إنسانيّة لتغييب الحلّ السياسي

يتزايد الحديث عن حلول «إنسانية» لأزمات قطاع غزة، بعيداً عن الحل السياسي، المفترض أن يكون تعثره السبب الرئيس في الأزمات والانهيار الذي يعيشه مليونا فلسطيني في القطاع الساحلي المحاصر منذ أحد عشر عاماً، ما يطرح كثيراً من علامات الاستفهام والتساؤلات والمخاوف.

ومنذ نيسان الماضي، تتدهور الأوضاع المعيشية والاقتصادية في غزة، حتى وصلت حدّ الكارثة، مع تشديد قبضة الحصار الإسرائيلي الخانقة على القطاع، وبقاء معبر رفح مع مصر مقفلاً معظم أيام السنة، واتباع السلطة الفلسطينية سياسة فرض الإجراءات «العقابية» ضد غزة، التي أنهكت الغزّيين، معيشياً واقتصادياً وخدماتياً. وأخيراً، نظمت الإدارة الأميركية مؤتمراً في وزارة الخارجية قالت إنه لحل الأزمة الإنسانية في قطاع غزة، شاركت فيه ١٩ دولة عربية وأجنبية، بينها الاحتلال الإسرائيلي، ودار الحديث فيه عن ضرورة تنفيذ مشاريع جديدة لإنعاش القطاع وتخفيف الأزمات الاقتصادية عنه، بما فيها الكهرباء والمياه، في ظل إصرار على تجاهل أصل المشكلة الإنسانية، أي الحصار الإسرائيلي والمصري والتضييق الفلسطيني من قبل السلطة في رام الله.

هذا المؤتمر، الذي رفضت السلطة الفلسطينية المشاركة فيه وعدّته «تجاوزاً وتلاعباً وتصفية للقضية»، يؤكد أن الدول التي تبحث عن حل جذري لأزمات قطاع غزة، قد تتعاطى مع الأزمة بشكل إنساني، غير أنّ خبراء يعتبرون أن الأموال، التي دفعت إلى غزة على مدار السنوات الماضية، زادت من الفقر والبطالة وانعدام الأمن الغذائي، ولم تحل المشاكل الحقيقية التي يعيشها السكان. وعقب المؤتمر، كشفت مصادر موثوقة عن إنشاء الإدارة الأميركية ومصر وإسرائيل لجنة مشتركة للقيام بمهام «إنسانية وإغاثية» في قطاع غزة، تتجاوز السلطة الفلسطينية، وتنسق ميدانياً مع مؤسسات أميركية ذات علاقة مع مؤسسات أهلية في القطاع. ومع بداية العام الجديد، اشتدت الأوضاع المأساوية في غزة، وراح القطاع يسير نحو انهيار كامل، حذرت منه مؤسسات المجتمع الدولي ومراكز حقوقية. حتى إن الأمم المتحدة قالت في وقت سابق، إن استمرار الأوضاع الراهنة في غزة، سيجعل القطاع مكاناً غير صالح للعيش بحلول عام ٢٠٢٠. لكن التعامل مع غزة كملف إنساني «خطير جداً»، إذ يُثبت محاولات فرض حلول سياسية عليه، مع تزايد الحديث عن فرص إقامة «دولة غزة الكبرى» بدلاً من الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، ومعها يتمدد القطاع إلى سيناء المصرية.

ويؤكد مدير شبكة المنظمات الأهلية في غزة، أمجد الشوا، أن الأوضاع في القطاع على كل المستويات، الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، تعيش تدهوراً كبيراً، وأزمة غير مسبوقة، مشدداً على أن «الأسباب الرئيسية لهذه التداعيات الخطيرة ليست إنسانية أو بفعل الطبيعة، بل هي بسبب الاحتلال الإسرائيلي وممارساته. ويضيف الشوا، أن «حل إشكاليات قطاع غزة يأتي في إطار إنهاء الاحتلال الإسرائيلي ورفع الحصار بشكل كامل، وتمكين الشعب الفلسطيني من الحصول على حقوقه. وبالتالي فإن الحلول الإنسانية لا تكفي ولا تحل إشكاليات القطاع». ويلفت إلى أنه إذا ما أريد تخفيف وطأة الأوضاع وتعزيز صمود المواطن الفلسطيني في غزة، فإنه لا بد من إنهاء الانقسام السياسي، وتوفير خطة حقيقية لإنعاش الأوضاع في القطاع، بعدما وصل إلى مستويات غير مسبوقة من الانهيار. ويقول إنّ التجربة على الأرض أثبتت أنّ هناك أموالاً كثيرة دفعت في إطار الدعم الإنساني لقطاع غزة، لكن هذا التمويل، في ظل استمرار الحصار واعتداءات الاحتلال الإسرائيلي والانقسام الفلسطيني، جاء بنتائج عكسية، إذ زادت نسب الفقر والبطالة وانعدام الأمن الغذائي.

ويشير مدير شبكة المنظمات الأهلية إلى مؤتمر المانحين لإعادة إعمار قطاع غزة، الذي عقد في القاهرة في تشرين الأول ٢٠١٤، بعد العدوان الإسرائيلي الأخير، الذي تعهد المجتمع الدولي خلاله بدفع أكثر من خمسة مليارات دولار، لكن ما وصل هو ٣٧ في المائة من هذه الأموال حتى اللحظة. ويشدد الشوا على أن الحلول لقطاع غزة لا تأتي في إطار إنساني، مؤكداً ضرورة «إيجاد حل سياسي يتجاوب مع قرارات الشرعية الدولية ومع حقوق الشعب الفلسطيني، من دون الاجتزاء منها، وأن ما تطرحه الإدارة الأميركية الآن هو إنقاص حقوق الفلسطينيين على حساب حلحلة الوضع الإنساني في غزة». والحل الأساسي لما يعيشه قطاع غزة من أوضاع مأساوية غير مسبوقة، هو «سياسي بإنهاء الاحتلال ورفع الحصار بشكل كامل، وإنهاء الانقسام السياسي وتحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية، فضلاً عن قيام المجتمع الدولي بدفع المستحقات والتعهدات التي أقرها خلال مؤتمر إعادة الإعمار ٢٠١٤، وخطة دولية لإنعاش الأوضاع في إطار حقوقي وليس إنسانياً»، وفق الشوا.

وبحسب خبراء، ووفقًا لتقرير البنك الدولي، فإن «قرب انهيار الأوضاع الاقتصادية بشكل كامل في غزة، يؤكد أن الحل الأمثل لما يجري هو سياسي، وأن ما يقدم من مشاريع ذات تأثير محدود وبسيط لا تحل الإشكاليات التي يعاني منها أكثر من مليوني مواطن في القطاع». ووصل القطاع إلى مرحلة غير مسبوقة من انهيار الأوضاع، ارتفعت خلالها نسبة البطالة إلى ٤٦,٦ في المائة، وتجاوزت نسبتها في أوساط الشباب ٦٠ في المائة، و٨٥ في المائة في صفوف النساء.■

جهاد عويص

انتخابات دائرة بيروت الثانية.. هل تقلب المعادلة السياسية في البلد؟

مع إقفال باب تسجيل لوائح المترشحين للانتخابات النيابية المقررة في السادس من شهر أيار القادم، التي بلغت ٧٧ لائحة في الدوائر الانتخابية الـ١٥، دخل لبنان فعلياً في حمّى هذه الانتخابات.

فبعد استكمال تسجيل اللوائح الانتخابية سينصرف المرشحون الى التعبير عن مواقفهم وبرامجهم الانتخابية، وأيضاً الى محاولات شدّ عصب الناخبين للحصول على أكبر عدد ممكن من الأصوات.

واللافت في المعركة الانتخابية الحالية، أن النتائج غير معروفة سلفاً، كما جرت العادة في الانتخابات السابقة في عام ٢٠٠٩، وكما كان في كل انتخابات نيابية منذ الاستقلال في عام ١٩٤٣، إذ كانت التحالفات والمحادل الانتخابية تحدد سلفاً أسماء النواب الفائزين في المجلس النيابي. لكن مع القانون القائم على النسبية والصوت التفضيلي أصبحت الساحة الانتخابية مفتوحة على كل الاحتمالات، وهو ما يقلق الناخبين الكبار أولاً، ويدفع القوى السياسية الكبرى الى اعتماد خطاب سياسي طائفي وغرائزي ثانياً، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على حجم الخوف والقلق الذي تعيشه القوى السياسية الكبرى. وفي أبلغ تعبير عن هذا الوضع، وصف الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله المرشحين المعارضين للائحة تحالف الحزب وأمل في دائرة بعلبك – الهرمل بأنهم من أنصار «داعش» و«جبهة النصرة»، وفي نفس السياق وصف وزير الداخلية نهاد المشنوق المرشحين في لائحة «وحدة بيروت» التابعة لـ«حزب الله» و«حركة أمل» بـ«شوية أوباش»، وبذلك يتكشف عمق المأزق الذي تعيشه القوى السياسية الكبرى على مستوى الدوائر الـ١٥ في كل لبنان.

في هذا الإطار كان لافتاً تسجيل أكبر عدد من اللوائح الانتخابية في دائرة بيروت الثانية، وقد بلغت هذه اللوائح ٩ لوائح توزعت على النحو الآتي: لائحة «المستقبل لبيروت» برئاسة الرئيس سعد الحريري، لائحة «بيروت الوطن» برئاسة صلاح سلام، لائحة «لبنان حرزان» برئاسة فؤاد المخزومي، لائحة «وحدة بيروت» تحالف أمل و«حزب الله» والأحباش، لائحة «المعارضة البيروتية» المدعومة من أشرف ريفي، لائحة «صوت الناس» التابعة لـ«حركة الشعب»، لائحة «كلنا بيروت» برئاسة إبراهيم منيمنة، لائحة «كرامة بيروت» برئاسة القاضي خالد حمود، وأخيراً لائحة «البيارتة المستقلين».

وقد أثار عدد اللوائح في دائرة بيروت الثانية استغراب وزير الداخلي نهاد المشنوق، وهو الذي كان يظن أن المعركة الانتخابية ستكون بين لائحة «المستقبل لبيروت» ولائحة «وحدة بيروت» المدعومة من «حزب الله» وحركة أمل والأحباش. فكيف تبدو الصورة الانتخابية لبيروت مع إعلان اللوائح الانتخابية الـ٩ في دائرة بيروت الثانية؟

بدايةً لا بدّ من القول إن المعركة الانتخابية في ظل القانون النسبي مع الصوت التفضيلي ستكون من أجل حصول كل لائحة على الحاصل الانتخابي والصوت التفضيلي اللذين يمنحان اللوائح المقاعد في المجلس النيابي القادم.

ففي دائرة بيروت الثانية يبلغ عدد الناخبين الذين يحق لهم المشاركة بالعملية الانتخابية ٣٤٧،٢٧٧ ناخباً لاختيار ١١ نائباً يتوزعون على النحو الآتي:

٦ سنّة، ٢ شيعة، ١ أرثوذكس، ١ درزي، وإنجيلي واحد، ويشكل الناخبون السنّة ٦٢ بالمئة من مجموع الأصوات، يليه الصوت الشيعي، والحاصل الانتخابي المتوقع سيكون ما بين ١٤ و١٦ ألف صوت.

وإذا أخذنا انتخابات عام ٢٠٠٩ بالاعتبار، نرى أن لائحة المستقبل نالت ما يقارب ٧٦ ألف صوت في دائرة بيروت الثالثة التي كانت تضم المزرعة ورأس بيروت، ونال مرشح المستقبل الوزير نهاد المشنوق الذي تحالف مع حركة أمل في دائرة بيروت الثانية التي تضم الباشورة وزقاق البلاط ١٦٥٨٣، بينما المرشحون المدعومون من «حزب الله» نالوا ما يقارب ٢١٥٠٠ صوت في دائرة بيروت الثالثة، وهذا ما عناه الوزير نهاد المشنوق بقوله: «٤٥ ألف صوت بلوك واحد، حركة أمل وحزب الله والأحباش وفوقهم «شوية أوباش» بيطلعوا ٤٥ ألفاً».

وبحسب هذه المعادلة قد يحصل تحالف «حزب الله» وحركة أمل على ما يقارب أربعة نواب من أصل ١١ نائباً في دائرة بيروت الثانية.

لكن باقي اللوائح لن تكون بعيدة عن الحاصل الانتخابي في دائرة بيروت الثانية.

فبالنسبة الى لائحة «بيروت الوطن» التي تضم الجماعة الإسلامية ومرشحين مستقلين، فإن الحاصل الانتخابي ما بين ١٤ إلى ١٦ ألفاً ممكنٌ الحصول عليه، خصوصاً إذا علمنا ان هذه اللائحة كانت في السابق تدعم لائحة المستقبل، وبالتالي فإنها ستأخذ من حصة المستقبل، وستحصل كذلك على أصوات ناخبين بيروتيين ناقمين على تيار المستقبل وعلى سياسته التي اتبعها طوال السنوات الماضية، وخصوصاً على تسوياته السياسية مع «حزب الله» والرئيس عون والتي كانت قائمة على المصلحة السياسية الخاصة للرئيس الحريري دونما اعتبار لمصالح السنّة، وخصوصاً في بيروت والشمال.

وبالإضافة إلى لائحة «بيروت الوطن» القوية، هناك لائحة «لبنان حرزان» برئاسة فؤاد مخزومي، وهذه اللائحة مرشحة أيضاً للحصول على الحاصل الانتخابي بقوة، وذلك بفعل الخدمات التي كان يقدمها المخزومي لأهالي بيروت طوال الفترة الماضية.

وأما باقي اللوائح الانتخابية في دائرة بيروت الثانية، ويبلغ عددها خمسة فلا يمكن تجاهلها تحت أي اعتبار من الاعتبارات، وقد تكون سبباً رئيسياً في تقليص حصة المستقبل لأنها تعمل في نفس البيئة التي يعتمد عليها «تيار المستقبل»، ولنا في نتائج الانتخابات البلدية الأخيرة لبيروت والتي جرت في عام ٢٠١٦ عبرة، حيث حصل المعارضون لتحالف السلطة على ما يقارب الأربعين بالمئة من أصوات الناخبين، وعلى سبيل المثال نال رئيس بلدية بيروت جمال عيتاني ٤٥٧٥٦ صوتاً فيما نال إبراهيم منيمنة المرشح على لائحة «كلنا بيروت» ٣٨٢٢ صوتاً.

باختصار، الانتخابات في دائرة بيروت الثانية ستكون حامية الوطيس، وسوف تشهد مفاجآت كبيرة جداً.■

بسام غنوم

الحملات الانتخابيّة بين التخوين والاتهام بحماية «الإرهاب».. فأين البرامج؟

بقلم: وائل نجم

مع إقفال باب تسجيل اللوائح الانتخابية لدى وزارة الداخلية ليل الاثنين – الثلاثاء الماضي وخروج بقية المنافسين المنفردين من حلبة السباق الانتخابي، باتت التحالفات واضحة، واللوائح ثابتة حتى مساء السادس من أيار المقبل، أو ربما لما بعد ذاك التاريخ. المهم أنه مع إقفال باب تسجيل اللوائح، بدأت الحملات الإعلامية والانتخابية للمرشحين واللوائح والقوى السياسية، لكن اللافت في هذه الحملات، خاصة لدى القوى السياسية الأساسية، أي التي تتمتع بحضور واسع في الندوة النيابية الحالية، أو تلك التي رشّحت عدداً كبيراً من المرشحين في أغلب الدوائر، وتلك التي كانت وما زالت جزءاً من السلطة في المرحلة السابقة، ويمكن أيضاً أن تكون جزءاً من السلطة في المرحلة المقبلة بعد الانتخاب، أن حملاتها الدعائية أو الانتخابية ركّزت على الماضي، وعلى التخوين والاتهامات للأطرف الأخرى، وأحياناً كثيرة على الوعود الكبيرة والكثيرة والفضفاضة للناخبين، أكثر مما ركّزت على معالجة الأزمات التي يعاني منها اللبنانيون بشكل واقعي وموضوعي وعلمي، في محاولة لإثارة الناخبين غرائزياً من ناحية، ودفعهم إلى التصويت لها في الانتخابات المقبلة على قاعدة الاصطفافات التي دفعنا ثمنها – نحن المواطنين – ثمناً كبيراً، وما زلنا، أو لدغدغة مشاعرهم وطموحاتهم من خلال الوعود التي سرعان ما تذهب أدراج الرياح.

عند إطلاق لائحة المستقبل في بيروت، وكذلك في طرابلس وعكار، استعاد رئيس التيار، الرئيس سعد الحريري، الحقبة الماضية، واستعان بالأحداث التي حصلت خلال العقد الأخير، وأراد أن يشعل ذاكرة اللبنانيين، من ناخبيه خصوصاً، بجريمة اغتيال والده، الشهيد رفيق الحريري، في عام ٢٠٠٥، وكذلك دخول «حزب الله» إلى العاصمة بيروت في ٧ أيار ٢٠٠٨ عسكرياً، فساق الاتهامات المسبقة بالخيانة لكل من يفكر في انتخاب غير لوائحه في بيروت أو طرابلس أو عكار، وكأن مسألة انتخاب لوائح المستقبل هي الميزان الوطني الذي على أساسه تُفحَص صدقية الانتماء الوطني أو خيانة الوطن، وفي ذلك اتهام مسبق لشريحة واسعة من اللبنانيين، لها خياراتها الحرّة، في انتخاب من تراه مناسباً لقيادة المرحلة المقبلة، بالخيانة، وهذا أمر خطير على حياة وحرية ومستقبل الناخبين، إذ كيف يجوز أن يتهم أي مواطن ناخب بالخيانة لمجرد إبداء رأيه في صندوق الانتخاب بحرية، ووفقاً لما يراه مناسباً؟! ثم أليس في ذلك محاولة للتأثير بخيارات الناخبين؟ وهل يسمح القانون بمثل هذه الدعايات أو الاتهامات أو المواقف؟

وعلى المقلب الآخر لهذا التخوين، قرأنا أيضاً في أكثر من مكان، أن الأمين العام لحزب الله، السيّد حسن نصرالله، أطلق مواقف انتخابية لا تقلّ خطورة وتخويناً من مواقف الرئيس الحريري. فقد قيل إن نصر الله اتهم كل من سيصوّت ضد لائحة حزبه في البقاع الشمالي (بعلبك – الهرمل) بأنه سيصوّت لتنظيمي «داعش» و«النصرة»، وهذا اتهام خطير جداً يتجاوز مسألة التخوين، لأنه يتهم الناخبين الذين سيصوتون ضده بأنهم يغطّون «الإرهاب» ويمنحونه شرعية في هذه المنطقة، فضلاً عن أنه يتهم منافسيه بـ«الدعشنة» و«النصرنة» (نسبة إلى النصرة)، وهذا اتهام أخطر أيضاً وفيه نوع من التأثير الكبير، إذا لم نقل التخويف، على المرشحين المنافسين، وعلى الناخبين على حد سواء. وهنا أيضاً نسأل: أين القانون؟ وأين المساءلة؟ وهل يتساوى المرشحون أمام هذا الكم والكيل الهائل من الاتهامات بالتخوين وتغيطة «الإرهاب»؟

وبالطبع لانريد أن ندخل إلى إلقاء المسؤولية وتقاذفها في ما بينهم في مسألة التقصير والإهمال والفساد في موضوع الأزمات التي تعاني منها البلاد في الكهرباء والمياه والنفايات والطرقات والمستشفيات والجامعات وغيرها من الأمور الكثيرة، وهم الذين كانون وما زالوا شركاء في القبض على كل مقاليد السلطة على مدى السنوات الأخيرة.

نسأل هؤلاء، بدل أن تحصل عملية التخوين والاتهامات الخطيرة تلك، وبدل نبش الماضي وسلبياته وسيئاته وصفحاته السوداء التي عمّقت الخلاف بين اللبنانيين، وبدل التركيز على المعارك الوهمية التي لا تسمن الناخبين ولا تغنيهم من جوع، لماذا لا يكون التركيز على البرامج الواقعية؟ لماذا لا يكون التعهد المسبق والخطي وأمام الرأي العام والناخبين بالاستقالة من المسؤولية في حال الفشل في إدارة مؤسسات الدولة للخروج من الأزمات المتلاحقة؟ لماذا لا يُتجاوز الماضي وسلبياته والتركيز على المستقبل (الأيام المقبلة) لبناء دولة المواطن والمؤسسات في لبنان؟ أم أن هؤلاء لا يعرفون أن يعيشوا ويقتاتوا إلا على الماضي وسلبياته، بينما المطلوب هو التطلع إلى المستقبل (الأيام المقبلة) وإيجابياته؟

الناخبون أمام مسؤولية كبيرة في السادس من أيار المقبل، هي مسؤولية اتخاذ الموقف والقرار الذي يضع البلد على سكّة الحلول والخروج من الأزمات من خلال تجاوز الماضي وأصحابه، والتطلع إلى المقبل من الأيام، علّنا نبني وطناً حقيقياً للأجيال القادمة.■

بعد الانتهاء من تسجيل اللوائح:

خريطة التحالفات الانتخابية والتوقعات المستقبلية للنتائج

انتهت منتصف يوم الاثنين ٢٦ آذار المهلة الأخيرة لتسجيل اللوائح الانتخابية في كل الدوائر، وبلغ عدد اللوائح المسجلة ٧٧ لائحة ضمت ٥٩٧ مرشحاً، وكان العدد الأكبر من اللوائح في دائرة بيروت الثانية حيث بلغ عددها ٩ لوائح، وأما الأقل فكان في دائرة صور– الزهراني (قرى قضاء صيدا) وقد بلغ عددها (٢) فقط، والمعروف ان الرئيس سعد الحريري هو الذي يرأس لائحة تيار المستقبل في بيروت الثانية، والرئيس نبيه بري هو رئيس اللائحة من دائرة الجنوب الثانية (صور – الزهراني).

فكيف توزعت اللوائح الانتخابية بين القوى الحزبية والسياسية في معظم الدوائر؟ وما هي أبرز المعارك الانتخابية في هذه الدوائر؟ وماذا عن التوقعات الأولية لنتائج الانتخابات حسب بعض مراكز الدراسات والاحصاءات المعنية بالشأن الانتخابي؟

خريطة اللوائح الانتخابية

بداية كيف توزعت اللوائح في مختلف الدوائر الانتخابية وما هي أبرز المعارك الانتخابية؟ في البقاع ثلاث دوائر: بعلبك – الهرمل وزحلة والبقاع الغربي، وفي زحلة ٥ لوائح تمثل معظم القوى السياسية، وستشهد معركة قاسية بين هذه القوى. في البقاع الغربي – راشيا ثلاث لوائح: الأولى مدعومة من قوى ٨ آذار والثانية من تيار المستقبل والحزب التقدمي والتيار الوطني الحر والثالثة للمجتمع المدني. وفي بعلبك – الهرمل ٥ لوائح، أبرزها لائحة حزب الله – حركة أمل وحلفائهما والثانية مؤلفة من النائب السابق يحيى شمص والقوات اللبنانية وتيار المستقبل، وستشهد هذه الدائرة معركة قاسية ضد حزب الله وحلفائه، وخصوصاً على مقعد اللواء جميل السيّد.

في الجنوب ثلاث دوائر، الأول صيدا – جزين وفيها ٤ لوائح، الأولى لتيار المستقبل والثانية تحالف الدكتور أسامة سعد مع إبراهيم عازار والثالثة تحالف التيار الوطني مع الجماعة الإسلامية والدكتور عبد الرحمن البزري والرابعة بدعم من القوات اللبنانية والكتائب.

وأما الدائرة الثانية (صور – الزهراني) ففيها لائحتان: الأولى لحركة أمل وحزب الله، والثانية للمهندس رياض الأسعد والشيوعيين والمجتمع المدني، والمعركة ستكون بهدف إحداث خرق في مقاعد اللائحة الأولى.

وأما الدائرة الثالثة (مرجعون – حاصبيا – بنت جبيل – النبطية)، ففيها ٥ لوائح يتوزع على الأولى حزب الله وحركة أمل، والثانية التيار الوطني الحر وشخصيات مستقلة، والثالثة مدعومة من اليسار والشيوعيين والرابعة لأحمد الأسعد والخامسة برئاسة الصحافي علي الأمين.

في بيروت دائرتان: الأولى خمس لوائح والصراع الأقوى بين لائحة التيار الوطني الحر ولائحة القوات – الكتائب – ميشال فرعون، مع وجود لوائح للمجتمع المدني، وأما الثانية ففيها ٩ لوائح، وستشهد أشرس المعارك واللائحة الأقوى لتيار المستقبل برئاسة رئيس الحكومة سعد الحريري في مواجهة لائحة حزب الله – حركة أمل – الأحباش، وأما اللوائح الأخرى فالأولى للعائلات برئاسة صلاح سلام، بالتحالف مع الجماعة الإسلامية، والثانية لحركة الشعب وشخصيات مستقلة، وهناك لوائح تمثل المجتمع المدني.

في الشمال ٣ دوائر، الدائرة الأولى (عكار) وفيها ٥ لوائح، الأولى مدعومة من تيار المستقبل والثانية من النائب وجيه البعريني والثالثة من التيار الوطني الحر والجماعة الإسلامية والرابعة لائحة نسائية والخامسة شخصيات مستقلة.

والدائرة الثانية (طرابلس – المنية – الضنية)، وفيها ٧ لوائح وستشهد معارك قاسية بين تيار المستقبل وحلفائه والرئيس نجيب ميقاتي والوزير السابق أشرف ريفي، إضافة إلى وجود لائحة للتيار الوطني ولائحة تحالف الجماعة الإسلامية مع النائب السابق مصباح الأحدب ولوائح للمجتمع المدني.

الدائرة الثالثة وتضم (الكورة، بشري، البترون، زغرتا) والمعركة الأقسى فيها بين تيار المردة وحلفائه من جهة وبين التيار الوطني الحر وحلفائه، كذلك سيكون هناك لائحة للقوات اللبنانية، وحزب الكتائب، وفي هذه الدائرة ٤ لوائح.

وأما في جبل لبنان فلدينا ٤ دوائر، الأولى جبيل – كسروان وفيها ٤ لوائح والأولى للتيار الوطني الحر وحلفائه، والثانية للقوات اللبنانية وحلفائها والثالثة للنائب السابق فريد هيكل الخازن، والرابعة للوزير السابق جان لوي قرداحي وشخصيات مستقلة وبالتحالف مع حزب الله. والثانية دائرة المتن الشمالي، وفيها ٦ لوائح تتوزع بين التيار الوطني الحر والكتائب والقوات اللبنانية والنائب ميشال المر والمجتمع المدني وستشهد معركة قاسية والدائرة الثالثة: دائرة بعبدا وفيها ٣ لوائح الأولى لتحالف التيار الوطني الحر وحزب الله وحركة أمل والحزب الديمقراطي اللبناني، والثانية لتحالف القوات اللبنانية – الحزب التقدمي الاشتراكي – تيار المستقبل والثالثة للشخصيات المدنية.

والدائرة الرابعة هي دائرة الشوف – عاليه وفيها ٦ لوائح وأبرزها لائحة تحالف الحزب التقدمي الاشتراكي – القوات اللبنانية – المستقبل والثانية تحالف التيار الوطني الحر والحزب السوري القومي، والجماعة الإسلامية والحزب الديمقراطي اللبناني، والثالثة برئاسة الوزير السابق وئام وهاب، والرابعة لحزب الكتائب، وهناك لوائح للمجتمع المدني. وفي هذه الدائرة يخوض تيمور جنبلاط معركة تثبيت زعامته الجديدة، فيما يسعى الوزير طلال ارسلان لتأكيد حضوره الشعبي، وبالمقابل فإن الوزير السابق وئام وهاب يريد اثبات دوره السياسي والشعبي.

التوقعات الأولية

لكن ماذا عن التوقعات الأولية لنتائج الانتخابات وفقاً لبعض مراكز الدراسات والاحصاءات الانتخابية؟

تشير هذه الدراسات الى أن تيار المستقبل قد يحصل على كتلة ما بين ٢٠ – ٢٤ مقعداً في معظم المناطق، وأما حزب الله وحركة أمل، فقد يحصلان على ٢٦ مقعداً شيعياً من أصل ٢٧ مقعداً مع عدد من الحلفاء من مختلف القوى والشخصيات السياسية.

وبالمقابل، سيحصل التيار الوطني الحر على كتلة تضم نحو ٢٠ نائباً، في حين ان القوات اللبنانية قد يصل عدد نوابها الى العشرة وبذلك تكون القوة الحزبية الأولى التي حققت تقدماً ملحوظاً، كما قد يحصل الحزب السوري القومي الاجتماعي على ٤ نواب، أما الجماعة الإسلامية فقد تحافظ علي وجودها النيابي في بيروت، فيما ستتراجع كتلة حزب الكتائب الى ما بين ٢–٣ نواب، وأما الحزب التقدمي الاشتراكي واللقاء الديمقراطي فقد تصبح كتلته النيابية نحو ٨ نواب، فيما يحافظ تيار المردة على ٣ نواب، وقد يحصل الرئيس نجيب ميقاتي على كتلة من ٣ نواب.

بالاجمال يمكن القول: ان المعركة الانتخابية المقبلة وفقاً للقانون الجديد القائم على أساس النسبية والصوت التفضيلي ستساهم في تحديد حجم معظم القوى السياسية والحزبية والشعبية، وإن كان عدد من القيادات السياسية قد بدأ الحديث عن شوائب واشكالات في هذا القانون، ما سيفرض حصول تعديلات عليه في المرحلة المقبلة.

وبانتظار يوم السادس من أيار، سيزداد المشهد الانتخابي اشتعالاً وحماسة، وستعلو الخطابات والمواقف السياسية، لكن القرار في النهاية سيكون للناخبين الذين سيدلون بأصواتهم في صناديق الاقتراع، و«إن غداً لناظره قريب».■

قاسم قصير

د. الحوت: تعدّد اللوائح دليل على الرغبة بالتغيير

رأى النائب عن الجماعة الإسلامية ومرشحها عن دائرة بيروت الثانية د. عماد الحوت، في العدد الكبير من اللوائح التي تم تسجيلها في دائرة بيروت الثانية، مزاجاً بيروتياً عاماً يرغب في التغيير.

ووصف الحوت في حديث لـ«إذاعة الفجر» النظرة التي تقوم على اعتبار المنافسين للائحة تيار المستقبل، هدفهم خرق هذه اللائحة، بالنظرة الخاطئة، مؤكداً أن القضية ليست قضية خرق لائحة تيار المستقبل، وأن تيار المستقبل ليس مستهدفاً. وشدد الحوت على أن من حق أي مرشح أن يعرض نفسه على الناس، وأن من حق الجميع أن يتنافس، معتبراً الهدف من تعدد اللوائح هو تقديم خيارات للناس.

وأكد الحوت أن توحد الطائفة السنّية أمر مطلوب ويحتاج أن يُعمل عليه. ورفض الحوت التفرد بقرار الطائفة السنية من قبل تيار المستقبل، منبهاً إلى أنه يضعف الطائفة. وذكّر الحوت بأن تيار المستقبل هو من يشارك حزب الله في الحكومة ويتحاور معه وأقدم على تسويات ثنائية معه، وليس الأفرقاء الآخرون، معتبراً أنه ليس مناسباً في حق الطائفة الدخول في لعبة التخوين المتبادل.

ولفت الحوت إلى أن خطاب التخوين متوقع خلال فترة الانتخابات، معتبراً أنه غير مقبول. ورأى الحوت أن لغة استثارة الغرائز هي خطاب من لا يملك مشروعاً أو برنامجاً.

ورأى الحوت أن مشروع قانون موزانة ٢٠١٨ له وعليه، مشيراً إلى أنه يتضمن بعض النقاط الإيجابية. وأوضح الحوت أنه نسخة مكررة من موازنة ٢٠١٧ مع تعديلات طفيفة جداً، معتبراً أن الهدف منه هو ذهاب لبنان إلى مؤتمر «سيدر ١» ولديه موازنة. واعتبر الحوت أن المشكلة في العقلية اللبنانية هي التعود على الاستدانة وليس على صيغة الإنتاج. وأعلن أنه لا يعارض الاستدانة بشكل مؤقت، شرط أن تكون ضمن رؤية اقتصادية واضحة تخرج لبنان من دوامة الدين العام والاستدانة الدائمة. ونبه الحوت إلى أن لبنان مقبل على مزيد من القروض دون أن يكون هناك رؤية اقتصادية واضحة، مشيراً إلى أن موازنة ٢٠١٨ لم تعالج الدين العام وكيفية تفاقم هذا الواقع.

عباس وغزة بعد التفجير

غياب العقل والسقوط في الهاوية

بقلم: فرج شلهوب

الصورة التي ظهر بها الرئيس محمود عباس في خطابه الذي اتهم فيه حماس بتدبير حادثة الاعتداء على موكب الحمدالله، ومتوعداً غزة بمزيد من الإجراءات العقابية، لا تناسب موقعه كرئيس للسلطة، ولا سنّه الذي اوغل في العقد التاسع، ولا تناسب الحال الذي اختار ان يضع نفسه فيه، ثائراً أممياً في مواجهة اسرائيل ومن ورائها ترامب!! خصوصاً بعدما خرب باختياراته السياسية الكارثية، ليس مالطاً فحسب، بل ثلاث دول أخرى معها، نائية في البحر والمجهول!! أبداً لا تناسب شيئاً من ذلك، ولا تناسب ما يستقبله من لعنة عربية تريد له ان يدخل جحر الضب معها، بدون ثمن.

هل فقد الرجل صوابه، كما يقول بعض ممن حوله، فهو يريد أن يحارب أمريكا و«إسرائيل» وحلفاءه العرب، وفي الوقت ذاته فتح معركة حياة او موت مع حركة حماس.. والكارثة انه في واقعة حربه هذه، فقد البوصلة وأطلق النار في غير الاتجاه الصحيح على غزة التي يتهددها وليس حماس التي يتهمها.

ماذا يريد عباس بالضبط؟ حرب أمريكا وإسرائيل (!!) وقد شتم سفير واشنطن في تل أبيب فريدمان، وتحدى ترامب ونتن ياهو ومن وراءهما، وكيف سيفعل ذلك فقط بلعنهم والبصاق عليهم، ثم تركهم يفوزون بالإبل؟؟

ولماذ لم يفطن لوقف التنسيق الأمني مع الاحتلال كل هذا الوقت؟! ولماذا لا يفعّل المقاومة ضد الاحتلال في الضفة حتى في حدودها الدنيا؟ المقاومة الشعبية، فقد أيس الناس من ان يرمي عباس وسلطته الاحتلال حتى ولو بوردة.

هل فتح المعركة مع حماس والذهاب للقطيعة معها.. وفي هذا التوقيت، يمكن ان يؤشر على مسعى جاد لمواجهة الاحتلال وترامب؟؟ وهل يمكن ان يصرف عاقل في فلسطين اتهامات عباس لحماس بأنها أداة أمريكية إسرائيلية تستخدم في مواجهته؟.

أي هراء وأي ابتذال هذا؟! لعله يريد أن يخبرنا أن فرض إسرائيل ومن ورائها واشنطن الحصار على غزة على مدى أحد عشر عاماً، وشن ثلاثة حروب مدمرة عليها، إمارات حب وتنسيق وتفاهم بين هاتين العاصمتين وحماس، بينما احتضان سلطة أبو مازن وتحويل الأموال لها وفرض شرعيتها عربياً ودولياً، وهي حزب الأقلية في آخر انتخابات تشريعية، دلالة عداء وتآمر على عباس وسلطته من إسرائيل وواشنطن؟؟

حماس التي تقاتل إسرائيل، وتقدم مئات الشهداء من قادتها وكوادرها في الحرب، ويفرض عليها الحصار كل هذا الوقت، وتوصم بالإرهاب، ولا تزال تحتفظ بأسرى من جنود الاحتلال، وترفض الإعتراف بإسرائيل.. عميلة؟! أما الذي ينام في حضن الرعاية الأمريكية والاسرائيلية، ويستقوى على غزة بدعم الاحتلال وواشنطن، فهو الوطني الشريف الذي يرفع راية التحرير والصمود؟؟

ألا يدفعنا هذا الخلط والتزوير الى ان نستنتج ان من يدلس في هذه القضايا الكبرى، يمكن ان يدلس في غيرها من القضايا الأصغر والأقل أهمية، كقضية الحمدالله وفرج.. ومن يكذب في هذا التوصيف يمكن ان يكذب في غيره.

في حادثة الحمدالله المهزلة، يمكن توقع خمس جهات تقف خلف ما جرى، «اسرائيل» ودحلان، وفبركة اجهزة السلطة، ومتطرفون حانقون وحماس.. إلا أن العقل البسيط يدرك أن أبعد جهة من بين الخمس عن فعل ذلك هي حماس؛ لأنها الخاسر الأكبر من وقوع ما جرى، ولا مصلحة لها البتة فيه. ولو كانت تقصد او تقف وراء الحادث لما نجا الحمدالله ولا فرج.. فإمكانات حماس العسكرية والأمنية في غزة معلومة، فضلاً عن أنه كان بوسعها ان تنفذ مثل هذا في أكثر من مكان سوى غزة، ودون ان تضع نفسها في دائرة الملامة والخسارة معاً.

وقبل هذه وتلك، أما كان الأولى بالرئيس أبو مازن بدلاً من إلقاء التهم جزافاً، وتوتير الساحة الوطنية وإشعالها، الدعوة لتحقيق شفاف وعاجل، وبمشاركة عربية إذا رغب، لكشف المتورّطين في الجريمة ومحاسبتهم؟

وإذا كان جاداً في اتهام حماس، فهل يقبل منه ان يذهب في مواجهة ذلك لمعاقبة غزة وليس حماس؟!، وهل من المقبول خلط الأمور، الموقف العدائي من حماس والاستعداء ضد غزة وفرض الإجراءات العقابية على شعبها؟! إلا اذا كانت قصة التفجير برمتها رسمت لتحقيق هذه الغاية؟

القضية الفلسطينية اليوم وفي ظل التحديات

الخطيرة التي تفرضها إدارة أمريكية رعناء، وحكومة اسرائيلية يمينية متطرفة، وحالة عربية متواطئة على فلسطين، تحتاج لجمع الكلمة وتوحيد الصف، وليس الى إشعال حروب أهلية وتوتير الأجواء بين أبنائها. تحتاج إلى وقف التنسيق الأمني، وإلى إطلاق مقاومة شعبية تربك الاحتلال، وإنجاح المسيرات الوطنية التي تتجهز للانطلاق نحو قلب الوطن في يوم الارض، تحتاج الى برنامج وطني يتعاضد فيه الجميع، لتثبيت ان شعب فلسطين وليس أحداً آخر من يقرر على هذه الأرض، ومن يضع النقطة في آخر السطر، في ما يخص شعب وأرض فلسطين، وليس إدارة أمريكية مجنونة، ولا يميناً إسرائيلياً متطرفاً، ولا اعراباً بلا قيم ولا ضمير.

أما الحمد الله ووفده، فالسبيل العاقل لمعالجة قضيته، تحقيق عادل ومحاسبة الجناة وليس معاقبة غزة، وإدارة الظهر للمصالحة وتمزيق الساحة الوطنية، بدون برنامج نضالي ولا وحدة وطنية.. اللهم إلا نشر الكلمات الفارغة والبطولات الجوفاء.■

الضفة وغزة على حافة بركان.. في يوم الأرض

بقلم: علي الصالح

الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة)، تغلي بل تقف على حافة بركان قد ينفجر في أي لحظة لتصل تداعياته ربما إلى خارج الحدود، وذلك في ظل غياب الأفق السياسي ومع قرارات دونالد ترامب بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة إليها في أيار المقبل، وقطع المساعدات للسلطة الفلسطينية أو تخفيضها كما قرر الكونغرس الأمريكي، وتقليص المساهمات لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين «الأونروا» إلى النصف وربما أقل. والأصعب من ذلك، الخذلان الكبير الذي يشعر به الفلسطينيون من كل الأطراف، لا سيما «الأشقاء» في الأنظمة العربية التي لا تكتفي برفع أيديها ونفضها عن القضية الفلسطينية، بل تريد أن تبيع القضية والتخلي عنها لحساباتها الخاصة بثمن بخس، وتمارس هذه الأنظمة أيضاً دوراً ضاغطاً على القيادة الفلسطينية من أجل الحصول على مباركتها على إسقاط الحق والتخلي عن الطموحات الوطنية، مستخدمة كل الأساليب القذرة منها السياسية مثل تهديد الرئيس أبو مازن، بإيجاد البديل له الجاهز للتوقيع على صفقة البيع، والأساليب المالية باغراءات تصل إلى مليارات الدولارات ووعود ببناء قدس جديدة في بلدة أبو ديس، المطلة على المسجد الأقصى وقبة الصخرة مع ممر يوصلها بهما.

والحديث عن حالة الغليان ليس تقديراً أو تمنيات، أو استنتاجاً من أي جهة فلسطينية أو غيرها، بل مصدره جهات أمنية إسرائيلية تتابع عن كثب الأوضاع ساعة بساعة وتقيّمها أولاً بأول؛ بحثاً عن وسائل إما لغرض ردعها أو لمنعها حيثما كان ممكناً. وجاء التقييم الأمني الإسرائيلي بعد عملية الدهس التي نفذها فلسطيني عند مفترق إحدى المستوطنات قرب جنين شمال الضفة الغربية المحتلة، وقتل فيها ضابطاً وجندياً وأصاب آخرين، وقبيل عملية الطعن في البلدة القديمة من القدس المحتلة التي قتل فيها رجل أمن إسرائيلي.

وحسب هذا التقييم الأمني، فإن هناك مؤشرات لانتفاضة شعبية واسعة قد تنطلق شرارتها في أي لحظة. ويفيد تقييم المؤسسة الأمنية الإسرائيلية بأن «التحريض» الفلسطيني في ظل غياب الأفق السياسي، هو سبب حالة الغليان، وليس الاحتلال ولا الاضطهاد، وليس سرقة الأراضي وتسمين المستوطنات، وليس تهويد القدس وليس اعتداءات المستوطنين، هو من يقف وراء هذا الغليان.

ويتوقع التقييم الأمني ألا تنتهي حالة الغليان بل ستزداد في الشهور المقبلة، ما سيولد الانفجار. ووفق صحيفة «معاريف» الإسرائيلية فإنه رغم أن جهاز «الشاباك» يرى في ما جرى ويجري هو حالات فردية أو ما عرف بانتفاضة «الذئاب المنفردة»، لكن الدلائل تشير إلى أن هناك إمكانيات لاستمرار هذه العمليات وتوسعها. ووفقاً للأجهزة الأمنية الأخرى، فإن هناك زيادة نسبتها ١٥٪ في عدد العمليات في الضفة وغزة؛ نتيجة غياب العملية السياسية الذي أدى إلى فقدان الأمل بالتغيير في أوساط الفلسطينيين.

بناء على ذلك، تتوقع المصادر الأمنية الإسرائيلية أن تزداد العمليات الفردية في الأشهر المقبلة، خصوصاً مع قرب احتفالات إسرائيل بعيد ميلادها السبعين، التي تتلقى فيها من إدارة ترامب هدية طالما حلمت بها؛ هي نقل السفارة الأمريكية إلى القدس المحتلة بعد الاعتراف بها عاصمة لدولة الاحتلال، ضاربة عرض الحائط بجميع المطالبات الفلسطينية، ومتحدّية جميع الدعوات الدولية بعدم الإقدام على مثل هذه الخطوة، التي ستكون على حساب حقوق ومشاعر ومعاناة الفلسطينيين في مخيمات اللجوء، وعلى حساب نكبة متواصلة منذ سبعة عقود من الاحتلال الجائر.

ويرى التقييم الأمني الإسرائيلي أيضاً أن موجة جديدة من المواجهات على الصعيد الجماهيري، مقبلة لامحالة، مما سيزيد الأوضاع الأمنية سخونة في ظل الجمود السياسي وانقطاع علاقات السلطة الفلسطينية سواء مع إسرائيل أو الولايات المتحدة.

وإذا كان الوضع كذلك في الضفة، فالحال أسوأ في قطاع غزة الذي يعاني منذ أكثر من أحد عشر عاماً حصاراً احتلالياً وعربياً ظالماً ومجحفاً، وأقل ما يوصف به أنه لا أخلاقي ولا إنساني، ويشكل انتهاكاً لكل القوانين الدولية والإنسانية والبشرية، يحصل ذلك على مسمع ومرأى من دول «العالم الحر» والعواصم العربية دون أن تحرك ساكناً؛ فالأحوال المعيشية والاقتصادية والأمنية والسياسية تزداد سوءاً يوماً بعد يوم، مع غياب الأمل في تحقيق المصالحة بعد التفجير الذي طال موكب رئيس الوزراء رامي الحمد الله، ومدير المخابرات ماجد فرج عند معبر بيت حانون شمال قطاع غزة في ١٢ آذار الحالي، والتراشق الإعلامي والشتائمي بين رام الله وغزة.

وها هو القطاع في سباق مع قوات الاحتلال، في التحضير لمسيرة العودة الكبرى التي يفترض أن تنطلق بمناسبة يوم الأرض في الثلاثين من آذار الحالي نحو المناطق الحدودية، وتنتهي بإقامة مخيمات. في المقابل يستعد جيش الاحتلال لمواجهة الساعة الصفر، وبينما جرى تشكيل هيئة وطنية تنسيقية لمتابعة التحضيرات للمسيرة التي يصر القائمون عليها أنها ستكون مسيرة سلمية بكل المقاييس، يشارك فيها الغزيون من جميع الفئات العمرية والاجتماعية، يتخذ جيش الاحتلال إجراءات على الحدود تعكس مدى قلقه من هذه المسيرة، ومخاوفه من أن تكون محاولة لاختراق الحدود بأعداد ضخمة تفلت زمام الأمور من بين يديه.

وترمي الهيئة الوطنية من «مسيرة العودة الكبرى» إلى «توجيه رسائل قوية» للمجتمع الدولي ولمحاصِري قطاع غزة، أن الكيل قد طفح ولم يعد ممكناً القبول بالأمر الواقع والحصار الجائر، والأهم من ذلك تأكيد تمسك الفلسطيني بـ«حق العودة».

في المقابل، ستتبع سلطات الاحتلال التي تعيش حالة من القلق والترقب، لما يمكن أن تصل إليه الأمور، سياسة الجزرة والعصا؛ فقد كشفت عن خطة لتخفيف القيود والسماح بتسهيلات إنسانية واقتصادية للقطاع. ولكنها في المقابل لا تدع شيئاً للتأويلات أو الاحتمالات، وبدأت تحريضها على مسيرة العودة مبكراً؛ في محاولة لتخويف المتظاهرين ومنعهم من الاقتراب من السياج الفاصل.

وفي سياق التحضيرات لمواجهة المسيرة، فإن قوات الاحتلال طورت طائرة من دون طيار مهمتها قمع المسيرات التي من المنتظر أن يشارك فيها عشرات الآلاف من الفلسطينيين عند الشريط الحدودي، بإلقاء قنابل الغاز المسيل للدموع من الجو. وتستطيع هذه الطائرة إلقاء ست قنابل دفعة واحدة أو انفرادية. ويجري العمل لزيادة طاقتها إلى ١٢ قنبلة، لمنع اقتراب المتظاهرين من السياج الفاصل، وتجنب الالتحام مع الفلسطينيين خلال المواجهات. وما يقلق جيش الاحتلال أكثر، هو إقامة مخيمات على طول الحدود لإيواء آلاف المتظاهرين.

وما يعكس هذا القلق قرار قيادة الجيش الإسرائيلي إلغاء الإجازات بالمطلق، وكشف النقاب أيضاً عن أن القيادة الجنوبية، تستعد للتعامل مع المخيمات بسياسة التدرج، تحذير المتظاهرين عبر مكبرات الصوت من الاقتراب، ثم إطلاق رصاص تحذيري، واستخدام قنابل الدخان، وبعد ذلك سيتم استخدام وسائل أخرى لتفريق المتظاهرين، ثم يتم إطلاق النار.

وأخيراً، أمام صمود الشعب الفلسطيني، وتمسكه بثوابته، وبحقوقه المشروعة التي أقرها العالم أجمع، ستفشل قرارات ترامب الأخيرة والإجراءات الإسرائيلية في مدينة القدس في النيل من عزيمة هذا الشعب الصامد، الذي أثبت للعالم أن ما يقوله وما يريده هو ما سيتحقق، سواء على الأرض، أو على المستوى السياسي، وما جرى في الأقصى وكنيسة القيامة خير دليل على ذلك.

وأختم بالقول، إن المعركة مع العدوّ وأذنابه وزبانيته هي معركة إرادة، وأثبت الشعب الفلسطيني بالدليل القاطع أن إرادته فولاذية غير قابلة للانكسار، وهو يقود معركته مع الاحتلال بإبداعات لم يسبقه إليها شعب؛ بدأها بالحجارة وطورها إلى السكاكين، فعمليات الدهس والمقبل أعظم. هذا الشعب لن يقبل يوماً بغير فلسطين وطناً وبغير القدس عاصمة لدولة فلسطين، رغم اعتراف قائدة «العالم الحر» بها عاصمة لإسرائيل، ورغم نقل سفارتها إليها، ورغم تآمر أنظمة عربية عليه، وهذا ليس بجديد.■

هل سينقذ مؤتمر روما اللاجئين الفلسطينيّين ووكالة الأونروا؟

بقلم: باسم نعيم

بدعوة من كل من مصر والأردن والسويد، وبحضور الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش؛ توافدت أكثر من ٩٠ دولة مانحة لحضور المؤتمر الوزاري الاستثنائي في روما (١٥ آذار الجاري)، للتباحث في الأزمة المالية الخانقة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) تحت عنوان: «الحفاظ على الكرامة وتقاسم المسؤولية وحشد العمل الجماعي لدعم الأونروا».

السؤال المركزي هو: هل حقق هذا المؤتمر أهدافه؟ ذلك أن المراقبين اختلفوا في تقييم نتائج المؤتمر، فهناك من اعتبره صفعة قوية وجهها المؤتمرون للإدارة الأميركية المتطرفة، باعتبار أن قرارها القاضي بحرمانها الأونروا ثلث موازنتها السنوية (نحو ١،٢ مليار دولار) كان الدافعَ الأساسي لمحاولة سد العجز، على الأقل لهذا العام ريثما تتوافر البدائل.

لكن آخرين اعتبروا أن المؤتمر فشل فشلاً ذريعاً في تحقيق أي من أهدافه. وللإنصاف فإن السؤال يمكن الإجابة عنه في إطار ما تم تحديده من أهداف من قبل المنظمين له.

بداية أنشئت وكالة الأونروا عام ١٩٤٨ بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة بهدف غوث وتشغيل وحماية اللاجئين الفلسطينيين، إلى حين حل القضية الفلسطينية وتسوية ملف اللاجئين حسب القرار ١٩٤ «بالعودة إلى الديار التي هُجّروا منها و/أو التعويض». ولا تزال هذه المؤسسة مفوضة من المجتمع الدولي لتحقيق ذلك، ويجدد هذا التفويض كل ثلاث سنوات.

وقد أدرك «الإسرائيليون» منذ زمن طويل أن ملفي القدس اللاجئين هما المعضلة التي تعرقل أي حل يلبي طموحاتهم وتطلعاتهم؛ الأول بما يحمله من مخزون ديني وتاريخي يصعب على أي قيادة فلسطينية تجاوزه، والثاني بما يورّث الأجيالَ من طاقة وطنية للنضال والكفاح في سبيل الحرية والاستقلال.

ولهذا ركزوا جهودهم التفاوضية -منذ البداية- على تفريغ هذين الملفين من مضمونهما، ولما فشلوا في تحقيق ذلك استعانوا بحلفائهم للضغط من أجل تحقيق ذلك، وهذا ما تحقق لهم مؤخراً على يد الرئيس الأميركي دونالد ترامب، فشطب الملف الأول (القدس) باعتماد ترامب المدينة عاصمة للكيان وقرار نقل السفارة إليها.

وبدأ العمل على شطب الثاني (ملف اللاجئين) بخنق مؤسسة الأونروا التي تجسد حالة اللجوء وتبقي الملف بعمقه السياسي حياً، فقرر وقف التمويل للوكالة. وبكل وضوح ودون مواربة؛ أعلنوا أن الهدف هو إنهاء هذه المؤسسة التي «تؤبّد» قضية اللاجئين، حسب وصفهم.

وعلى الهامش هنا؛ نستهجن المعايير المزدوجة، فاليهود لهم حق الادعاء بحقهم في العودة إلى «وطن» كانوا فيه قبل أكثر من ٣٠٠٠ عام، أما الفلسطينيون فليس لهم حق العودة إلى أرضهم التي هُجّروا منها قبل ٧٠ عاماً!!

وعليه؛ فإذا كان المؤتمر يهدف إلى تثبيت الشرعية السياسية المعتمدة دولياً لملف اللاجئين ممثلاً في الأونروا، فاعتقد أن هذا الاجتماع حقق ذلك بشكل كبير، ووجّه صفعة قوية للتوجهات الأميركية ومن ورائها الضغوط الإسرائيلية.

ولعل كلمات رئيس الجامعة العربية أحمد أبو الغيط كانت أقوى وأوضح ما قيل، حيث أكدّ أنّ «الأونروا ليست وكالة لتقديم الخدمات الإنسانية، أو جمعية للإحسان، ولكن هي تعبر في الأساس عن التزام سياسي من جانب المجتمع الدولي -منصوص عليه في قرارات أممية- إزاء مأساة اللاجئين الفلسطينيين، التي لم يستطع الحيلولة دون وقوعها منذ سبعين عاماً، وفشل في حلها طوال هذه العقود الممتدة».

وفي هذا الإطار أسجل بعض الملاحظات على مجريات المؤتمر:

أولاً: كان هناك تركيز على البعد الإنساني في كلمات المتحدثين، وتم إغفال أن قضية اللاجئين الفلسطينيين سياسية بامتياز، تسبب بها المجتمع الدولي بإنشاء هذا الكيان الفاشي العنصري على أرضنا وعليه حلها. وهذا التركيز -رغم أهميته- على البعد الإنساني أعطى الانطباع وكأن المؤتمر مزادٌ للتسول على حساب معاناة الفلسطينيين.

ثانياً: ركز البعض -وخاصة أصدقاء «اسرائيل»- على تداعيات قرار وقف التمويل، وأن هذا سيشكل خطراً على الاستقرار في المنطقة، على اعتبار أن هؤلاء اللاجئين إذا لم يجدوا طعامهم وشرابهم ودواءهم وتعليمهم، فسيتحولون إلى متطرفين وإرهابيين يهددون أمن واستقرار المنطقة.

صحيح أن المعاناة مؤلمة وقد تدفع أي إنسان للتفكير في طريقة خارج المألوف، لكن شعبنا أثبت -على مدار عقود من المعاناة والألم- أنه شعب ناضج وواعٍ، وقدم نموذجاً في السلوك المتحضر في الدفاع عن حقوقه.

ثالثاً: ما طالب به وزير الخارجية اللبناني جبران باسيل من «شطب هوية اللجوء عن كل فلسطيني يغادر لبنان» هو أسوأ ما قيل في هذا المؤتمر، ويتناقض مع مواقف الدولة اللبنانية التاريخية على اختلاف التوجهات السياسية لمكوناتها، وهذا يحتاج توضيحاً لبنانياً، لأنه يصبّ مباشرة في ساحة المخطط الإسرائيلي بشطب ملف اللاجئين تدريجياً.

هذا بخصوص الهدف السياسي للمؤتمر؛ أما هدف «معالجة الأزمة المالية»، فحسب المسؤولين عن المؤتمر فإنه جُمع ما يقارب مئة مليون دولار إضافية للموازنة، مع وعود بتقديم ملايين أخرى في وقت لاحق.

وعلى هذا المستوى؛ فإن مؤتمر روما فشل في تحقيق هدفه بتجاوز الأزمة المالية للأونروا، وحسب مسؤولين فيها فإن هذا المبلغ يكفي للاستمرار حتى نهاية حزيران القادم، وأن الأونروا ستتخذ إجراءات تقشفية لترشيد الإنفاق.

وهذا بالتأكيد سيمسّ الخدمات المقدمة للاجئين في المناطق الخمس، ولكن أكثرها تأثراً ستكون منطقة غزة، وهكذا ستُضاف إلى الأزمة الإنسانية بالقطاع المحاصر أبعاد جديدة، وطبعاً ستمسّ الأزمة والإجراءات المترتبة عليها حياة آلاف الموظفين العاملين في الوكالة.

في ظل كل ما سبق؛ فإن الأونروا -كممثلة ومفوضة من المجتمع الدولي- مطلوب منها:

أولاً: الإصرار على أن قضية اللاجئين قضية سياسية وليست إنسانية صرفة (وإن كان هذا البعد أحد أهم تجلياتها)، وأنّ هذه المؤسسة لا تنتهي إلا بعودة اللاجئين وتسوية قضيتهم تسوية عادلة، وأن عليها التصدي للسياسات الإسرائيلية ومن يدعمها وخاصة الأميركية، بقرارات دولية جديدة تعزز موقفها.

ثانياً: لا بدّ من التفكير في حلول إبداعية للأزمة المالية، تخلّص الأونروا من هذا الارتباط الموسمي بمواقف الدول السياسية وقدراتها المالية.

ثالثاً: يجب تجنب المساس بحقوق الموظفين وتجنب التقشف في الخدمات الأساسية، وخاصة التعليم الذي يعتبر من أهم الإنجازات التي حققتها الوكالة لصالح الفلسطينيين؛ فكان التعليم في مدارس الوكالة نموذجاً ينافس أكثر الدول تقدماً، ويسبق التعليم في معظم دول المنطقة.

أمّا نحن الفلسطينيين؛ فلا بدّ أن نتذكر أنه في النهاية «ما حكّ جلدَك مثلُ ظفرِك» و«ما ضاع حق وراه مطالب»، فملف اللاجئين هو العنوان الأساسي لحسم الصراع مع الاحتلال، وهو مصدر الطاقة الوطنية للاستمرار، إلى جانب كونه البوتقة التي تنصهر فيها كل الحواجز الديموغرافية من أجل صناعة وطن حر ومستقل.

وعليه؛ فلا يجوز أن نسمح لأي كان بأن يمسّ هذا الملف أو يتلاعب به، فاللجوء حق فردي وجماعي. ويجب أن تتوحد الجهود وتتضافر على المستوى الوطني والقومي للدفاع عن هذا الحق المقدس وبكل السبل، ولا يجوز أن نركن لأي جهة كانت لتقوم بهذا الدور بالنيابة عنّا، ولا سيما أن الموازين الإقليمية والدولية لا تبشر بخير كثير مع إدارة أميركية متطرفة، وقيادة صهيونية فاشية، ودوّل عربية مفكّكة.■

رجال الأمن في غزة.. مصدر فخر

بقلم: مصطفى أبو السعود

في يوم ٢٤ آذار من العام الماضي، اغتالت قوات الاحتلال (عبر عملاء لها في غزة) الشهيد القائد مازن فقهاء، أحد قادة كتائب القسام، وبعد أقل من شهرين تم كشف كل تفاصيل العملية، واعتقال منفذيها وتقديمهم للمحاكمة وتم إعدامهم، في ما بات يعرف بعملية «فك الشيفرة ٤٥». وفي يوم ١٣ آذار ٢٠١٨، وفي غزة أيضاً، وقعت محاولة اغتيال لرئيس حكومة الوفاق الفلسطينية، وبعد مرور أقل من عشرة أيام تم الكشف عن تفاصيل العملية.

المتأمل في توقيت التنفيذ وتوقيت الكشف عن لغز العمليات يتضح أنه وقت قصير جداً، وهذا يدفعنا للتساؤل كيف تم اكتشاف خيوط تلك العمليات رغم أن أجهزة أمن غزة تعاني نقصاً شديداً في الإمكانيات المادية واللوجستية، وليس لديها ما لدى دول أخرى من أجهزة ووسائل؟

الإجابة تقتضي الإقرار بأن توفر الإمكانيات المادية واللوجستية لا يعتبر سبباً رئيساً لإحراز أي نجاح في أي عملية، بل إن توفر عامل الرغبة والإرادة بجانب الإمكانيات كفيل بإحراز النجاح، وهذا الذي تتمتع به أجهزة أمن غزة.

لقد أخذت المؤسسة الأمنية على عاتقها حفظ الجبهة الداخلية وتوفير أكبر قدر ممكن من الأمن للمواطنين، ولهذا نظمت الكثير من الحملات التوعوية واللقاءات والمؤتمرات وورش العمل والمحاضرات، من أجل إنتاج رجل أمن قادر على تحقيق قول الله عزوجل «وآمنهم من خوف»، وبهذا استطاعت المؤسسة الأمنية بغزة ضبط الأمن، وقد حققت في ذلك نجاحاً شهد به لها العدوّ قبل الصديق والخصم قبل المناصر. فلو سألت أي مواطن غزاوي عن تقييمه للتجربة الأمنية بغزة سيقول لك إن من أبرز إيجابيات أجهزة الأمن أنها قضت على الفلتان الأمني وحققت أعلى نسبة ضبط أمني، رغم أنه قد يختلف مع حماس في تفاصيل أخرى.

لقد ظن العدوّ أن زعزعة أمن غزة هو أمرٌ سهلٌ ويسير، لكنهم لم يحالفهم النجاح في ظنونهم، فيومياً يكشف رجل الأمن في غزة عن معدنه الوطني الأصيل الذي لا تعيقه معيقات عن أداء واجبه الوطني في السلم وفي الحرب، حتى في أقسى الظروف، رغم أنه لا يحظى بالامتيازات التي يتلقاها أي رجل أمن في العالم، لكن حين يناديه الواجب الوطني يكون أول من يلبي .

لنا أن نتذكر أن أول قصف صهيوني على غزة في حرب الفرقان كان لمقرات الأجهزة الأمنية، وأن أكثر من ٥٠٠ من أبناء الأجهزة الأمنية والشرطية ارتقوا شهداء خلال تلك الحرب. ويمكن القول إن عدد شهداء الأجهزة الأمنية في ثلاثة حروب صهيونية اقترب من ألف شهيد، وهذا يؤكد أن الاحتلال يستهدف المؤسسة التي ترعى الأمن كي يحدث إرباكاً أمنياً.

ثم إن مهام رجال الأمن تنوعت ما بين دروس لطلبة المدارس وحملة توعية للمواطنين من الاتصالات العشوائية التي يتلقونها على هواتفهم وتحرّضهم على المقاومة، أو بحجة أنها مؤسسة تريد تقديم مساعدات لهم لكنها بحاجة لبعض المعلومات، أيضاً ترشد المواطنين الذاهبين للعلاج في المستشفيات الصهيونية، حيث تخضعهم قوات الاحتلال للابتزاز (مساعدة مقابل مساعدة). كما تُعقد دورات إرشادية وعلاجية لمدمني المخدرات في السجون من خلال التنسيق مع المؤسسات المعنية بالأمر، مثل مصحات العلاج النفسي ووزارة الأوقاف. وقد شرفني الله بأن أكون ذات يوم ضمن فريق لإعطاء محاضرات في السجون وفي المدارس حول قضايا أمنية مختلفة وكيفية مواجهتها. وأخيرا وليس آخراً، ارتقاء الرائد زياد الحواجري والملازم حماد أبو سويرح اللذين استشهدا خلال اشتباكات وقعت مع مطلوبين على خلفية مسؤوليتهم عن تفجير موكب رئيس الوزراء الفلسطيني رامي الحمد الله الأسبوع الماضي، وهذا يؤكد أن أجهزة أمن غزة هم حراس للشعب من الاحتلال وأعوانه.■

قصف مدفعي «إسرائيلي» يستهدف شمال غزة وكتائب القسّام تحذر

قصفت قوات الاحتلال الصهيوني، مساء الأحد، بالقذائف المدفعية، ثلاثة مواقع شمال قطاع غزة، بعد قليل من إطلاق «القبة الحديدية» الصهيونية عدة صواريخ في الجو لاعتراض قذائف صاروخية مزعومة من غزة، قبل أن يتبين أنه تفعيل خاطئ للقبة بعد إطلاق أعيرة نارية في سماء غزة.

وأطلقت مدفعية الاحتلال قذيفتي مدفعية تجاه نقطة رصد للمقاومة في بيت لاهيا شمال قطاع غزة، وثلاث قذائف تجاه نقطة أخرى، وقذيفة تجاه موقع للضبط الميداني، في البلدة، دون الإبلاغ عن وقوع إصابات.

وجاء هذا التطور بعدما قالت القناة ١٤ العبرية إن «القبة الحديدية» اعترضت وابلاً من الصواريخ شمال قطاع غزة. غير أن مصادر محلية أكدت عدم تسجيل إطلاق صواريخ من المقاومة شمال القطاع، موضحة أن الحديث يدور عن طلقات للمضادات الجوية أطلقت خلال المناورات في شمال القطاع، ويبدو أن القبة الصهيونية رصدتها بالخطأ فأطلقت باتجاهها عدة صواريخ.

من جهته، أكد أبو عبيدة الناطق باسم كتائب القسام، أن «العدوّ يكذب ويتخبط.. لم تطلق أية صواريخ من غزة تجاه العدو هذا المساء، وانطلقت ما تسمى القبة الحديدية لاعتراض طلقات نارية داخل غزة ضمن مناورات القسام».

وقال في تصريح مقتضب له: «العدوّ يتحمل مسؤولية أي تصعيد ولن نقف مكتوفي الأيدي أمام أي عدوان».

ووفق موقع ٤٠٤ العبري؛ فإن قوات جيش الاحتلال «الإسرائيلي» رفعت مستوى التأهب في جميع مستوطنات غلاف غزة، بينما طلبت «الجبهة الداخلية» في الاحتلال مستوطني «شاعر هنيغف» البقاء قرب الأماكن المحصنة.

ولاحقاً، أقر المتحدث باسم جيش الاحتلال، بأنه لم يكن هناك إطلاق صواريخ من غزة، وأن صواريخ القبة الحديدية أطلقت بسبب نيران المدافع الرشاشة في قطاع غزة.■

عباس إلى الانتحار السياسي

بقلم: محمد أمين

فاجأ خطاب الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، في ١٩ آذار الجاري المراقبين، وأحدث صدمة فلسطينية، وحتى إقليمية ودولية، بالنظر إلى مستواه ومفرداته غير المسبوقة في التاريخ السياسي الفلسطيني، فضلاً عن التوقيت الذي تجهد فيه القوى الفلسطينية لإنقاذ مصالحة «تترنّح».

عقب الخطاب، ثمة من وصفوا صاحبه بأنه «يحتضر سياسياً»، إذ لم يكتف الرئيس عباس بكيل الشتائم لحركة حماس، بل نعت سفير الولايات المتحدة بألفاظ غير مسبوقة، ما دفع مراقبين كثيرين إلى القول إن خطاب الرجل هو خطاب شخص يشعر بعزلة وتجاهل، ويحاول بهذا الصراخ أن يقول للولايات المتحدة وإسرائيل إنه ما زال موجوداً، وعليهما الحديث معه، بالنظر إلى حالة التجاهل التام التي تنتهجها الولايات المتحدة معه من جهة، وعدم اكتراث رئيس الحكومة الإسرائيلية، (بنيامين نتن ياهو)، به من جهة أخرى، في ظل التقارب الإسرائيلي مع عواصم عربية كبرى، باتت ترى تل أبيب فيها عنواناً للمرحلة وللحل الإقليمي، من دون الحاجة أصلاً للحديث مع سلطة فلسطينية لا تعدو كونها جهازاً أمنياً، لا يحتاج أكثر من ضابط ارتباط إسرائيلي لإدارة العلاقة معه وتوجيهه.

لكن تعمّد أبو مازن شتم «حماس» بألفاظ بالغة الحدة يُفهم منه أنه يريد قطع الطريق تماماً على أي حوار مستقبلي معها، ويبعث رسائل إلى إسرائيل والإقليم مفادها أنه جاهز للمضي في أي مشروع يهدف إلى إعادة ترتيب الأوراق في غزة. فيما على العكس، يعدّ نهج عباس هذا بمثابة انتحار سياسي، لأنه يعجّل بعودة مسار «حماس – دحلان» من جهة، الذي فرملته المصالحة، كما أنه يزعج الطرف المصري الذي ما زال يرعى مشروع المصالحة، لتزداد بهذا النهج عزلة الرجل، وشعور الإقليم بأنه بات بالفعل عبئاً عليه.

أما إسرائيل فقد قال تقدير موقف إسرائيلي نشرته صحيفة «إسرائيل اليوم» إن «وجهة الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، تذهب نحو الانفصال عن قطاع غزة، ما يعني أن الانقسام الفلسطيني آخذ بالتعمّق، لكنه قد يضع أمام تل أبيب فرصة تاريخية، فقيادة حركة حماس لا تبدو معنيةً بالدخول في مواجهة مسلحة، بيد أن الوضع في غزة بات خطراً مع بصيص أمل في الوقت نفسه، فإلى جانب الخشية من انفجار أزمتها الإنسانية التي قد تتسبب بعدم استقرار أمني فيها، من الواضح أن الحل المرتقب سيأتي من البوابة الإقليمية، حيث ستدخل على الخط مصر ودول خليجية وأطراف دولية تساهم في مشاريع بعيدة المدى لإعادة إعمار قطاع غزة». ويرى معدّ التقرير، البروفيسور عيدان زليكوفيتش، أن قطاع غزة والضفة الغربية منطقتان لا تداران بجهة مركزية واحدة، وأن الانقسام آخذ في التجذّر. وهذا يدفع إلى الاعتقاد بأن القادم هو إنهاء المشروع الفلسطيني تماماً عبر حل إقليمي، يسلم مصر المسؤولية عن قطاع غزة والإشراف على إعمارها، وبشكل أو بآخر، الوصاية عليها، فيما الواقع في الضفة يفيد بأنها خرجت من المعادلة، وأن إسرائيل تريد فقط من السلطة أن تمارس وظائف أمنية، بمعنى أن تكون جهازاً أمنياً يتبع لها، لا أكثر ولا أقل.

وفي الوقت الذي يقول الرئيس محمود عباس إنه سيتخذ قرارات ضدّ غزة حفاظاً على ما يسميه «المشروع الوطني»، فإنه في الحقيقة يقضي على ما تبقى من مشروع وطني فلسطيني، ويعجّل سيناريو إقامة دولة فلسطينية في غزة ويُشرعنه، يتم فيها اختزال حل القضية الفلسطينية، وهو بهذا النهج بشكل مقصود أو غير مقصود ينفذ ما بات يعرف بـ«صفقة القرن».

التحقيقات في جريمة استهداف موكب رئيس الحكومة الفلسطينية، رامي الحمد الله مستمرة، فكيف يمكن فهم اتهام الرئيس عباس حركة حماس بالوقوف خلف الواقعة، فيما التحليل المنطقي يوضح أنها الخاسر الأكبر من الجريمة، فكيف يمكن أن تقدم على خطوة كهذه وتهدم المصالحة، وقد تعرضت قيادتها الجديدة لمساءلات واسعة من داخل الحركة، جراء التساهل والتنازل الذي قدمته.

يبدو أن الرئيس أبو مازن يواجه ضغوطاً شديدة، دولية وإقليمية، ويحسن تذكيره بأن الزعيم الراحل ياسر عرفات واجه ظروفاً أقسى وأشد، وحصاراً إسرائيلياً وأميركياً وعربياً، لكن خطاباته في أسوأ ظروف حصاره امتازت بالروح الوطنية، والوحدوية الجامعة، ولم ينزلق إلى مثل هذا البؤس، ذلك لأن هذا الخطاب لا يفتقد فقط للحس الوطني، وهو بمثابة انتحار سياسي، بل لأنه أيضاً وصفة لحرب أهلية.■

ماذا وراء مناورات «القسام» الدفاعية في غزة؟

أجرت كتائب الشهيد عز الدين القسام – الجناح العسكري لحركة حماس، مناورات دفاعية مُعلنة هي الأولى في قطاع غزة تحمل اسم «الصمود والتحدي»، ما يثير التساؤل حول الرسائل التي تحملها هذه المناورات في ظل الأوضاع التي تمر بها القضية الفلسطينية.

ويُشدد خبيران على أن هذه المناورات القسامية تأتي في إطار استعداد المقاومة الفلسطينية لصد أي عدوان إسرائيلي محتمل، بعد المناورات التي أجرتها قوات الاحتلال مع الجيش الأمريكي.

ويرى الخبيران أنها تأتي لطمأنة الجمهور الفلسطيني بعد تطور العمل العسكري لكتائب القسام، وأن مقاتليه سيكونون حماة للمشروع الفلسطيني.

وشهدت شوارع القطاع انتشاراً مكثفاً لعناصر القسام مع بدء إجراء المناورة، مع استخدام مجسمات لآليات عسكرية إسرائيلية، وسط بيان وسائل إعلام عبرية أنها تمثل تطوراً جديداً في تكتيكات القسام.

ويوضح الخبير واصف عريقات أن المقاومة اعتادت إجراء المناورات؛ لكن هذه المرة تركزت الأصوات عليها لزمانها ومكانها، فهناك مسيرة عودة الأسبوع المقبل، وتهديدات إسرائيلية بشن عدوان، لذلك تقول المقاومة إنها ستتصدى لأي عدوان.

ويرى عريقات أنها رسالة تعزيز لمعنويات الجبهة الداخلية؛ فرغم أن غزة محاصرة وأن هناك آلاماً وحصاراً، إلا أن هناك إرادة صمود وتحدٍ للاحتلال الذي لا يمر يوم إلا ويهدد القطاع، مشدداً على أن ميزان القوى هو ميزان إرادة.

وحول تسميتها بالدفاعية، يؤكد أن الشعب الفلسطيني بإمكاناته المتواضعة لا يمكن أن ترقى قدراته لما يملكه الاحتلال، فكل مستودعات الغرب مفتوحة وتدعم قواته، بينما المقاومة تعتمد على أسلحة متواضعة وتصنيع محدود.

ويوافق الخبير الأمني هشام المغاري ما ذهب إليه عريقات حول التسمية، ويرى أن دفاعيتها ترسل رسائل مفادها أننا «لسنا مضطرين للحرب ولا نسعى إليها، ونحن ندافع عن الشعب الفلسطيني بشكل عام».

وهذه المرة الأولى التي تعلن فيها القسام أو أي فصيل من فصائل المقاومة في غزة عن مناورات دفاعية في القطاع.

ويوضح المغاري أنها تأتي رداً على تدريبات الاحتلال الإسرائيلي بمشاركة الجيش الأمريكي، والتدريبات المستقلة التي يجريها، «فإذا كنتم تستعدون فنحن نستعد ونتجهز للمواجهة المقبلة».

ويؤكد أن القسام انتقل من مجموعات مسلحة إلى جيش شبه منظم، لأن قطاع غزة واقع بين بُعدين: شبه دولة (لا يوجد احتلال مباشر) وحركة مقاومة، فهو خليط يجمع بين الوحدات والهياكل المنظمة والمجموعات المقاومة.

كما أنها – وفق المغاري – تحمل رسالةً للرئيس محمود عباس والسلطة بأن القسام والمقاومة في غزة تتطور وتبني وتقوي جهوزيتنا، وأن سلاح المقاومة خارج حديث المصالحة.

ويرفض الرئيس عباس فكرة المقاومة المسلحة ضد الاحتلال الإسرائيلي، ويعتبر أن المفاوضات والخيارات السياسية هي الحل الأمثل لإنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية. يذكر أن رئاسة الشرطة الفلسطينية قالت في ٨ تشرين الثاني ٢٠١٧ إنه يتعين نزع سلاح القسام لإنجاح اتفاق المصالحة الذي وقعته حركتا حماس وفتح الشهر الماضي. ويأتي إعلان القسام عن المناورات بعد سلسلة مناورات أجراها الجيش الإسرائيلي مؤخراً، كانت إحداها مع الجيش الأميركي، استعداداً لأي مواجهة على الجبهات المختلفة.■

الاحتلال يُقرر إغلاق الضفة الغربية وغزة ثمانية أيام بحجة عيد «الفصح العبري»

أعلنت قوات الاحتلال الإسرائيلي فرض «طوق عسكري شامل» في محيط الضفة الغربية وقطاع غزة، بدعوى تأمين الاحتفالات اليهودية بـ«عيد الفصح» العبري. وقال جيش الاحتلال في بيان له، إن إغلاق الضفة الغربية وقطاع غزة، سيستمر مدة ثمانية أيام بمناسبة «عيد الفصح» اليهودي، اعتباراً من منتصف ليل الخميس ٢٩ آذار الجاري، حتى ليلة السابع من نيسان المقبل.

ونوّه إلى نشر قوات إضافية من الجيش والشرطة على مداخل القدس المحتلة، ونقاط التماس مع الفلسطينيين في الضفة الغربية.

وأفاد بيان الجيش، بأنه سيتم خلال فترة الأعياد العبرية منع الفلسطينيين حملة التصاريح من دخول الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، بموجب الإجراءات العسكرية الإسرائيلية. وأشار إلى أنه يحظر دخول أو خروج الفلسطينيين من الضفة الغربية وإليها وعن طريق معابر غزة، خلال الفترة ذاتها، بحسب ما جاء في بيان جيش الاحتلال.

ويُؤثر الطوق الأمني على عشرات الآلاف من العمال الفلسطينيين الذين يعملون بتصاريح صادرة عن سلطات الاحتلال، حيث يمنعون في الوصول لأماكن عملهم، كما يمنع المواطنين من قطاع غزة من الوصول للداخل المحتل للعلاج بالمستشفيات. وذكرت الإذاعة العبرية أن قوات الاحتلال استبقت العيد العبري بفرض حصار عسكري، وإجراءات أمنية مشدّدة في القدس، وعززت من انتشار دورياتها داخل البلدة القديمة، وفي الشوارع والطرقات المؤدية إلى باحة حائط البراق (الجدار الغربي لمسجد الأقصى). ونشر الاحتلال دوريات راجلة ومحمولة وخيالة في الشارع الرئيسي المقابل لسور القدس التاريخي في المنطقة الممتدة من باب الخليل (أحد أبواب القدس القديمة)، مروراً ببابي الجديد، والعامود، وشارع السلطان سليمان، ومنطقة باب الساهرة، والأسباط، وصولاً إلى منطقة باب المغاربة تحسباً لأي طارئ.

وفي الضفة الغربية، دفع الجيش بتعزيزات إضافية لوحداته وكثف الحواجز العسكرية على المحاور والطرقات الرئيسية الموصلة بين البلدات الفلسطينية، فيما نصبت الحواجز على مداخل بعض القرى والمدن، وأجرى الجنود تفتيشات وتدقيقاً في هوية المسافرين. وعزز جيش الاحتلال قواته العاملة على الحدود مع غزة، وقرر نشر عشرات القناصين لمواجهة اي محاولة فلسطينية لاقتحام السياج الحدودي.

وتزامناً مع «عيد الفصح»، تجري جماعات «الهيكل المزعوم» استعدادات ضخمة وواسعة لتنظيم نشاطها السنوي «تدريب قرابين الفصح» في منطقة القصور الأموية الملاصقة للمسجد الأقصى من الجهة الجنوبية.

وتعتبر هذه المرة الأولى التي يسمح لهذه الجماعات المتطرفة بتنظيم نشاط تهويدي كبير كهذا في منطقة وقف إسلامي ملاصقة للأقصى، بموافقة شرطة الاحتلال. وتشرف جماعات «الهيكل» على إقامة المهرجان يوم الاثنين المقبل، بمشاركة عدد من كبار الحاخامات، ومطربين، وقنوات فضائية، وقد بدأت بالتجهيز لنصب «مذبح المحرقة»، و«أدوات الطبخ»، و«القرابين»، لوضعها في منطقة القصور الأموية. وأصدرت محكمة الصلح في القدس المحتلة قراراً يسمح لليهود بالصلاة عند بوابات المسجد الأقصى، بزعم أن «حق اليهود في الصلاة لا يقل عن حق العرب».

ويحدد التقويم اليهودي عيد الفصح في الرابع عشر من نيسان، وهو أول أشهر الربيع وفق التقويم القديم، وهو تقويم قمري.■

إيران وسوريا ما بعد «داعش».. إدارة الأزمات الإقليميّة

بقلم: حسن أحمديان (بتصرف)

... انتهى تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) عسكرياً. وبعيداً عن الصخب الدائر حول استمرار أيديولوجيته؛ يبدو أن للمؤثرين في الأزمة السورية شواغل أهم من التركيز على تلك الأيديولوجية. وبانتهاء «داعش» عسكرياً، تغيّرت بيئة الصراع وأولويات المتصارعين.

وباعتباره عنصراً موحِّداً للمتنافسين –بل والأعداء– فإن اندحار التنظيم عسكرياً يُعادل قطع شعرة معاوية بين المؤثرين الموجودين في ميدان الأزمة السورية؛ فقد برزت بؤر جديدة للصراع وانقلب التركيز على داعش ليصبح تركيزاً على أولويات تفرّق أكثر مما تجمع. أي إن الأزمة الأحادية المركز (الحرب على «داعش» أو «الإرهاب» بشكل عام) انتقلت إلى مرحلة تعدد المراكز حسب اللاعبين وأولوياتهم المختلفة. وإذا كانت الأولويات الإقليمية والدولية بعيدة عن بلورة رؤية مشتركة بشأن المرحلة الجديدة؛ فإلى أين تمضي الأزمة السورية؟ وكيف ستؤثر الأولويات المتفاوتة على مستقبلها؟

كان متوقّعاً صعود موجة الصراعات المحيطية في مرحلة ما بعد «داعش»، فقد أبرزت عملية المخاض السورية جبهات بدت أولوياتها متجابهة أثناء تعاونها الضمني في الحرب على «داعش»، والواضح أن تلك الأولويات ستحدد سياساتها المرحلية في الفترة المقبلة. وثمة جبهتان رئيسيتان يتصدر خطابهما وسياساتهما المسرح السوري اليوم: الجبهة الأولى تضم النظام السوري وحلفاءه (إيران وحزب الله وروسيا)، بينما تتكوّن الجبهة الثانية من قوات سوريا الديمقراطية وداعمتها الرئيسية الولايات المتحدة. وثمة وجها شبه بين الجبهتين:

– امتداداتها الدولية: فقد انتصرت الحكومة السورية وحلفاؤها عسكرياً بعد تدخّل روسيا الجوّي، وما كانت قوات سوريا الديمقراطية لتُكتب لها الحياة لو لم تقم الولايات المتحدة بهندسة نشأتها والاستمرار في دعمها.

– السيطرة على جزء مهم من الأرض: فرغم الفرق بينهما؛ فإن الجبهتين تسيطران على الجزء الأكبر من التراب السوري.

كما أن ثمة اختلافين رئيسيين بين الجبهتين:

– الامتدادات الإقليمية: على خلاف قوات سوريا الديمقراطية؛ تنعم جبهة النظام السوري بحليف إقليمي مهم هو إيران.

– مواقع السيطرة: فالنظام السوري وحلفاؤه يسيطرون على الجزء الأهم من الأراضي السورية، بينما ترتكز مواقع سيطرة قوات سوريا الديمقراطية على الأراضي الكردية وبعض المناطق المحيطة بها.

وإلى جانب هاتين الجبهتين؛ ثمة قوة ثالثة مؤثرة على الأرض هي تركيا وحلفاؤها. ورغم محدودية تأثيرها؛ فإن لتحركاتها وتفاعل الجبهتين الرئيسيتين معها بأساً على توجيه الصراع.

تجابه أولويات اللاعبين

كما كان اللاعب الإقليمي محورياً في بدايات الأزمة السورية؛ يعود اليوم بأولوياته ليحدد مستقبلها. أضف إلى ذلك أننا إزاء إسقاطات مرحلة الانتقال في النظام الدولي على المستوى الإقليمي. ومن هذه الإسقاطات بروز تأثير أكثر من لاعب دولي على الشرق الأوسط، ومن ميزات هذه المرحلة ازدياد حيّز المناورة لدى اللاعب الإقليمي وسرعة تغيير التهديد فرصة أو العكس.

فقد استحالت الفرصة السورية المرئية من تركيا مثلاً إلى تهديد أمني أجبر أنقرة على الاستدارة سياسياً، ثم الدخول عسكرياً لردع ما اعتبرته مهدداً لأمنها القومي. وفي وضع كهذا؛ علينا أخذ كل لاعب على حدة بغية استشراف المستقبل.

ونبدأ بتركيا التي استبدلت هزيمتها بعد انتقالها من جبهة «إسقاط النظام» إلى جبهة «الحل السلمي». ورغم أن سيكولوجية تصور التهديد أفضت إلى اتخاذ هذه السياسة، فإن إسقاطات السياسة التركية –في السنوات السابقة لتلك الاستدارة– استمرت في مرحلة ما بعد «داعش».

فالقوة الكردية في شمالي سوريا –معززة بالدعم الأميركي– تحدّ اليوم أجزاء مهمة من المناطق الكردية في تركيا، والنظام الذي راهنت تركيا على إسقاطه يُعتبر اليوم شريكاً في مواجهة التهديد الكردي. ولفهم الموقع التركي على الخريطة السورية؛ يجب

الأمم المتحدة تدعو النظام السوري لرفع الحصار عن «دوما» بالغوطة

دعت الأمم المتحدة، يوم الاثنين، النظام السوري إلى احترام القانون الإنساني الدولي وتوفير الحماية للمدنيين المحاصرين في بلدة دوما بالغوطة الشرقية.

جاء ذلك في حديث لنائب المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة «فرحان حق» للصحفيين بمقر المنظمة بنيويورك. وقال: «الأمم المتحدة تدعو إلى الاحترام الكامل للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، خاصة في دوما، وضمان حماية جميع المدنيين في الغوطة الشرقية، ووصول المساعدات إلى المحتاجين».

وأوضح أن «ما يقرب من ٥٥ ألفاً من المدنيين الذين تم نقلهم من الغوطة الشرقية يتم حالياً استضافتهم في سبعة مراكز إيواء جماعية في ريف دمشق».

وأردف قائلاً: «في الوقت الذي يبذل فيه العاملون في المجال الإنساني قصارى جهدهم لتوفير حاجات الأشخاص الذين نزحوا، فإنهم يحتاجون أيضاً إلى الوصول للأشخاص المحاصرين في دوما حيث يتواصل الحصار والقتال».

وحسب معلومات من الدفاع المدني «الخوذ البيضاء»، فإن أكثر من ألف شخص لقوا مصرعهم جراء هجمات النظام وداعميه الجوية والبرية على الغوطة الشرقية، التي يقطنها ٤٠٠ ألف مدني منذ ١٩ شباط الماضي.

وأصدر مجلس الأمن الدولي قراراً بالإجماع، في ٢٤ شباط الماضي، بوقف إطلاق النار لمدة ٣٠ يوماً ورفع الحصار، غير أن النظام لم يلتزم بالقرار.

وفي مقابل قرار مجلس الأمن، أعلنت روسيا، في ٢٦ من الشهر نفسه، «هدنة إنسانية» في الغوطة الشرقية، تمتد خمس ساعات يومياً فقط، وهو ما لم يتم تطبيقه بالفعل مع استمرار القصف على الغوطة. والغوطة الشرقية هي آخر معقل كبير للمعارضة قرب دمشق، وإحدى مناطق «خفض التوتر»، التي تمّ الاتفاق عليها في محادثات العاصمة الكازاخية أستانة في ٢٠١٧.

وحول الأوضاع الإنسانية للمدنيين في منطقة عفرين شمالي غرب سوريا، أكد نائب المتحدث الرسمي أن «الأمم المتحدة تعمل على تكثيف جهودها لتلبية احتياجات الأشخاص الذين تضرروا من الأعمال العدائية في منطقة عفرين شمال غرب سوريا».

وتابع: «أمس الأحد قدّمت قافلة مشتركة تابعة للأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي في تل رفعت، مواد غذائية وصحية ومواد إغاثة أساسية لنحو ٥٠ ألفاً من المحتاجين، الذين فروا من عفرين في الأسابيع الأخيرة».

ابن سلمان في واشنطن
مبروك لترامب مليارات الدولارات

بقلم: أسامة أبو ارشيد

ربما لم يقصد الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، الحطّ من شأن ضيفه، ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، الأسبوع الماضي في البيت الأبيض، فالأصل أن لقاءهما كان إظهاراً لمتانة العلاقات بين بلديهما، وتعزيزاً لمكانة بن سلمان سعودياً وإقليمياً. ولكن ما جرى كان غير ذلك، فقد كان واضحاً أن ترامب يتعامل مع ولي العهد السعودي على أنه مدينٌ له شخصياً، دع عنك أن السعودية مدينة للولايات المتحدة أمنياً وعسكرياً وسياسياً. وفي المؤتمر الصحافي المشترك، ولاحقاً في غداء العمل، حرص ترامب على أن يشيد بالتعهدات التي قطعتها السعودية للاستثمار في بلاده خلال القمة العربية الإسلامية – الأميركية، بالرياض في أيار الماضي، بقيمة ٤٠٠ مليار دولار. كما أن ترامب لم يتردد في عرض لوحات أمام كاميرات الإعلام تحمل رسوماً توضيحية عن الصفقات العسكرية مع السعودية المقرّة حديثاً بقيمة ١٢,٥ مليار دولار. وخاطب ترامب بن سلمان مباشرة: «هذا فتاتٌ بالنسبة إليكم»، في تلميح ضمني إلى ضرورة زيادتها. ولم يتوقف ترامب عند ذلك الحدّ، ففي مأدبة الغداء، قال: «السعودية دولة ثرية جداً وستمنح الولايات المتحدة جزءاً من هذه الثروة كما نأمل في شكل وظائف وصفقات معدات عسكرية»، مع إقراره بأن الصفقات العسكرية الحالية مع السعودية وفرت عشرات آلاف الوظائف للأميركيين. في المقابل، حرص ابن سلمان على التماهي مع منطق ترامب الابتزازي، مشيراً إلى تنفيذ ٣٥٪ من الاستثمارات السعودية في الولايات المتحدة بقيمة ٤٠٠ مليار دولار خلال عام، على أن تنفذ البقية في السنوات العشر المقبلة. كما قال إنه تم تنفيذ ٥٠٪ من الصفقات العسكرية بين البلدين، وأن العلاقات المشتركة كانت سبباً في توفير أكثر من أربعة ملايين فرصة عمل بصورة مباشرة وغير مباشرة في الولايات المتحدة.

يبرز التلخيص السابق للقاء ترامب – ابن سلمان ديناميكيات العلاقة بين الطرفين، وكيف يفهمها ترامب، وكيف يريدها أن تكون. كما أن اللقاء يبرز استيعاب ابن سلمان ما يريده ترامب وقدرته على التجاوب مع ذلك بكل أريحية. لم يخف ترامب، في أثناء حملة ترشيحه للرئاسة، أنه يريد من حلفاء أميركا، وذكر السعودية بالأسم أكثر من مرة.. أنه يريد منهم أن يدفعوا ثمن الحماية والخدمات التي تقدمها الولايات المتحدة لهم. وليس سراً أن ترامب وافق على أن يجعل الرياض المحطة الخارجية الأولى في رئاسته، في أيار ٢٠١٧، بعد أن ضمن له السعوديون صفقات بعشرات مليارات الدولارات. ولمن نسيَ، كان ترامب قد كسر البروتوكول الرئاسي، عندما قبل أن يلتقي بن سلمان في البيت الأبيض، في آذار ٢٠١٧، عندما كان الأخير ولياً لولي العهد. والآن نعرف أن ذلك الاجتماع الذي عمل صهر الرئيس ومستشاره، جاريد كوشنر، على إنجازه، كان جزءاً من مخطط ترامب وكوشنر، ودائرة ضيقة محيطة بهما، لتهيئة ابن سلمان ليكون ولياً للعهد، وهو ما تحقق فعلاً، في حزيران ٢٠١٧، بعد عزل الأمير محمد ابن نايف من ولاية العهد. حدث ذلك بعد شهر بالضبط من انعقاد القمة العربية الإسلامية – الأميركية في الرياض. ولخص ترامب الانقلاب داخل قصر الحكم السعودي، كما كشف كتاب الصحافي مايكل وولف: «النار والغضب.. داخل بيت ترامب الأبيض» بقوله: «لقد وضعنا رجلنا في القمة». وأعاد ترامب في مأدبة الغداء مع ابن سلمان امتداح قرار أبيه تنصيبه ولياً للعهد بالقول: «اتخذ والدك قراراً حكيماً للغاية».

إذن، ليس الحديث هنا عن علاقات صداقة حقيقية، ولا حتى عن علاقات بناءً على مصالح مشتركة بين الدولتين، بقدر ما أنه عن علاقات فيها شبهة ابتزاز وتواطؤ بين ترامب وكوشنر من ناحية، ومحمد بن سلمان، مسنوداً بوليّ عهد أبو ظبي، محمد بن زايد من ناحية أخرى، وهذا الأمر محل نظر المحقق الأميركي الخاص، روبرت مولر الآن. ولذلك، ليس مستغرباً أبداً أن معسكر ترامب – كوشنر الذي دعم انقلاب القصر السعودي لمصلحة ابن سلمان، وأيده في بداية أزمة حصار قطر، حرص على توظيف السعودية بلدوزرَ لفرض «صفقة القرن» فلسطينياً وعربياً، التي ستعني تصفية ما بقي من أقل القليل من الحقوق الفلسطينية لمصلحة إسرائيل.

لم يكن هدف التغيير في معادلة الحكم السعودية التي جاءت بابن سلمان ولياً للعهد مقتصراً على تحقيق طموح أمير شاب في مقابل صفقات ترضي غرور رئيس شعبوي، يريد تحقيق إنجازات اقتصادية وعد بها. القضية أعمق وأعقد. تريد السعودية تحت بن سلمان أن تلعب دور الشرطي الأميركي في المنطقة، وأن تكون الأداة الأميركية، مع الإمارات، لزعزعة أسس استقرار المنطقة في أفق إعادة رسمها. المهم عندهما أن يُمَكّنا أميركياً بغض النظر عن التداعيات على أمن المنطقة واستقرارها، بما في ذلك أمنهما واستقرارهما. لعبة خطيرة ستدمر المنطقة كلها، خصوصاً أنه لا توجد رؤية أو مصلحة عربية فيها. قد تحظى السعودية والإمارات بدعم أميركي، تحت إدارة ترامب، لإطلاق حروب استنزاف في المنطقة، وتحديداً مع إيران وتركيا والتيارات المنادية بالتغيير الديمقراطي، لكنها ستصب في الوعاء الأميركي – الإسرائيلي. الممثلون الذين يؤدون المشاهد الخطيرة يبقون دائماً هامشيين، مهما كان حجم العمل الذي يقومون به، وهذا بالضبط ما تفعله السعودية والإمارات، فهما مُمَثّلان هامشيّان مطلوب منهما تأدية الأدوار الخطيرة، ولا يهم أتكسر رقابهما أم لا، المهم أن يبقى النجوم سالمين. وحينما يقتضي الأمر تأديب السعودية أو الإمارات، خصوصاً في حال حدوث تغيير في الإدارة الأمريكية، فإن قوانين، مثل جاستا جاهزة ومتأهبة للسطو على أموالهما وتعريفهما حجمهما الطبيعي، أميركيا، وفي الشرق الأوسط. حتى حدوث ذلك، مبروك على ترامب بلطجته في الشرق الأوسط. إنها تعمل بنجاح حتى الآن.■

أن نعيد التذكير بالتغيير المستمر للأهداف التركية.

فإيران مثلاً ترفض دخول تركيا الأراضي السورية، ليس رفضاً لإيقاف المد الكردي، بل نبذاً لزيادة مطردة في التأثير التركي المباشر على الأرض السورية، بينما غضّت موسكو الطرف عن التدخّل التركي، محاولةً الإمساك بالعصا من الوسط ذوداً عن دورها الموازن بين اللاعبين المؤثرين.

أما الجبهة الثانية فترفض التدخل التركي رفضاً باتّاً وتعتبره احتلالاً على أنقرة العدول عنه، ولذلك فإن الدعم الأميركي المشروط والمقدم لكرد سوريا أزّم التحالف الأميركي-التركي.

تبقى تركيا إذن شبه وحيدة في دأبها لردع القوة الكردية، وتزداد كوابيس النخب التركية الحاكمة بعد ظهور صعوبات التدخل والزيادة المطردة لكلفته، بينما يؤثر التدخل التركي على باقي جبهات الصراع الصاعدة.

وبعد أن أطبقت الجبهتان الرئيسيتان على «داعش» شرقي سوريا، وباتت الخطوط الحمر -متمثلةً في قطع نهر الفرات- واضحةً؛ انتقلت نخبة قوات سوريا الديمقراطية إلى عفرين للذود عن «أرضها» بدل المشاركة في تحرير «أرض الآخرين» في الجبهة الشرقية.

وبسبب التدخل التركي وتأثيره على الجبهة الشرقية؛ باتت قوات الجيش السوري وحلفائه أكثر تحرراً في التحرك ضد الجيوب المتبقية في عمق الأراضي التي تسيطر عليها. وفي وضع هذا؛ بدأت عملية استعادة الغوطة الشرقية.

تطور الرؤية إيرانية

وإلى جانب الأزمة الشمالية المتصاعدة والشرقية المفتوحة على المفاجآت؛ تتصاعد أزمة أخرى في أقصى الجنوب الغربي لسوريا بين اللاعبين المؤثرين. ففي شباط الماضي أسقطت المضادات الجوية السورية -لأول مرة منذ عقود- طائرة «أف ١٦» إسرائيلية. وقامت إسرائيل بالرد فقصفت بعض تلك المضادات، كما أسقطت طائرة بدون طيار (درون) انطلقت من الأراضي السورية بمضادات اسرائيلية. ولم تكن المجابهة يتيمة في السنوات الأخيرة، إلا أنها تشير إلى زيادة مطردة لعنصر المفاجأة في تلك الجبهة، بعد الانتهاء من خطر «داعش» في العراق وسوريا.

فقد أبدت إسرائيل استعداداً واضحاً لمواجهة أي مضاعفات لتدخلها الجوي ضد حلفاء الحكومة السورية (إيران وحزب الله). وإلى جانب البُعد العملياتي؛ استطاعت إسرائيل تركيز جزء مهم من الاهتمام الأميركي والغربي بسوريا على مستقبل حضور إيران وحزب الله في سوريا.

نحن إذن إزاء استراتيجية احتواء عملية مصحوبة بتجييش إعلامي ارتكز على قضيتين تصرّ عليهما إسرائيل: «تعزُّز القوة الإيرانية في سوريا»، و«إنشاء مصنع صواريخ إيرانية على الأراضي اللبنانية»؛ وفق المطروح إسرائيلياً.

تسعى إسرائيل لتقطيع أوصال الحلف الممتد من إيران إلى لبنان، وإذا كانت الإدارة الأميركية تشاطر اليوم إسرائيل الرأي في ضرورة احتواء «الخطر الداهم»؛ فهي أقرب لرؤية إيران في معارضتها للتدخل العسكري لتركيا شمال سوريا.

ولذلك؛ فإن المواجهة مع إيران في سوريا لا تتماشى مع الموقف الأميركي في المواجهة الشمالية، لأنها ستربك اللاعب الموازن للتدخل التركي على الأرض.

مع هزيمة «داعش» إذن تتصاعد الأزمات المحيطية في الأزمة السورية، وتتغيّر على إثرها التحالفات التي حددت معالم المرحلة السابقة؛ وفي بيئة كهذه يُعيد الاستراتيجي الإيراني تركيزه على أهدافه الرئيسية في سوريا. وتعلم طهران أن بقاء سوريا في محور المقاومة مرهون بتعزيز الحكم فيها، ومن أولويات ذلك إعادة سيطرة الحكم على كامل التراب السوري. كما تعلم أن تحقيق ذلك عسكرياً سيأتي بمواجهات مع الجبهتين الثانية والثالثة.

وإذا كانت الحكومة السورية وحلفاؤها في غنى عن المواجهات؛ فإن ثمة حلاً آخر: مواصلة العمليات العسكرية لاستعادة الجيوب الباقية في عمق الأراضي المسيطر عليها، ودخول عملية تفاوضية إشراكية مع المناطق التي تسيطر عليها القوات المتحالفة مع أميركا وتركيا، بغية تحييدهما واستعادة السيادة السورية دون اللجوء للمواجهة.

نحن إذن أمام استراتيجية صعبة المراس، قد تفضي -إن أثمرت- إلى تقريب المعارضة السورية من إيران وحلفائها، وطرح حلول بديلة لمستقبل سوريا.■

أمير قطر يختتم زيارة لروسيا.. ويجري حواراً هاتفياً مع أردوغان

اختتم أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني زيارته لموسكو، التي بحث خلالها مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين سبل توطيد علاقات التعاون الثنائي بين البلدين في عدة مجالات، ومنها الدفاع والطاقة والاقتصاد والاستثمار والتبادل التجاري والبحث العلمي.

كما بحث الجانبان مختلف القضايا الإقليمية والدولية التي تهم البلدين، وكذلك سبل تعزيز التعاون في مجال تنظيم بطولة كأس العالم التي تستضيفها روسيا عام ٢٠١٨، وقطر ٢٠٢٢.

وخلال لقائهما في الكرملين، شدد أمير قطر على أهمية تعزيز العلاقات بين موسكو والدوحة، في خضم تعاظم أهمية الدور الروسي في حل قضايا المنطقة.

من جانبه، أكد الرئيس الروسي أهمية الزيارة وما تحمله من آفاق تعاون واعد، خاصة أنها تأتي بالتزامن مع الذكرى السنوية الثلاثين لتأسيس العلاقات بين البلدين. تصدرت أجندة المحادثات ملفات الطاقة والاستثمار والنقل والسياحة، بالإضافة إلى التعاون الأمني والعسكري، لما تمثله من أهمية بالغة، وذلك بالنظر إلى إمكانات كل من روسيا وقطر. وتجلت أهمية الجانب الثقافي في العلاقات بين البلدين، وذلك من خلال الاتفاق على إعلان السنة الجارية عاماً للثقافة القطرية الروسية، وبهذه المناسبة زار أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني متحف الفن التشكيلي ترتيكوف، أحد أهم متاحف موسكو وأعرقها.

بحث الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يوم الثلاثاء، مع أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني العلاقات الثنائية والمسائل الإقليمية.

جاء ذلك خلال اتصال هاتفي بين أردوغان وتميم، بحسب مصادر في الرئاسة التركية للأناضول. وقالت وكالة الأنباء القطرية إنه «تم خلال الاتصال استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين، وسبل دعمها وتطويرها، إضافة إلى مناقشة آخر تطورات الأوضاع في المنطقة».

وتأتي هذه المباحثات الهاتفية بعد ساعات من استقبال الرئيس التركي، الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية القطري في المجمع الرئاسي بأنقرة.

وجرى خلال المقابلة «بحث العلاقات الثنائية وسبل دعمها وتطويرها، إضافة إلى الأمور ذات الاهتمام المشترك».

وتشهد العلاقات القطرية - التركية تكاملاً وتنسيقاً على كافة الأصعدة، انطلاقاً من الرؤى المشتركة للبلدين في مجمل القضايا العربية والإقليمية والدولية الأمر الذي انعكس إيجاباً على حجم التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي المثمر والبناء.

وجرى مؤخراً إعلان اعتزام قطر استثمار مبلغ ١٩ مليار دولار في تركيا خلال عام ٢٠١٨، بحسب «قنا».■

وزير الخارجية الهولندي:
فقدنا إنسانيتنا في سوريا ولا بدّ من تنفيذ القرار ٢٤٠١

دعا وزير خارجية هولندا «ستيف بلوك»، يوم الثلاثاء، مجلس الأمن الدولي إلى سرعة التحرك لحماية المدنيين في الغوطة الشرقية وتحسين فرص الوصول الإنساني إليهم.

وأكد الوزير الهولندي الذي تتولى بلاده الرئاسة الدورية لأعمال مجلس الأمن الدولي للشهر الجاري، ضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٠١ الذي دعا إلى وقف القتال في سوريا وفرض هدنة إنسانية مدتها ٣٠ يوماً لضمان وصول المساعدات الإنسانية لجميع المدنيين في سوريا.

وفي تصريحات للصحفيين بمقر المنظمة الدولية في نيويورك، حذر بلوك قائلاً: «لقد فقدنا إنسانيتنا من جراء الصراع المروّع في سوريا، حيث فشل المجتمع الدولي في الوفاء بالمعايير الإنسانية الأساسية وحماية المدنيين الأبرياء».

وأصدر مجلس الأمن الدولي، في شباط الماضي، القرار رقم ٢٤٠١ والقاضي بوقف فوري لإطلاق النار في سوريا، وإيصال المساعدات الإنسانية لجميع المدنيين في كافة أرجاء البلاد.

غير أن النظام السوري، المدعوم من روسيا، واصل خرق الهدنة وقصف مناطق الغوطة الشرقية، ما خلف قتلى وجرحى في صفوف المدنيين.

ودعا وزير الخارجية «جميع الأطراف إلى احترام اتفاق وقف إطلاق النار وتوفير إمكانية وصول المساعدات الإنسانية إلى شعب سوريا دون عوائق على الفور. الأطفال الذين ولدوا منذ بداية الصراع لم يعرفوا السلام أبداً، ويجب أن يكون الجميع قادرين على الاتفاق على أن الأطفال يجب ألا يكونوا ضحايا الحرب».

من جهته أعرب مندوب الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة السفير «منصور العتيبي» عقب انتهاء وزير الخارجية الهولندي من تصريحاته، عن شعوره بخيبة الأمل إزاء عدم تنفيذ القرار ٢٤٠١.

وقال في تصريحات للصحفيين: «يتعين التزام جميع الأطراف المعنية في سوريا بوقف الأعمال القتالية على كافة الأراضي السورية وفرض هدنة إنسانية مدتها ٣٠ يوماً وفقاً لأحكام القرار.■

السلطة تعتقل كوادر لحماس منهم أسرى محررون

أكدت لجنة أهالي المعتقلين السياسيين في الضفة الغربية أن أجهزة السلطة الفلسطينية كثفت من اعتقالاتها الليلة الماضية بحق كوادر ومناصري حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وذلك ضمن حملتها المستمرة منذ أيام، وخاصة بعد خطاب الرئيس محمود عباس قبل نحو أسبوع.

وأوضحت اللجنة في بيان أن أجهزة السلطة اعتقلت واستدعت الليلة الماضية وحدها ١٥ مواطناً غالبيتهم من الأسرى المحررين والمعتقلين السياسيين السابقين لدى السلطة.

وأردفت: «إلى متى سيبقى المواطنون في الضفة يكتوون بنار الاعتقال السياسي الذي أثقل كاهل الآلاف، ألا يكفي شعبنا معاناة الاحتلال وسجونه؟ آن الأوان لقول كلمة كفى للاعتقال السياسي».

وطالبت لجنةُ الأهالي كافة فصائل العمل الوطني والجمعيات والمؤسسات الحقوقية والقانونية بالعمل على وقف الحملة التي تشنها السلطة، والإفراج عن كافة المعتقلين لديها على خلفية سياسية.

وشددت على أن المواطن الفلسطيني والأهالي هم من يدفعون ضريبة الانقسام، جراء تهرب بعض الأطراف المستمر من استحقاقات المصالحة.

من جهته، دعا عضو المكتب السياسي لحماس ومسؤول ملف العلاقات الوطنية حسام بدران، السلطة لوقف الاعتقالات المتواصلة منذ أسبوع بحق كوادر ومناصري الحركة في الضفة.

وأكد بدران في تصريح أن الحملة الشرسة للأجهزة الأمنية بحق مناصري حماس في الضفة جاءت بعد خطاب عباس التوتيري الذي هدف إلى ضرب المصالحة والعودة لمربع الانقسام الأول.

وشدد على أن سلوك الأجهزة الأمنية تجاه المواطنين في الضفة لا يقل بشاعة عن سلوك الاحتلال، حيث يتم انتهاك حرمة المنازل وتفتيشها بطريقة همجية، والاعتقال دون سند قانوني أو أمر قضائي.

وأردف: «ما زلنا نؤكد أن الوحدة الوطنية هي الرافعة الأساسية لشعبنا في مواجهة الاحتلال وإفشال خطة الرئيس الأميركي دونالد ترامب الرامية لتصفية القضية الفلسطينية. وعلى السلطة التخلي عن منهج الإقصاء، لأن ذلك يقدم خدمة مجانية للاحتلال».■

هيئة علماء السعودية تتهم «الجزيرة» بالإرهاب

حذّرت الأمانة العامة لـ«هيئة كبار العلماء» في المملكة العربية السعودية من «قنوات التضليل والفتنة التي أذكت كثيراً من الصراعات وأصبحت بوقاً للجماعات الإرهابية، وفي طليعتها قناة جزيرة قطر».

وأكدت أن «القناة تعطي للناس صوراً مزيفة في قضايا الأمة ومشكلاتها، ولا تكف عن اختلاق الأكاذيب، واستضافة شذاذ الآفاق، تروج عن طريقهم ما تريد بما يخدم سياسة من يمولها بالكامل في تمزيق الأوطان العربية، والعبث في وحدتها، وإثارة الفرقة، وتأجيج الفتنة».

وأوضحت الهيئة في بيان، أن «ذاكرة التاريخ لن تنسى أن جزيرة قطر كانت وما زالت منبراً لدعاة الإرهاب وقادته، إذ دأبت، وفي شكل حصري، على نشر خطابات زعيم تنظيم القاعدة الإرهابي أسامة بن لادن وخلفه، كما نشرت خطابات لإرهابيين رفعوا السلاح في وجه المملكة العربية السعودية في فترات سابقة، وهي الآن تُمارس الدور ذاته في نشر خطابات زعيم جماعة الحوثيين الإرهابية، وبتنسيق منتظم معهم، في استهداف واضح لأمن السعودية، ومقدسات المسلمين، إذ سبق لهذه الجماعة الإرهابية استهداف مكة المكرمة».

قادة سابقون في «موساد»: «إسرائيل» عليلة

اتهم ستة قادة سابقين للاستخبارات الإسرائيلية، رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو بتعريض مستقبل الدولة «اليهودية والديموقراطية» للخطر وبإيصالها إلى «حال خطرة من مرض خبيث»، وطالبوا بإطاحته. وأبدى الرؤساء السابقون لـ«الموساد» آراءهم في الزعيم اليميني الذي يحكم البلاد لولاية رابعة، في حديث مشترك نشرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» العبرية مقتطفات منه على صفحتها الأولى.

وطالب داني ياتوم الذي ترأس الـ«موساد» أثناء الولاية الأولى لنتن ياهو في أواخر تسعينات القرن الماضي، بإطاحة الأخير، واتهمه ومساعديه «بتقديم مصالحهم على مصالح الدولة». كذلك أبدى قلقه من «قوة الدفع الذاتي على الساحة الديبلوماسية التي تقودنا إلى دولة ذات شعبين (مع الفلسطينيين)، ما يعني نهاية إسرائيل كدولة يهودية ديموقراطية»، وقال تسفي زامير الذي ترأس «موساد» بين العامين ١٩٦٨ و١٩٧٤، إن «لدينا أبناءً وأحفاداً وأبناء أحفاد هنا وأنا أريدهم أن يعيشوا في دولة ذات صحة جيدة، لكن الدولة عليلة. نحن في حالة صحية حرجة. ربما كانت الدولة تعاني بعض الأعراض عندما تولى نتانياهو السلطة لكنه أوصلها إلى حال خطرة من مرض خبيث».

تونس توقف مسار «العدالة الانتقالية»

صوّت البرلمان التونسي لمصلحة عدم تمديد مهلة «هيئة الحقيقة والكرامة» المكلفة كشف الحقيقة في انتهاكات حقوق الإنسان وقضايا الفساد طوال نصف القرن الماضي، لتدخل البلاد في أزمة نتيجة رفض كتل نيابية موالية ومعارضة قرار التصويت ونهاية مسار العدالة الانتقالية من دون اكتماله نتيجة لهذا التصويت.

ورفض البرلمان، بعد جلستين صاخبتين، بغالبية ٦٨ نائباً التمديد لهيئة الحقيقة والكرامة، وذلك بعد قرار رفعته هذه الهيئة التي تنتهي مدة ولايتها في نهاية أيار المقبل، بينما قاطع نواب المعارضة ونواب حركة «النهضة» الإسلامية (أكبر كتلة في البرلمان) عملية التصويت التي أعقبت جلسة تواصلت لأكثر من ١٠ ساعات.

يأتي ذلك بعد إعلان «هيئة الحقيقة والكرامة» قبل أسبوع التمديد لنفسها مدة سنة إضافية وفق ما نصّ عليه «قانون العدالة الانتقالية»، لكن نواباً غالبيتهم من حزب «نداء تونس» الحاكم رفضوا هذا التمديد باعتبار أن البرلمان هو الجهة الوحيدة المخوّلة إقرار التمديد بصفتها الجهة التي منحت الشرعية وانتخبت الهيئة لولاية من ٥ سنوات.

«دور حاسم» لـ«كامبريدج أناليتيكا» في «بريكزيت»

أعرب النائب في مجلس العموم (البرلمان) البريطاني داميان كولينز عن ذهول، لرفض مؤسس موقع «فايسبوك» مارك زُوكربرغ المثول أمام البرلمان للإجابة عن أسئلة مشرّعين في شأن سرقة بيانات نحو ٥٠ مليون مستخدم، فيما أكد كريستوفر وايلي، وهو موظف سابق في شركة «كامبريدج أناليتيكا» انها أدت «دوراً حاسماً» في التصويت لمصلحة انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الاوروبي (بريكزيت). وجدد نواب بريطانيون طلبهم مقابلة زوكربرغ شخصياً، على خلفية فضيحة استخدام هذه البيانات في حملات سياسية، بينها لانتخاب دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة.

في المقابل، عرض «فايسبوك» إرسال مدير التكنولوجيا في الموقع مايك شروبفر أو مدير تطوير المنتجات كريس كوكس إلى لندن الشهر المقبل، لتقديم إجابات. وعلّق كولينز، وهو رئيس اللجنة الرقمية والثقافية والإعلامية في البرلمان البريطاني: «سنكون سعداء جداً بدعوة كوكس لتقديم أدلة». واستدرك ان خطورة الاتهامات تعني أن من «المناسب» أن يقدّم زوكربرغ التوضيحات، «إما عبر حضوره شخصياً وإما من خلال اتصال بالفيديو عبر الانترنت».

مهلة أسبوعين لـ«فيس بوك» من الاتحاد الأوروبي

أمهل الاتحاد الأوروبي «فيسبوك» أسبوعين للرد على الأسئلة التي أثارتها الفضيحة المرتبطة بانتهاك خصوصية البيانات التي جُمعت من موقع التواصل الاجتماعي، فيما أصر نواب بريطانيون على الحصول على إيضاحات من رئيسه مارك زوكربرغ شخصياً.

سألت المفوضة الأوروبية للمسائل القضائية فيرا جوروفا في رسالة وجّهتها إلى المديرة التنفيذية لعمليات فيسبوك شيرل ساندبرج عن الخطوات التي تنوي الشركة اتخاذها لمنع حصول فضيحة مشابهة في المستقبل.

وقالت وفق مقتطفات من الرسالة تلقت وكالة فرانس برس نسخة منها: «سأكون ممتنة للحصول على إجابة خلال الأسبوعين المقبلين»، وطرحت جوروفا خمسة أسئلة، بينها: «هل تأثرت أي من بيانات مواطني الاتحاد الأوروبي بالفضيحة التي ظهرت أخيراً؟»، مضيفة: «في حال حدوث ذلك، ما هي الطريقة التي تنوون من خلالها إبلاغ السلطات والمستخدمين عن الأمر؟». سألت جوروفا إن كانت هناك حاجة إلى تشديد الضوابط على وسائل التواصل الاجتماعي، بحيث تصبح أشبه بالقواعد المفروضة على وسائل الإعلام التقليدية، وإن كانت هذه المواقع ستغيّر نهجها في ما يتعلق بالشفافية حيال المستخدمين والمنظمين.

مستوطنون يستولون على مبنيين في الخليل

استولت عائلات من المستوطنين ليل الاثنين – الثلاثاء الماضي على مبنيين فلسطينيين في مدينة الخليل، بالقرب من الحرم الإبراهيمي في الضفة الغربية المحتلة، وقالت إنها تحركت بموافقة من الإدارة المدنية، وهي إدارة الحاكم العسكري الإسرائيلي.

وأكد متحدث باسم الجيش الإسرائيلي لـ«فرانس برس»، «دخول عدد من المستوطنين إلى مبنيين فلسطينيين في مدينة الخليل لكنه لم يحدد عددهم، أو يشرح ما إذا كانت خطوتهم قانونية أم لا، لكنه قال: «لا يزال هذا الموضوع قيد التحقيق»، مضيفاً: «لا أستطيع القول ماذا يمكن أن يحدث بعد ذلك».

وأفاد مصدر أمني إسرائيلي «فرانس برس» بأن «المستوطنين قاموا بتسوية حصلوا خلالها على إذن يسمح لهم البدء بإجراءات تسجيل ملكية، لكن هذا الإذن ليس دليلاً على الملكية، لذا فإن هذه الخطوة غير قانونية».

إسرائيل تُهدد بقمع مسيرات «يوم الأرض»

فيما يستعد الفلسطينيون في الأراضي المحتلة وداخل الخط الأخضر المحتل، لإحياء ذكرى احتجاجات «يوم الأرض» في الثلاثين من آذار، والذي قتل فيه عام ١٩٧٦ ستة فلسطينيين داخل الخط الأخضر، أثناء احتجاجات على محاولة الاحتلال مصادرة أراضيهم، هددت القيادتان السياسية والعسكرية الإسرائيلية، بمواجهة هذه المسيرات في حال اقترابها من الخط الفاصل واختراقها نحو الوحدات العسكرية المنتشرة في المنطقة، حتى لو أدى الأمر إلى مقتل فلسطينيين.

يُشار إلى أن الهيئة الوطنية للاجئين تُنظم يوم الجمعة المقبل، بمناسبة «يوم الأرض»، «مسيرة العودة الكبرى» في غزة، حيث ستُقام مئات الخيام في خمسة مراكز على بعد مئات الامتار من الخط الفاصل بين القطاع ومواقع الاحتلال. وستقيم عائلات لاجئين في هذه الخيام ستة أسابيع، وفق الهيئة التي تضم الفصائل وفاعليات شعبية وأهلية.

باكستان تدافع عن سجلها للأمن النووي

دافعت باكستان عن سجلها للأمن النووي قائلة إنه ينبغي عدم استخدام الشكوك تجاه الشركات لتشويه سمعتها، وذلك بعدما فرضت الولايات المتحدة عقوبات على سبع شركات باكستانية للاشتباه في أن لها صلات بالتجارة النووية.

وتأزمت العلاقات بين الولايات المتحدة وباكستان في السنوات القليلة الماضية بسبب مزاعم عن دعم باكستان لإسلاميين متشددين يقاتلون في أفغانستان وهو ما ينفيه المسؤولون الباكستانيون.

وفرض مكتب الصناعة والأمن التابع لوزارة التجارة الأميركية العقوبات على الشركات الباكستانية في ٢٢ آذار الجاري، بإدراجها على قائمة «الكيانات» التابعة له، ما يجعل من الأصعب عليها العمل في الولايات المتحدة أو العمل مع شركات أميركية.

العرب وحملة ترامب الانتخابيّة

بقلم: حازم عياد

استغل الرئيس ترامب وطاقم حملته الانتخابية مخاوف بعض العرب وهواجسهم لتوظيف الموارد والامكانات لدعم حملته الانتخابية وحقبته الرئاسية المتعثرة، وتكاثرت التسريبات والأخبار حول العلاقة التي تجمع ترامب ببعض القادة العرب قبل الانتخابات الأخيرة وبعدها.

الاستثمار الأعظم لترامب تبع الحملة الانتخابية؛ اذ تمكن من جمع المليارات من الدول العربية المتوجسة من التحولات الإقليمية والعالمية؛ وباتت جزءاً من محاولات تثبيت أركان رئاسته المتعثرة.

مؤخراً استغل الرئيس الأمريكي زيارة ولي عهد السعودية الأمير الشاب الطموح محمد بن سلمان للترويج لإنجازاته بعرض لوحة يستعرض فيها عدداً ممن تم تشغيلهم وتوظيفهم في أمريكا بتأثير من العقود المبرمة مع المملكة العربية السعودية؛ فهناك ما يقارب الأربعة ملايين تم تشغيلهم وتم إنجاز ما يقارب ٥٥٪ من العقود خلال عام واحد هو العام الحاسم الذي يسبق معركة انتخابات الكونغرس الأمريكي النصفية؛ الانجازات المعروضة تزامنت مع توسع المعارك والحرائق المحيطة بالرئيس الأمريكي بشكل مريب ومثير للاهتمام.

ترامب كشف عن مدى الهشاشة التي تعاني منها إدارته ببحثه المتواصل عن انجازات حتى لو أدت الى احراج حلفاء أمريكا؛ بحث متهور سيقود الى اطلاق حملات إعلامية في أمريكا وخارجها، كما انه سيفتح عيون المحققين وعلى رأسهم مولر بشكل اوسع على تحالفات ترامب وعلاقاته الخارجية.

العرب لم يدركوا بعد العواقب المترتبة عن الانفتاح الواسع على إدارة ترامب؛ اذ ستقودهم الى مزيد من الاستنزاف والتورط في الأزمة الداخلية الأمريكية وستفتح الباب لمزيد من الحملات الإعلامية والتحقيقات والتسريبات التي تضر بمكانة العديد من الدول العربية؛ فالعرب الآن جزء من معركة دامية وخطرة تدور في الساحة الأمريكية دون مردود يذكر.

التركيز في أمريكا يزداد على الصراع الداخلي، والملفات الخارجية كلها مؤجلة؛ فروسياً ومن خلال إعلامها كشفت مؤخراً ان أمريكا أجلت هجماتها على النظام السوري الى وقت غير مسمى، في حين ان أمريكا أعلنت أيضاً تأجيل صفقة القرن المتعثرة وغير المكتملة الأركان، فضلاً عن كونها سبباً في تفاقم حالة التصارع بين حلفائها ووكلائها في الإقليم، وأخيراً لا بدّ من التذكير بسعي واشنطن الحثيث الى تفعيل الوساطة العُمانية للتواصل مع طهران أسوة بإدارة أوباما قبل ثلاثة أعوام من الآن؛ ما يعني ان المردود المتوقع للتقارب مع الإدارة الأمريكية الحالية ضعيف ويكاد يقترب من الصفر، في حين ان الكلفة مرشحة الى الارتفاع خلال الاسابيع والأشهر القليلة المقبلة، فهل يدرك العرب ذلك، أم ان العجز أمام هذه الحقائق والانكار هو سيد الموقف؟■

الشيخ عكرمة صبري: قرارات الاحتلال بشأن الأقصى والقدس تؤجج الصراع في المنطقة

حذّر رئيس الهيئة الإسلامية العليا في القدس، الشيخ عكرمة صبري، من القرارات الإسرائيلية المتتالية، والاعتداءات على القدس والمسجد الأقصى، معتبراً أنها تُساعد في تأجيج الصراع بالمنطقة.

وكانت شرطة الاحتلال قد أعلنت عن سماحها لنشطاء «الهيكل» المزعوم بإجراء تدريب على مراسم تقديم القرابين في عيد «الفصح» العبري بمحاذاة أسوار المسجد الأقصى المبارك.

وكتبت صحيفة «هآرتس» العبرية، أن الشرطة سمحت بذلك لأول مرة منذ بدء النشطاء بهذا التقليد في العقد الماضي، مضيفة أن المراسم ستقام في الجهة الجنوبية من المسجد الأقصى، وعلى مقربة من الحائط الغربي.

وذكرت أن هذه المراسم، التي بدأت بشكل سري قبل سنوات، أصبحت تحظى اليوم بتأييد الكثير من الحاخامات وبدعم مادي من البلدية الإسرائيلية في القدس، كما أنها تقترب بشكل أكبر كل عام من الأقصى.

وأوضحت أنه خلال عام ٢٠١٥، أقيمت تلك المراسم في إحدى باحات المدارس اليهودية غرب القدس (على بعد أربعة كيلومترات من الأقصى)، وفي عام ٢٠١٦ أقيمت على جبل الزيتون (على مسافة كيلومتر ونصف من المسجد)، أما في عام ٢٠١٧ فقد أُقيمت في ساحة كنيس الخربة في الحي اليهودي بالبلدة القديمة (على مسافة ٤٠٠ متر من الأقصى)، لتصل هذا العام إلى محاذاة أسوار المسجد الأقصى.

وتعقيباً على ذلك، قال الشيخ صبري: إن السماح بتقديم قرابين عيد الفصح العبري، تمادٍ في الاعتداء على مدينة القدس والمسجد الأقصى، «لكونها ستُقام في منطقة القصور الأموية الملاصقة للمسجد الأقصى من الجهة الجنوبية».

الأهداف الحقيقيّة لتدخل بوتين في سوريا.. دوليّة وليست إقليمية

بقلم: نينا خروتشوفا

ذكرت مصادر غربية أن ما لا يقل عن ثلاثمئة روسي لقوا مصرعهم خلال ٧ و٨ شباط الماضي، إثر غارة جوية أميركية على القوات السورية التابعة للرئيس بشار الأسد. وكانوا كلهم يعملون لصالح شركة واغنر العسكرية الخاصة.

بيد أن وزارة الخارجية الروسية صرحت بأن خمسة مواطنين روس فقط لقوا مصرعهم، ولا علاقة لهم بالقوات المسلحة الروسية؛ وأصيب عشرات آخرون بجروح. ووصف وزير الخارجية سيرغي لافروف التقارير الغربية بشأن هذه الخسائر أنها «محاولات تخمين بشأن الحرب».

للوهلة الأولى، يبدو رد فعل روسيا غير متوقع. وفي وقت يزداد فيه التوتر في علاقاتها مع الولايات المتحدة، فإن هذا الهجوم يعدّ فرصة ممتازة للكرملين ليوجه إدانة إلى منافسه.

وعادة ما تغتنم روسيا هذه الفرص؛ ففي وقت سابق، انتقد السفير الروسي لدى الأمم المتحدة فاسيلي نيبنزيا نظيرته الأميركية نيكي هيلي، وذلك لوصفها حكومة فلاديمير بوتين «المنتخَب شرعياً» بـ«النظام».

وبالإضافة إلى ذلك؛ تفتخر روسيا بمواطنيها الذين ماتوا في المعركة كأبطال. ويقال الكثير عن شجاعة الطيار العسكري رومان فيليبوف الذي قُتل في المعركة قبل أيام قليلة، بسبب الغارة الجوية الأميركية. ويقوم أندري مالاخوف الآن –وهو شخصية تلفزيونية على شبكة تلفزيون روسيا الأولى التابعة للكرملين– بتصوير فيلم وثائقي في سوريا عن فيليبوف.

ومع ذلك، وبالنسبة إلى الغارات الجوية التي تقودها الولايات المتحدة؛ لم يلق الجنود الروس حتفهم، وهذا واضح تماماً في بيان وزارة الخارجية الروسية رداً على التقارير الغربية. فقد أشار البيان إلى أن «المواطنين الروس» جاءوا إلى سوريا «بمحض إرادتهم ولأسباب مختلفة»، و«ليس من مهمة الوزارة تقييم صحة وشرعية قراراتهم».

وقد استخدمت روسيا هذه القوات لحل مشاكلها من قبل –على سبيل المثال– أثناء ضم القرم بشكل غير قانوني عام ٢٠١٤. وادعى الكرملين حينئذ بأن ذلك لم يكن بسبب الغزو الروسي، بل هو راجع إلى إرادة الناس الذين يعيشون في شبه جزيرة القرم.

وبطبيعة الحال، لا يريد بوتين أن يتهم بتكرار الحرب السوفياتية الأفغانية الكارثية ١٩٧٩–١٩٨٩، التي ساعدت في انهيار الاتحاد السوفياتي. ولذلك، حرص بوتين على تقديم العملية العسكرية الروسية كمسعى محدود بغية تخليص العالم من تنظيم الدولة الإسلامية (داعش).

وعلاوة على ذلك؛ أعلن بوتين في كانون الأول الماضي –خلال زيارة للقاعدة الجوية الروسية في حميميم بسوريا– انسحابَ القوات الروسية، على وجه التحديد لاستكمال المهمة الرسمية. وأعلنت وزارة الدفاع الروسية أن الوضع «استقر» بعد القضاء على نحو ٣٥ ألف مقاتل و٧٠٠ معسكر تدريب.

ولكن الحقيقة هي أن التدخل الكامل في سوريا (بما في ذلك المرتزقة) يهتم –قبل كل شيء– بحماية المصالح الوطنية الروسية. ومؤكد أن تقديم الدعم لنظام الأسد سيسمح لروسيا بالحفاظ على وجودها بالشرق الأوسط. وفي الوقت نفسه، سيبيّن أن أي انتفاضة شعبية لإطاحة حلفاء روسيا ستفشل.

إن عرض روسيا واختبارها للتكنولوجيا العسكرية الجديدة –مثل الصواريخ العالية الدقة وغيرها من الأسلحة– قد عزز هذه الإشارات. وفي الأسبوع الماضي، نقلت روسيا –رداً على نشر المقاتلين السريين والقاذفات الأميركية– مقاتلين في مروحيات الجيل الخامس من طراز سو–٥٧ إلى سوريا «لاختبارهم في معركة حقيقية».

هناك سبب آخر لاستمرار التدخل الروسي في سوريا؛ فوفقاً لبعض التقديرات، تبين أن أكثر من خمسة آلاف مقاتل مسلم من أصل روسي من آسيا الوسطى والقوقاز يقاتلون مع «داعش» في سوريا وبلدان أخرى. ويشعر الكرملين –لأسباب واضحة– بالقلق من احتمال عودة هذه العناصر المتطرفة ذات الخبرة القتالية إلى روسيا.

وتزيد الحجج الغربية حول تدخل روسيا في سوريا من احتمالات وقوع هجمات إرهابية على الأراضي الروسية، لكن بوتين يرفض ذلك. وإذا تمكنت الولايات المتحدة من تبرير غزوها لأفغانستان والعراق وسوريا تحت راية الأمن القومي، يمكن لروسيا أن تفعل الشيء نفسه في سوريا.

وقد أعلن يونس بك يفكوروف (رئيس جمهورية أنغوشيا الروسية الصغيرة في شمال القوقاز) أن العملية في سوريا استعادت سمعة روسيا كقوة عالمية. إن بوتين لا يعترف بذلك، ولكنه كان سعيداً بثناء زعيم أنغوشيا التي –على غرار الشيشان المجاورة وداغستان– غالباً ما تكون مرتعاً للتطرف الإسلامي.

وبطبيعة الحال، من الأفضل ألا يدرك الروس وغيرهم مدى ارتفاع تكلفة هذا التأثير حقاً. فبدلاً من الاعتراف بالخسائر التي تقاس بمئات الأشخاص؛ يحتاج الكرملين إلى تأكيد أهمية روسيا في سوريا، وموقفها كمنتصر على «داعش»، وقدرتها على حماية حلفائها.

والأهم من ذلك أنه قبل الانتخابات الرئاسية التي ستجري في ١٨ آذار، وسيفوز بها بوتين دون أي منازع؛ يحتاج الروس إلى فهم أن اختيارهم سيكون: إما بوتين أو الفوضى.■

مصير مدينة دوما رهن المفاوضات
مسارات عدة للمهجرين من الغوطة

بقلم: أمين العاصي

مع تواصل تهجير سكان وأهالي الغوطة الشرقية لدمشق إلى الشمال السوري، وبدء عمليات نقل الدفعة الثانية من مقاتلي المعارضة والعائلات التي فضّلت الرحيل على البقاء تحت رحمة «اتفاقات مصالحة» بلا ضمانات بأن يلتزم بها النظام السوري وروسيا، يبقى مصير مدينة دوما التي لاتزال خاضعة لـ«جيش الإسلام» مرهوناً بنتيجة مفاوضات يجريها الفصيل مع موسكو، وسط تمسكه بالبقاء في دوما، رافضاً الخروج إلى الشمال السوري. فيما تشير المعطيات إلى إمكان توصل هذا الفصيل إلى اتفاق للبقاء في المدينة، مع تحوّله إلى «قوات حماية شعبية» وقبوله بعودة مؤسسات النظام الخدمية إلى المدينة.

ولاتزال المفاوضات بين فصيل «جيش الإسلام» وروسيا غير واضحة المعالم، في ظل إصرار من هذا الفصيل على البقاء في مدينة دوما معقله البارز، إذ قال قائده عصام بويضاني في تسجيل صوتي بُثّ يوم السبت إن فصيله «ثابت» ولن يخرج، معتبراً أن وجود مقاتليه بالقرب من دمشق نصر للثورة السورية، وأنه يجب الحفاظ على هذه القوة.

وترجح أغلب المصادر أن تؤدي المفاوضات إلى اتفاق بين «جيش الإسلام» والجانب الروسي تتحول بموجبه مدينة دوما إلى منطقة «مصالحة» شبيهة بمدينة معضمية الشام في غوطة دمشق الغربية، بحيث تعود إليها مؤسسات النظام الخدمية والإدارية، مع بقاء مقاتلي «جيش الإسلام» كـ«قوات حماية»، دون دخول قوات النظام إلى المدينة.

وفي هذا السياق، أكد المرصد السوري لحقوق الإنسان يوم الأحد استمرار خروج المدنيين من مدينة دوما التي يسيطر عليها فصيل «جيش الإسلام»، في القسم الشمالي من الغوطة، إلى مناطق سيطرة النظام عبر مخيم الوافدين، بالتزامن مع مفاوضات بين هذا الفصيل وروسيا، في محاولة للتوصل إلى اتفاق نهائي حول مستقبل المدينة التي تضم عشرات آلاف المدنيين.

ونقل المرصد عن «مصادر موثوقة» أن المفاوضات «وصلت إلى مراحل متقدّمة»، مشيراً إلى أن الاتفاق يتضمن مواد تنص «على مغادرة الرافضين للاتفاق مدينة دوما من مدنيين ومقاتلين ونقلهم إلى القلمون الشرقي، ودخول الشرطة العسكرية الروسية إلى مدينة دوما وتثبيت مقرات ونقاط لها داخلها، وبقاء الموافقين على الاتفاق داخل المدينة، على أن تعود الدوائر الرسمية التابعة للنظام إلى العمل داخل مدينة دوما».

وكان المرصد قد أشار السبت إلى أن من المتوقع عقد «أكبر صفقة بين جيش الإسلام والنظام، عبر إفراج الجيش عن آلاف المختطفين والأسرى لديه في سجن (التوبة)، ومعتقلاته الأخرى، مقابل إخراج النظام آلاف الجرحى والحالات المرضية ونقلهم لتلقي العلاج ضمن اتفاق بضمانة روسية». وأشارت قاعدة حميميم الروسية في الساحل السوري إلى أنه تم بالفعل «القضاء» على تنظيم «جبهة النصرة» في الغوطة الشرقية، مشيرة إلى أن القوات الروسية في سورية حاولت إنهاء وجود «التنظيم بالأساليب السلمية دون جدوى»، وفق القاعدة.

وفي السياق نفسه، ذكر التلفزيون الرسمي السوري التابع للنظام أن النقطة الرئيسية في الخلاف حول مصير عناصر «جيش الإسلام» خلال المفاوضات القائمة، تتمثل في الوجهة التي يجب أن يخرج إليها هؤلاء إن لم يقبلوا بـ«تسوية أوضاعهم» وأرادوا الخروج من دوما. كذلك نقلت وكالة «سبوتنيك» الروسية عن «مصدر أمني» تابع للنظام قوله إن «الحسم العسكري للجيش السوري في دوما قد حُيّدَ بشكل كبير نظراً لوجود مخطوفين بيد جيش الإسلام»، مشيراً إلى أن «المفاوضات بين جيش الإسلام والجانب الروسي تخضع لكثير من الاعتبارات التقنية وهي شاقة ومضنية وحساسة جداً».

في موازاة ذلك، بدأت أطراف في المعارضة تتبادل الاتهامات حيال ما جرى في الغوطة الشرقية، فيما أشار رئيس الدائرة الإعلامية في الائتلاف الوطني السوري أحمد رمضان، في تغريدة له على «تويتر»، إلى أن الائتلاف «لم يُصدر أي تصريح، أو بيان» بتحميل فصيلي «جيش الإسلام» أو «فيلق الرحمن» مسؤولية ما حدث في الغوطة.

في المقابل، شن المتحدث باسم «فيلق الرحمن» وائل علوان، في تصريحات تلفزيونية، هجوماً على فصيل «جيش الإسلام»، محمّلاً إياه مسؤولية سقوط بلدات كاملة في الغوطة «بشكل مفاجئ دون معارك حقيقية» خلال ١٢ ساعة، منها النشابية، والمحمدية، وأوتايا، وبيت نايم، والشيفونية، مضيفاً: «هذا الأمر سبّب تضعضعاً كاملاً في بقية القطاعات العسكرية»، وهو ما أدى إلى تقسيم الغوطة إلى ثلاثة أقسام. وأشار علوان إلى أن الجانب الروسي فرض مبدأ مفاوضة فصائل المعارضة السورية في الغوطة كل على حدة، رافضاً التفاوض مع وفد موحد من الفصائل كافة، كما رفض تدخّل هيئة التفاوض التابعة للمعارضة السورية.

في غضون ذلك، تتواصل عمليات تهجير سكان وأهالي الغوطة الشرقية، وتوزعت العائلات في جهات عدة، إذ اتجه بعضها إلى مراكز إيواء تابعة للنظام، فيما فضّل البعض البقاء في الغوطة، واتجهت عائلات أخرى إلى الشمال الغربي السوري. وأشارت وكالة «سانا» التابعة للنظام يوم الأحد إلى بدء عملية خروج الدفعة الثانية من مقاتلي المعارضة الذين كانوا في حي جوبر الدمشقي، وبلدات عربين وعين ترما وزملكا، إلى إدلب.

وأشار المرصد السوري لحقوق الإنسان إلى أنه خرج حتى السبت نحو ١٣٢ ألف مدني عبر المعابر إلى مناطق سيطرة قوات النظام في الغوطة الشرقية، بينما بقي ما لا يقل عن ٣٧ ألف مدني في بلدات كفربطنا وعين ترما وسقبا التي سيطرت عليها قوات النظام.

إلى ذلك، وصلت صباح الأحد، الدفعة الأولى من مُهجّري القطاع الأوسط في الغوطة الشرقية، إلى قلعة المضيق في ريف حماة، بعد تأخّر دام ساعات. وأشارت مصادر مطلعة إلى أنّ «سبع عشرة حافلة تضمّ نحو ألف مدني ومقاتل من الفيلق، خرجت من مدينة عربين في قلب الغوطة إلى منطقة حرستا، على الأوتوستراد الدولي قرب مبنى الموارد المائية عند مدخل دمشق الشمالي ووصلت إلى الشمال السوري». وأوضحت المصادر أن «سبب عدم مغادرة الحافلات منذ السبت يعود إلى انتظار اكتمال العدد ليتم نقلهم بعدها»، مشيرة إلى أنّ «الدفعة الأولى تضم ستة آلاف شخص، بين مقاتلين ومدنيين، ممن رفضوا المصالحة مع النظام، وفضّلوا الخروج إلى شمال سورية».

ويشمل الاتفاق خروج المدنيين والمقاتلين الرافضين للمصالحة مع النظام، ليتوزّعوا على قرى وبلدات محافظة إدلب. وينصّ الاتفاق على وقف إطلاق النار في بلدات القطاع الأوسط في الغوطة الشرقية، وهي حزّة، وعربين، وعين ترما، ووادي عين ترما، وحي جوبر الدمشقي، وهي المناطق التي كان يسيطر عليها «فيلق الرحمن» الذي وقّع الاتفاق. وأوضحت مصادر مطلعة أن مهجري الغوطة الشرقية ينزلون من «باصات النظام» في منطقة قلعة المضيق شمال غربي حماة، ليصعدوا في «باصات تابعة للمعارضة» حيث يتم نقلهم إلى مخيمات في ريف حلب الغربي، وفي ريف إدلب «إقامة مؤقتة» منها مخيم ميزناز، وساعد، مشيرة إلى أن القادمين من الغوطة لهم بعد ذلك حرية البقاء في المخيم، أو التحرك في مناطق المعارضة في الشمال والشمال الغربي.■

كذبة الانتخابات في إعلام السيسي: نساء وأتوبيسات للحشد.. وأغانٍ وطنية مزيّفة

بمشاركة فاترة، بدأت الانتخابات الرئاسية المصرية يوم الاثنين، التي استمرت حتى يوم الأربعاء. قبل أن تفتح مراكز الاقتراع أبوابها أمام الناخبين في مصر، كانت مكبّرات الصوت التي تذيع الأغاني الوطنية (على الطريقة الشعبية) تملأ الأرجاء، وتحيط تقريباً بكل أحياء القاهرة، بكثافة أكبر من تلك المتبعة منذ حوالي أسبوع. أما الإعلام المصري، فعلى عادته، لا يزال ينشر أخباراً عن «الإقبال على المشاركة في العملية الانتخابية، ويتحدث عن الحشود والطوابير، وتوقعات تزايد عدد الناخبين في الساعات المقبلة»، كما يواصل نشر البيانات الصحافية الواردة من وزارات الدولة ومؤسساتها بشأن تصويت الوزراء والمسؤولين في الانتخابات.

ويحرص الإعلام أيضاً على نشر أخبار وصور الفنانين المشاركين في الانتخابات، مع رسائل منهم بشأن الوطنية وضرورة المشاركة وما إلى ذلك.

كما يواصل الإعلام المحلي، نشر اللقطات الخاصة التي تبدو مصطنعة ومُحضّرة خصيصاً لهذه المناسبات مثل «كفيف يدلي بصوته في الانتخابات ويحث الشباب على المشاركة»، و«والدة الشهيد تدلي بصوتها»، و«سيدة تقبّل صورة السيسي على باب اللجنة»، وغيرها من «اللقطات» المكررة في أغلب وسائل الإعلام المحلية.

ونشرت معظم وسائل الإعلام المصرية تقريراً بعنوان «عقوبة عدم التصويت في الانتخابات الرئاسية»، وفقاً لقانون الانتخابات بالقرار رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٤، لتنظيم الانتخابات الرئاسية، الصادر في آذار ٢٠١٤، حيث تنص المادة رقم ٤٣ منه على «يعاقَب بغرامة لا تتجاوز ٥٠٠ جنيه من كان اسمه مقيداً بقاعدة بيانات الناخبين وتخلف بغير عذر عن الإدلاء بصوته في انتخابات رئيس الجمهورية».

وعرضت بعض وسائل الإعلام آراء خبراء في القانون، في دستورية معاقبة غير المشاركين، مطالبين بحصر أسمائهم من كشوف الانتخابات لتقديمها للنيابة العامة لتحرير بلاغات ضدهم وتوقيع الغرامة فوراً».

النساء تغلّبنَ على المشهد الخاوي، فبعضهن ارتدين ملابس بعلم مصر، وأخريات حملن الأعلام وقدّمن استعراضات أمام اللجان وأمام المدارس، إما بالرقص والتمايل على أنغام الأغاني الوطنية – الشعبية، أو التلويح بالعلم مع مشاكسة المارة بترديد سؤال «انتخبت ولا لسّه»، وما على شاكلته من أسئلة.

وبينما يتنافس مرشحان هما الرئيس المنتهية ولايته عبد الفتاح السيسي، ورئيس حزب الغد موسى مصطفى موسى، إلا أن الانتخابات أشبه باستفتاء على السيسي وحده، فالمشهد الانتخابي في مصر ليس عصياً على التحليل، لا سيما بعد مسرحية البحث عن أي مرشح ينافس السيسي، حتى تم الاستقرار على مصطفى موسى.

ففي الغالب؛ كل من سيشارك في الانتخابات سيصوّت لصالح السيسي، ذلك لأن موسى مصطفى موسى لم يكن معروفاً مطلقاً سوى منذ أن أعلن ترشحه قبل غلق باب التقدم للانتخابات بساعة واحدة، وبالتالي فإن احتمالات حصوله على نسبة تصويت تكاد تكون منعدمة، وهو ما يجعل الانتخابات أشبه بالاستفتاء على شعبية السيسي.

وكان المرشحان المحتملان خالد علي وأنور السادات، قد انسحبا من السباق الرئاسي بعد وصفه بـ«المسرحية». كما ألقت السلطات المصرية القبض على الفريق سامي عنان رئيس أركان الجيش السابق صبيحة إعلانه نيّة الترشح بسبب مخالفة القواعد العسكرية، وألقت القبض أيضاً على المستشار هشام جنينة الذي كان يدير حملته الانتخابية. فضلاً عن إجبار أحمد شفيق على الانسحاب من الانتخابات بعد أن أعلن نيته خوض المنافسة من الإمارات.

المدارس كانت في عُهدة قوات الجيش والشرطة منذ يومين، استعداداً للانتخابات، لكن العاملين في الأحياء، كانت لهم لمستهم الخاصة على الاستعدادات للانتخابات، بنصب «فراشات» تشبه تلك المستخدمة في الأفراح الشعبية المصرية، إلى جانب تعليق مزيد من صور ولافتات دعم السيسي على أبواب المدارس التي تحتوي على لجان اقتراع.

بعض الأحزاب السياسية المصرية الموالية للنظام، وفّرت أتوبيسات لنقل المواطنين لمراكز الاقتراع، ونصبت أكشاكاً لتعريف المواطنين بأماكن لجانهم من خلال الرقم القومي.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض المؤسسات الحكومية، فرضت على العاملين فيها الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات، من خلال تنظيم رحلات جماعية للتصويت، أو مساومتهم على منحهم يوم إجازة للانتخابات نظير تقديم صورة من الرقم القومي ليتم الكشف عن تسجيلهم في كشوف الناخبين من عدمه.

ويدلي الناخبون داخل مصر بأصواتهم في أكثر من ١٣ ألف لجنة فرعية على مستوى البلاد أيام الاثنين والثلاثاء والأربعاء، أسوة بتصويت المصريين في الخارج الأسبوع قبل الماضي، الذي استمر ثلاثة أيام أيضاً. وتقول الهيئة الوطنية للانتخابات إن نحو ٥٩ مليوناً يحِقّ لهم التصويت في هذه الانتخابات.■

القيصر يحكم روسيا مجدّداً

بقلم: خليل العناني

لم يكن فوز الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، بولاية رئاسية رابعة أمراً مفاجئاً، فالرجل القوي في روسيا خلال العقدين الماضيين ضمن فوزه في الانتخابات الرئاسية قبل أن تبدأ، وذلك من خلال إجراءات نظامه السلطوي الذي يمنع أي منافسة حقيقية أو جادة في بلاده. بيد أن الجديد في الانتخابات الروسية جاء من خارجها، وتحديداً من منطقة الشرق الأوسط التي احتفلت وسائل الإعلام في أكثر من بلد بها بالفوز الساحق (؟!) لبوتين في الانتخابات، وكأنها تحتفل بزعمائها ورؤسائها. فمن تابع الإعلام المصري، خلال الأسبوع الماضي، يكتشف النشوة التي طغت عليه، حتى قبل الإعلان النهائي عن نتائج الانتخابات الروسية. وكذلك الإعلام الموالي للنظام السوري الذي اعتبر فوز بوتين انتصاراً لحليف مهم وقوي لبشار الأسد.

فوز بوتين بفترة رئاسية جديدة تستمر ستة أعوام يعني أن روسيا سوف تستمر في عباءة «البوتينية» حتى عام ٢٠٢٤، وهي أطول فترة حكَمَ فيها شخص واحد روسيا منذ سقوط الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩٠. أي إننا إزاء ترسيخ كامل لما يمثل نوعاً جديداً من الأنظمة السلطوية التي تحتكر السلطة من خلال الانتخابات. بيد أن معضلة هذا النوع من السلطويات التنافسية، والتي تنتشر في العالم خصوصاً في منطقتنا العربية، أنها تدمر المجتمعات بشكل بطيء، نتيجة غياب المنافسة الحقيقية، وانتفاء البدائل السياسية، بحيث إذا اختفى الشخص القوي تنفلت الأوضاع، وتعم الفوضى في البلاد، كما حدث في ليبيا واليمن والعراق وغيرها.

ومن يتابع تعليقات مختصين في الشأن الروسي سوف يكتشف أن البلاد مقبلة على مرحلة غير مسبوقة من المجهول، نتيجة غياب بدائل سياسية واضحة، يمكنها أن تملأ فراغ السلطة، بعد خروج بوتين منها. صحيح أن بوتين يحظى بشعبية لا يمكن إخفاؤها أو التقليل منها، خصوصاً في المدن الكبرى، مثل موسكو وسان بطرسبرغ، إلا أن المشكلة تكمن في أنه لم يترك مساحةً لأي شخص أو تيار أو حزب آخر، يمكنه أن يملأ فراغه، حين يرحل أو يخرج من السلطة. قطعاً سيحاول بوتين، في الأعوام الستة المقبلة، تهيئة من يخلفه في قيادة البلاد، مثلما فعل قبل أعوام حين جاء بصديقه ديمتري ميدفيدف رئيساً، وتولى هو رئاسة الوزارة، وكان هو الحاكم الفعلي للبلاد.

ربما كان لافتاً، وإنْ لم يكن مفاجئاً، أن يتلقى بوتين تهنئة على فوزه في الانتخابات من رئيس أهم دولة ديمقراطية، وهو الرئيس الأميركي دونالد ترامب، الذي تهاجمه صحف بلاده الآن على هذه التهنئة، باعتبارها إساءة للتقاليد والقيم الأميركية. وقد جاء الانتقاد الأبرز لترامب من السيناتور المخضرم جون ماكين الذي قال، في بيان صدر عن مكتبه عشية تهنئة ترامب لبوتين «إن اتصال رئيس أميركي بالمستبدين الفائزين بانتخابات مزيفة، تصرّف لا يجعله قادراً على قيادة العالم الحر». ولا يبدو ترامب عابئاً بانتقادات الصحف الأميركية له على تهنئته بوتين، وهو الذي يغبط الأخير، وغيره من طغاة العالم، على سلطويتهم وسلطاتهم الواسعة.

لم يفز بوتين بالرئاسة لأنه الأقوى فحسب، وإنما أيضاً لأنه قام بتأميم المجتمع السياسي في روسيا، وبتجميد الحياة السياسية بشكل كامل، حيث لم تعد هناك معارضة حقيقية أو مجتمع مدني قوي، يمكنه وقف سلطويته المستمرة منذ حوالي عقدين. وقد يؤدي غيابه إلى سيناريوهات كثيرة غير محسوبة العواقب، ليس أقلها دخول روسيا في حالة من الفوضى والصراع على السلطة، لم تشهدها خلال العقود الخمسة الماضية.■

إسرائيل والأحجية السورية بقصف مفاعل دير الزور

بقلم: علي سفر

تعترف إسرائيل رسمياً بأنها قصفت مفاعل الكبر السوري في دير الزور عام ٢٠٠٧، ويتحول الأمر إلى خبر عاجل، وبينما يبحث المرء عن أي مكان سوري غير مقصوف، يمسي المشهد كوميدياً، لا غرابة في أن يتم تناوله من باب تزجية الوقت، والترفيه عن النفس (...).

إسرائيل التي تعترف اليوم بأنها قصفت مفاعلاً نووياً سورياً لم يعرف السوريون بوجوده أصلاً، وبأن النظام الذي يحكمهم يقوم بتطويره، إلا بعد أن قامت هي بفعلتها، تشارك اليوم في الأحجية السورية، فتكشف حصتها من ورق «الكوتشينة» على الطاولة مثل غيرها من اللاعبين، فهي تريد للنظام أن يبقى على قيد الحياة، ولكن على طريقتها ومذهبها؛ هزيل ذليلٌ يحرس حدودها من المجانين الذين ما زالت تعيش في رؤوسهم أحلام العصور البائدة عن العدالة وإعادة الحقوق المسلوبة لأصحابها!

ولكن لماذا يعترف الإسرائيليون الآن بما فعلوه قبل ١١ سنة، على الرغم من أن العالم كله كان يعرف منذ البداية أنهم هم الفاعلون؟ هل لأنهم كانوا خائفين من رد النظام المقصوف؟ أم لأنهم كانوا مرتعدين من الإحالة إلى محكمة العدل الدولية؟ أم لشعورهم بالندم؟ حكماً الإجابة لا هذا ولا ذاك، الإجابة أنهم يقولون للنظام الذي ما زال يدّعي أنه عدوّهم، ويبني أسطورته البلهاء أمام مؤيّديه السوريين والعرب من هذا الادعاء؛ إنه وعلى الرغم من كل انتصاراته على شعبه، ليس سوى إمّعة، تم دهسه في السابق عام ٢٠٠٧، ويمكن أن يتم ذلك مراراً وتكراراً، طالما أن مصيره وأمره بين أيديهم.

لا يمكن تحليل ورق اللعب الإسرائيلي، بأي حال، أن يوصف الدور الإسرائيلي بغير المؤديات التي ينتهي إليها، فالإبقاء على الأسد ونظامه كان استراتيجية واضحة اعترف بها مسؤولو تل أبيب غير مرة، والتحذير من خطورة التحول الديموقراطي في سورية، وفي دول المنطقة، كان وما زال أمراً رائجاً في دهاليز السياسة الإسرائيلية، طالما أن عدوانية الدولة الصهيونية وتسلطيتها، تبقى وتزداد، من خلال وجود أنظمة مسخ، تدّعي ممانعتها، وتهديدها للديموقراطية الإسرائيلية، من مثل نظام الأسد.

وهكذا يتم الكشف عن جزء من الورق، ليكتشف المتفرج الجالس على طرف طاولة اللاعبين أن دور إسرائيل يتماهى مع دور نظام الأسد ذاته، ولعل قراءة حركيّة تبادل الأدوار توضح كيف أن ثورة تريد إطاحة نظام مستبد لن تحصل مطلقاً على دعم أهم المستفيدين من وجوده، بل إن العداء لهذه الثورة سيأتي من هذا المستفيد الأكبر، ومن المستفيدين الآخرين الذين يتعيشون على هامش هذه العلاقة بين الديكتاتوريات والدول «الديموقراطية» التي تنتهك حقوق الشعوب وتسلبها.■

د. «أبو الفتوح» والإخوان الجدد
العودة من بوابة المعتقل

بقلم: مهنا الحبيل

من أهم العناصر التي أدركها المشهد المصري الوطني مؤخراً؛ أن القيادي السابق بمصطلح الفكر الإسلامي د. عبد المنعم أبو الفتوح، عاد إلى مصر وهو يؤمن تماماً بأنه سيواجه الاعتقال.

وقد أعاد ذلك طرح شخصيته من جديد، كنموذج للروح النضالية التي التحمت بالمشروع الوطني المصري، عاد أبو الفتوح لينضم إلى رفاقه في الحركة الإسلامية، ليجمعه السجن من جديد معهم، وبالذات مع د. عصام العريان ود. محمد البلتاجي من رفاق الفكر الذين بقيت عندهم تساؤلات ونزعة للتجديد والعبور بالمشروع الوطني، والإفادة من تجارب تركيا وماليزيا الحديثة.

لكن كان من الصعب أن يُبادر أي قيادي من مناضلي الفكر الإسلامي الجديد للإقدام على قرار مماثل لما تخذه عبد الله غل ورجب طيب أردوغان، حين أعلنا الاستقلال عن القائد التاريخي للحركة الإسلامية في تركيا البروفيسور نجم الدين أربكان.

هذا التردد والشعور النفسي الحاد أضعف قدرة الحركة الإسلامية على صناعة فكر العهد الجديد للدعوة والقُطر المصري، حيث كانت هذه الحالات التجديدية في حالة ضعف، يشن عليها مركز التنظيم التقليدي حملات يستفيد منها النظام السياسي الحاكم بالاستبداد في أي بلد كان.

كان ينبغي أن تتجمع تلك الطاقات المميزة من الفكر والتخصص –التي تحتويها الجماعة– وتتحول إلى مشروع وطني يعلن مبادرته الذاتية، ويفرض فصل الدعوي عن السياسي على الأرض، ويوحد فيه قوى التجديد منذ حركة شخصيات حزب الوسط المصري، وحتى د. عبد المنعم أبو الفتوح.

ولكن بدلاً من ذلك؛ تحولت إلى مجموعات إما يفتك بها النظام أو يحتوي بعضها، خاصة التي ضعفت أمام الضغوط الشرسة ومصالحها، أو التي واجهت حرباً حزبية بعد الانشقاق، ففقدت الجماعة والمشروع المدني الإسلامي لمصر الوطنية الحديثة عنصر هذا التخصيص المهم، لحركة كفاح فكري وسياسي تبدأ بمباشرة التأسيس للعمل الإسلامي بقواعد التخصص السياسي لا المواعظ الحزبية.

ولذلك طَرحت عودة د. عبد المنعم أبو الفتوح إلى واجهة المسرح الوطني والإسلامي معاً، أسئلة المستقبل السياسي الإستراتيجي للمشروع المصري المدني. وقضية الشعور بتصفية الحسابات مع أبو الفتوح، وحالة التشفي أو الشماتة به التي يعيشها بعض أوساط الإخوان داخل تيار المؤسسة التقليدية، أو أنصارهم في منطقة الخليج والمشرق

العربي؛ يصعب تحليلها سياسياً.

وذلك لأن دورات العداء للأنظمة يُفترض أنها محفزات للتحالف والتعاون حتى بين المختلفين فكرياً، وليس فقط في المواقف السياسية التي أنتجت خطأ أبو الفتوح في ٣٠ حزيران ٢٠١٣، بسبب أخطاء التنظيم في إدارة ملف ثورة ٢٥ يناير، وفشله في العمل للسلامة من فخ الدولة العميقة، الذي لا يزال أبناء الإخوان وكل مصر تنزف بسببه.

إن الوضع الذي يتعرض له الرئيس مرسي وتحوله إلى قضية إنسانية بات يفرض أمراً واقعاً، والتمسك بعودته رئيساً أمر خاطئ في ظل الفشل الواسع في المعارضة المصرية، وفي أزمة غياب البديل الذي يشارك به الإخوان في مشروع وطني، وهو ما يطرح بقوة شخصية د. أبو الفتوح كشخصية كفاح مركزي وليس للعودة إلى سباق انتخابي.

إن هناك ما يمكن أن يتحد عليه التحالف الإسلامي الوطني الجديد، ليكون أبو الفتوح وعصام سلطان ومحمد البلتاجي رموزاً لمستقبله الاستراتيجي، وهم اليوم رهن السجون وتتحد معهم نخبة خارجه من صفوف حركة التغيير، ومجموعات الشباب الثوري في حركة يناير، الذين تنحّوا أو نحّتهم الآلة الحزبية.

وهنا نقول إن للدكتور أبو الفتوح كاريزما خاصة، كشخصية تجتمع عليها قناعات عديدة من داخل الفكر الإسلامي وخارجه، في ظل أزمة الخوف والقلق من أي مرجعية إخوانية، وهو خوف استغله الانقلابيون وداعموهم؛ وأن الدفع لرمزية أبو الفتوح اليوم واعتبار أن معركة النضال واحدة ستشكل قاعدة مهمة لإعادة التوازن للفكر الإسلامي، في سياق التنافس المشروع لتحقيق مشروع وطني مدني مقبول لكل شرائح الشعب المصري.

إن هذه المهمة ليست سهلة، وتحتاج أن يسبقها جهد وبنية فكرية تراجع إرث الأخطاء السياسية والحزبية، وتؤمن بأن قواعد المعركة اليوم هي أن يؤمّن مشروع إنقاذ لمصر الدولة ومستقبل حريتها، وسيحتاج إلى زمن ليس قصيراً، ولا يتعارض مع هدنة مع النظام تكفل إخراج المضطهدين والرهائن، ومنح فرصة للشعب المصري كي يتنفس.

وهي رحلة ليست عابرة، لكنها مهمة وتحتاج إلى قناعة وخطة، وإيمان بأن السكوت عن الأخطاء –التي أضرت بالحركة في مصر– ليس احتساباً إيجابياً، بل يمثل الصبر السلبي الذي نهى الله عنه، للحاجة الكبرى لإدراك سنن التغيير في ظل هذه العوامل المعادية، فتكون ضريبة الكفاح ودم وعرق الأحرار ممهدات لانتصار سياسي للحريات، وليس لتكرار مسيرة الجنائز وصوت النائحات.■

ولي العهد السعودي:
الخيارات في اليمن بين سيّئ وأسوأ

أدلى ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان بتصريحات جديدة بشأن الحرب في اليمن، التي تدخل عامها الرابع. وأعلن ولي العهد السعودي، عدم وجود خيارات جيدة في اليمن، وأن المفاضلة هي بين خيارات سيئة وأخرى أسوأ منها. وأضاف ابن سلمان أن بلاده لم تفوّت أي فرصة لتحسين الظروف الإنسانية في اليمن، وذلك وفقاً لصحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية.

وأشارت الصحيفة إلى أن تصريحات ابن سلمان تأتي في وقت قالت فيه منظمات حقوق الإنسان والمشرّعين الأمريكيين إن القصف السعودي على اليمن سبّب مقتل أكثر من خمسة آلاف شخص من المدنيين.

في السياق ذاته، نشرت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأمريكية تقريراً بعنوان «ولي العهد يحصل على موافقة لشراء أسلحة، ولكن مع تحذيرات بشأن اليمن».

وأشارت الصحيفة إلى رغبة الولايات المتحدة في إيجاد حل سياسي للحرب في اليمن، وهو ما ركزت عليه، ومارست ضغطاً بشأنه شخصيات في الكونغرس والبيت الأبيض خلال محادثاتها مع ولي العهد السعودي. وكشفت صحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية عن الضغط الذي تلقاه ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان في الكونغرس، والرسالة التي وجهت له من لجنة العلاقات الخارجية، بشأن الحرب في اليمن.

وقالت الصحيفة في تقرير لها «إن ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، لقي استقبالاً بارداً في الكونغرس»، مؤكدة أن لجنة العلاقات الخارجية، طالبت ابن سلمان، الذي وصفته الصحيفة بـ«المتهور»، باتخاذ إجراءات تصحيحية قوية في اليمن.

سوريا.. مظاهرة تطالب «غصن الزيتون» بتحرير «تل رفعت» من «ي ب ك»

تظاهر قرابة ٥٠٠ شخص من سكان مدينة «تل رفعت» السورية، وعناصر من الجيش السوري الحر، بريف محافظة حلب شمالي سوريا، للمطالبة بتحرير المدينة المحتلة من تنظيم «ي ب ك/بي كا كا» الإرهابي، في إطار عملية «غصن الزيتون».

واحتشد المتظاهرون في ساحة بين مدينة اعزاز وقرية سجّو في ريف حلب، مرددين هتافات مناهضة لتنظيم «ي ب ك/بي كا كا» الإرهابي.

وأعربوا عن شكرهم تركيا لتنفيذها عملية «غصن الزيتون» التي حررت خلالها منطقة عفرين، شمالي سوريا.

وحمل المتظاهرون أعلام تركيا والجيش السوري الحر، إضافة إلى لافتات كتبوا عليها عبارات تعرب عن تطلعهم لتنفيذ الجيش الحر بدعم من تركيا عملية في «تل رفعت»، وعبروا عن شكرهم للقوات التركية والرئيس رجب طيب أردوغان على تنفيذ «غصن الزيتون».

وخلال مؤتمر لفرع حزب «العدالة والتنمية»، قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، إن بلاده ستحقق أهداف عملية «غصن الزيتون» عبر السيطرة على «تل رفعت» خلال وقت قصير أيضاً.

ومنذ أيام، نظم أهالي «تل رفعت»، مظاهرة تطالب قوات «غصن الزيتون» بتحرير مدينتهم من أيدي «ي ب ك/بي كا كا» الإرهابي.

وبدعم من النظام السوري وروسيا، سيطر «ي ب ك/ب ي د» مطلع عام ٢٠١٦، على المناطق الواقعة جنوب شرقي مدينة عفرين، وهجّر حينها حوالي ٢٥٠ ألفاً من سكان «تل رفعت» من المنطقة.

ولجأ المهجرون إلى مناطق سيطرة المعارضة في مدينة اعزاز الواقعة ضمن مناطق «درع الفرات».

تجدر الإشارة إلى أنّ الجيش التركي أعلن السبت الماضي، السيطرة على كامل قرى وبلدات منطقة عفرين، بعد أسبوع من تحرير مركزها.

وأطلقت القوات المسلحة التركية عملية «غصن الزيتون»، في ٢٠ كانون الثاني الماضي، بالتعاون مع «الجيش السوري الحر»، لتحرير المنطقة من إرهابيي منظمة «ي ب ك/بي كا كا».■

ثلاث سنوات في تدمير اليمن

بقلم: نواف التميمي

لا ندري كم هو عدد المرات التي بشّرنا فيها المسؤولون السعوديون بقرب انتهاء عمليات «عاصفة الحزم» التي هبت قبل ثلاث سنوات لإعادة الأمل إلى اليمن «غير السعيد». قبل أيام، عاد ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، إلى الإعلان من القاهرة ثم من لندن، أن الحرب في اليمن قاربت على النهاية، بعد تحقيق هدفيها، استعادة الشرعية ودحر المتمردين الحوثيين. ومرة أخرى، لا ندري ما هو المدى الزمني الذي يعنيه ولي العهد السعودي عندما يقول «قاربت»، وهو نفسه الذي قال يوم أعلن بدء عمليات العاصفة فجر ٢٥ آذار ٢٠١٥، إن العملية ستنتهي خلال ثلاثة أشهر. مرت ثلاث سنوات على انطلاق «عاصفة الحزم»، والعمليات العسكرية التي ينفذها تحالف دعم «الشرعية» اليمنية، بقيادة السعودية، التبس فيها «الحزم» بـ«الأمل»، ولم يأت كلاهما لليمنيين إلا بالألم.

يحق للمراقبين التشكك في ما أعلنه ولي العهد السعودي، ولا سيما أنه لا شيء مما قامت عليه هذه الحرب، وما قامت لأجله، تحقق، بل إنها أعادت اليمن إلى عصور ما قبل الحجر، وقضت على كل حياة. فقط عجزت عن القضاء على الحوثي الذي اتخذت منه ذريعة لشن حرب غاشمة على جارها. وفشلت أيضاً بإعادة الشرعية التي لا يدري أحدٌ مصير رأسها المحشور في الرياض. عوضاً عن الحفاظ على وحدة اليمن، وسلامة وحدة ترابه الوطني، بات اليمن دويلاتٍ، ومناطق نفوذ، وملاذ مرتزقة مجندين من السلفادور وكولومبيا.

بعد ثلاث سنوات من «إعادة الأمل» يعيش اليمن كارثة إنسانية، بكل المقاييس والمعايير، تفشّي الأوبئة والأمراض، كالكوليرا والدفتيريا، ناهيك عن تدمير بنية البلاد التحتية ومدن وقرى بأكملها، إضافة إلى إحداث حالة من الانقسام القبلي والمجتمعي. وقد اختصر تقرير للجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة وصف الحال الذي وصل إليه اليمن وأهله بالقول: «بعد قرابة ثلاث سنوات من النزاع، كأن اليمن اختفى من الوجود». جعل هذا الوضع الكارثي السعودية الخاسر الأكبر، إذ لم تجنِ سوى المتاعب والخسائر العسكرية والاقتصادية. وبسبب هذه الحرب العبثية التي كلّفت المملكةَ عشرات مليارات الريالات، على الرغم من التعتيم على الكلفة الفعلية، يعاني الاقتصاد السعودي من مصاعب أدّت إلى تآكل احتياطي السعودية النقدي الذي فقد أكثر من ٣٥٪ منه منذ بداية الحرب. ولا ريب أن حرب اليمن كانت ولا تزال السبب الأساس في وصول المملكة إلى ضائقة اقتصادية، دفعت إلى فرض حزمة من الضرائب، ورفع أسعار المحروقات. أضف الى ذلك ما أصاب المملكة من انتقادات دولية، رسمية وشعبية، تجلت بالتظاهرات الاحتجاجية التي استقبلت الأمير محمد بن سلمان في زيارته الأخيرة لندن.

وفي مقابل ذلك، تبدو الإمارات الرابح الأكبر من الحرب، وقد انحرفت برياح «الأمل» إلى حيث تشتهي قوارب مصالحها. فبينما تتحمل السعودية كل الأوزار، انشغلت الإمارات بتمرير أجنداتها الخاصة، وأخذت تمد نفوذها في اليمن من أقصى الجنوب الشرقي مروراً بجزيرة سقطرى التي تحولت إلى مستعمرة عسكرية، وصولاً إلى أقصى الغرب في المخا، وبينهما سيطرت على موانئ اليمن ومطاراته، والحقول النفطية والغازية في شبوة، وهي الآن في طريقها إلى انتزاع آخر مراكز نفوذ السعودية في الجنوب اليمني في وادي حضرموت، وتستعد للوصول إلى أقصى الشرق، حيث محافظة المهرة الحديقة الخلفية لسلطنة عُمان. ويبدو أن شهية الإمارات مفتوحة على أبعد من ذلك.

للأسف، حرب عبثية، تجلى فيها كل الحزم، ولم تأت رياحها وعواصفها بأي أمل، بل جلبت كل الخراب لليمن الذي كان يوماً ما سعيداً، لا نراها تنتهي قريباً. وإن كان لولي العهد السعودي الرغبة فعلاً بطي هذا الملف، فلا يبدو أن حلفاءه في أبوظبي يشاطرونه الرغبة نفسها، ففي حرب اليمن لم يعد حلفاء «عاصفة الحزم»، و«إعادة الأمل»، على قلب رجل واحد، وإن كنت تحسبهم جميعاً فقلوبهم شتّى، كما هي أجنداتهم.■

الرئيس الحريري استقبل وفداً من هيئة العلماء المسلمين

استقبل الرئيس سعد الحريري مساء الاثنين في «بيت الوسط»، وفداً من هيئة العلماء المسلمين برئاسة رئيس الهيئة الشيخ أحمد العمري، الذي قال على الأثر: «تشرفنا بزيارة الرئيس الحريري، بعد سلسلة الزيارات التي قمنا بها على عدد من المرجعيات السياسية التي تهتم بشؤون هذا البلد، ومن ضمن القضايا والملفات التي تباحثنا فيها مع الحريري، ملف الموقوفين الإسلاميين، حيث دعونا إلى إقفال هذا الملف نهائياً من خلال قانون العفو العام الذي لا يستثني أحداً، وطالبنا بتنفيذ قرار مجلس الوزراء بإلغاء وثائق الاتصال بشكل جدي ونهائي. كذلك أكدنا أهمية وحدة الطائفة ووحدة المرجعية، ودعونا جميع الفرقاء إلى التلاقي والتناصح والاجتماع والتنافس الشريف، والعمل على تحقيق حاجات الناس وحفظ كراماتهم ومكتسباتهم وحقوقهم».

جولة وفد هيئة العلماء المسلمين

ضمن إطار مساعي هيئة علماء المسلمين في لبنان للاهتمام بقضايا المسلمين ومتابعة شؤونهم، جال وفد من العلماء على المسؤولين للتشاور معهم والتناصح.

زيارة الرئيس نجيب ميقاتي

التقى قبل ظهر الاثنين وفد من الهيئة الرئيس نجيب ميقاتي، ضم كلاً من الشيخ سالم الرافعي والشيخ زكريا المصري والشيخ بلال النعوشي والشيخ توفيق أفيوني، وقد عُرض واقع أهل السنّة في لبنان، والتباحث في خطوات عملية لوضعها حيز التنفيذ.

زيارة الرئيس فؤاد السنيورة

التقى وفد هيئة علماء المسلمين في لبنان ظهر الاثنين الرئيس فؤاد السنيورة، وضم الوفد كلاً من الشيخ أحمد العمري والشيخ خالد العارفي والشيخ بسام كايد والشيخ إبراهيم إبراهيم، حيث جرى التباحث بأوضاع أهل السنّة في لبنان.

زيارة وزير الداخلية والبلديات

تابع وفد هيئة علماء المسلمين في لبنان جولته بزيارة لوزير الداخلية والبلديات الأستاذ نهاد المشنوق، وكان على رأس المباحثات قضية الموقوفين الإسلاميين، وإصدار قانون عفو عام شامل لا يستثني أحداً.

وزار وفد هيئة علماء المسلمين في لبنان الأمين العام للجماعة الإسلامية الأستاذ عزام الأيوبي، بحضور النائب الدكتور عماد الحوت.

المرشح محمد شديد في جولة عكارية: «عكار بيتي وأهلي»

في إطار جولاته اليومية في عكار، قال مرشح الجماعة الإسلامية في دائرة الشمال الاولى الأستاذ «محمد شديد» إن «عكار كانت وما زالت بيتنا الأول، أهلها الطيبون هم أهلي وناسي، إخوتي وأحبابي، ورؤيتهم بخير يعني أنني بخير وأن لبنان بخير».

شديد استهل جولته في بلدة مشمش وفي دارة المختار «خالد الخالدي» بحضور المختار «عبد الرحمن الخالدي» والمختار «محمد الخالدي» إلى جانب بعض فعاليات آل الخالدي.

الزيارة الثانية كانت في مطعم الضهر لدى عضو بلدية مشمش «حسام سعود» بحضور المختار «خالد سعود» والسيد «محمود ديب». زيارة عدد من وجهاء البلدة. وانتقل بعدها الى ختام جولته كانت في قاعة مسجد البلدة بحضور حشد من البلدة.

محطة «شديد» والوفد المرافق التالية كانت في بلدة حيزوق في دارة المختار «أبو طارق المصري» حيث التقى عدداً من أفراد عائلته.

بلدة ايلات قدم فيها «شديد» والوفد المرافق واجب العزاء لذوي المرحوم محمود محمود. توجه بعدها إلى مطعم السلسبيل للمشاركة بتكريم الأساتذة والمدراء الذي نظمته جمعية النجاة الاجتماعية.

كانت الوجهة بعدها إلى منطقة وادي خالد، حيث التقى شديد والوفد المرافق في منزل المختار «خالد الكايد» كلاً من المختار «أحمد الحمد» رئيس رابطة مخاتير الوادي والمختار «مروان الوريدي» والمختار «مصطفى العلي» والمختار «بسام المرعي» والمختار «أحمد العويشي» والمختار «عامر خلف» حيث أقيمت مأدبة غداء عامة.

توجه بعدها إلى بلدية «العماير ورجم عيسى» حيث التقى رئيس البلدية السيد أحمد الشيخ وعدداً من أهالي المنطقة.

كذلك زار رئيس بلدية وادي خالد السيد «نور الدين الأحمد»، ثم توجه بعدها إلى منزل السيد «عمر عبد الرزاق الورد العلي». وكانت زيارة لرئيس بلدية الفرض السيد «عارف خلف».

وزار منزل «مصطفى الدويري» أبو طلال في رجم حسين بحضور أقطاب من عشيرة آل حسين، ثم كانت زيارة لمنزل الشيخ «عبدالله سعيد المحمود» بحضور «شباب نهضة».

تشكيل لائحة صيدا وجزين معاً بمشاركة الجماعة الإسلامية

أعلنت الجماعة الاسلامية يوم الجمعة ٢٠١٨/٣/٢٣ عن اكتمال التحضيرات للانتخابات النيابية القادمة في دائرة صيدا – جزين بإعلانها التحالف مع التيار الوطني الحر والدكتور عبد الرحمن البزري، حيث أعلن تشكيل لائحة «صيدا وجزين معاً» التي تضم الى جانب مرشحها عن المقعد السنّي في قضاء صيدا الدكتور بسام حمود كلاً من الدكتور عبد الرحمن البزري المرشح عن المقعد السنّي، والنائب أمل أبو زيد والنائب زياد أسود، عن المقعدين المارونيّين في قضاء جزين، والدكتور سليم خوري عن المقعد الكاثوليكي في جزين، وأكدت الجماعة التزامها هذه اللائحة التي بُنيت على مفاهيم وطنية جامعة عنوانها بناء دولة المؤسسات والقانون والمواطنة، ودعت مناصريها وكل المحبين للتصويت لها ضمن الأسس الديمقراطية التي تحترم خيارات المواطنين في اختيار ممثليهم للتنافس على خدمة الوطن والمواطن.

مسيرة سيارة

وقد انطلقت في صيدا مسيرة سيارة لشباب الجماعة الاسلامية عقب اعلان لائحة «صيدا وجزين معاً» بمناسبة إطلاق حملتها الانتخابية. وجالت المسيرة شوارع صيدا رافعةً أعلام لبنان والجماعة.

نشاطات الدكتور عماد الحوت في دائرة بيروت الثانية

تستمر اللقاءات التي يقيمها الدكتور عماد الحوت مع اهل بيروت بعد اعلان لائحة «بيروت الوطن».

لقاء حميمي وطيب مع امهات جمعيّة «سبل الخير الاجتماعية»، واستقبال وفد من المساهمين في تعاونيات بيروت والاستماع إلى مطالبهم، لقاء تكريمي للهيئة التعليمية في مدرسة الإيمان – الظريف، احتفال لجمعية النجاة الاجتماعية بمناسبة يوم الأم، ندوة حول العنف الأسري في مركز مريم بنت عمران – الكولا، عشاء تكريمي لمتطوعي وعائلات جهاز الدفاع المدني للجمعية الطبية الإسلامية في الذكرى الخامسة لتأسيسه، تقديم واجب العزاء للأخ الدكتور بسام الطراس بوفاة ولده، فطور حميم مع مجموعة من رجال الأعمال بدعوة كريمة من الأستاذ مغير سنجابة.

المرشح الدكتور بسام حمود يلتقي مخاتير صيدا

التقى المسؤول السياسي للجماعة الإسلامية في الجنوب ومرشحها عن دائرة صيدا–جزين الدكتور بسام حمود مخاتير صيدا، حيث جرى التداول بالشؤون الوطنية والأوضاع العامة في صيدا ومنطقتها، وشرح د. حمود خلال اللقاء آخر المستجدات على المستوى الانتخابي وتطور المفاوضات وأجواء الحوار الذي تجريه قيادة الجماعه الإسلامية تمهيداً لتشكيل لائحة تخوض بها الانتخابات في دائرة صيدا – جزين. وتخلل اللقاء حوار شفاف حول اوضاع المدينة ومشاكلها والحلول المطروحة.

واستمع الدكتور حمود لآراء المخاتير حول كل القضايا التي طرحت، واعداً بمتابعتها بالتعاون والتعاضد بين كل المعنيين لتحقيق ما هو أفضل للمدينة وابنائها. وفي مداخلته قال د. حمود: الهدف من هذا اللقاء مع مخاتير صيدا هو الاستماع لآرائهم وأفكارهم لأنهم على تماس مباشر مع أهلنا في صيدا بشكل يومي، وهذا يساعد على مقاربة ما يعانيه المواطن الصيداوي والحلول الممكنة بالتعاون مع المخاتير وكل المعنيين للوصول إلى الأفضل. وأكد ضرورة تحفيز المواطنين للمشاركة في الانتخابات بكثافة للتعبير عن آرائهم في ما يرونه الأفضل للمدينة.

المملكة تقدم مساعدات إغاثية للنازحين السوريين

في خِضمّ أزمة اللاجئين السوريين التي تعصف بلبنان، وبالتّعاون مع جمعية الإصلاح الإسلامية في طرابلس، قام مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية من خلال مكتبه في لبنان بتوزيع المساعدات الإغاثية على مئات العائلات السورية النازحة في لبنان، وذلك في حرم مجمّع الإصلاح الإسلامي في أبي سمراء صباح يوم الجمعة ١٦ آذار بحضور القائم بالأعمال في المملكة العربية السعودية في لبنان الأستاذ وليد بخاري، ووزير الدولة لشؤون النازحين معين المرعبي، ومدير مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية في لبنان الأستاذ فهد صالح القناص، ونائب رئيس جمعية الإصلاح الإسلامية ورئيس جامعة طرابلس الأستاذ الدكتور رأفت محمد رشيد الميقاتي وأعضاء مجلس الإدارة والجهاز الإداري والتنظيمي في كل من الجمعية والجامعة.

وقد ألقيت بالمناسبة كلمات لكل من الدكتور رأفت رشيد الميقاتي، ووزير الدولة لشؤون النازحين معين المرعبي، وختمت الجولة بتوزيع المساعدات العينيّة على اللاجئين السوريين.

جمعية النجاة تقيم احتفال يوم الأم في عانوت وسبلين

ضمن فعاليات حملة «التغيير بإيدك»، أقامت جمعية النجاة الاجتماعية في الإقليم – عانوت، بالتعاون مع جمعية الوعي والمواساة الخيرية، احتفالاً بمناسبة يوم الأم، يوم السبت ٢٠١٨/٣/٢٤ في خلية خالد بن الوليد.

كلمة الحفل كانت للشيخ فارس الحاج شحادة، تكلم فيها عن برّ وطاعة الوالدين، فهي وصيّة من الله وتأتي في الدرجة الأولى بعد عبادة الله. وتحدث عن أهمية الأم، فهي تستذكر في ذهنك الحنان والعطاء والبذل والتضحية وكل ما يمكن أن يحمل مكارم أخلاق الى البشرية.

تخلل الحفل أناشيد إسلامية لفرقة أم دجانة.

وضمن فعاليات حملة «التغيير بإيدك»، أقامت جمعية النجاة في سبلين بالتعاون مع جمعية الوعي والمواساة الخيرية احتفالاً بمناسبة يوم الأم، نهار الجمعة ٢٠١٨/٣/٢٢ في خلية مسجد سبلين.

كلمة الحفل كانت للشيخ أحمد علاء الدين، الذي تكلم عن برّ الأم من خلال الدعاء لها في حياتها ومماتها، وأن ليس للأم عيد، فعيدها أن نبرّها وندعو ونستغفر لها كل يوم. كذلك تحدث عن أهمية دور الأم، فالأمة لا تصلح إلا إذا كانت الأم صالحة.

وتخلل الحفل أناشيد إسلامية لفرقة «حور الجنة» وفقرة التنبولا.

احتفال يوم الأم في بعلبك لجمعية النجاة

ضمن فعاليات حملة «التغيير بإيدك» أقامت جمعية النجاة الاجتماعية – بعلبك بالتعاون مع جمعية الإمام الشاطبي في بعلبك احتفالاً إنشادياً لتكريم أمهات طلاب حلقات القرآن الكريم، وذلك يوم الجمعة ٢٠١٨/٣/١٦. قدمت الاحتفال الأستاذة فادية الشياح، حيث افتتح بتلاوة للقرآن الكريم، وتخللته فقرة إنشادية لفرقة نور الهدى، وقصائد وسكتشات بمشاركة طلاب وطالبات الحلقات.

كلمة الحفل ألقتها الأستاذة مكية الرفاعي، أكدت فيها أن الإسلام أعطى المرأة حقوقاً أفضل وأكمل من أي قانون دولي، وقدمت وصايا للأم المسلمة الحريصة على تربية أبنائها على الحق والكرامة والشرف والعدالة وحب الأوطان والذود عنها، مستدلة بآيات قرآنية وأحاديث نبوية شريفة. وفي الختام تم توزيع الهدايا على الأمهات.

فحوص طبية مجانية ويوم صحي تفاعلي في مستشفى دار الشفاء

ضمن فعاليات اليوم العالمي للكلى Kidney Day World، وتحت عنوان: «كرمال عيلتك... إحم كليتك» نظمت مستشفى دار الشفاء على مدى خمسةَ أيام حملة مجانية لتحاليل البول والدم (سكري – كولوسترول – زلال) اختتمت الخميس بيوم صحي تفاعلي شمل: تسليم نتائج الفحوصات للمشاركين في الحملة وبلغ عددهم ٩٦٠ مشاركاً، فحص مجاني للضغط، الطول والوزن المثالي، إضافة إلى تقديم الإرشادات الطبية والغذائية الخاصة بكل حالة، وذلك بإشراف طبيبي أمراض الكلى والضغط الدكتور محمد الحسن والدكتور عبد الناصر شطح، طبيب الأمراض النسائية الدكتور ربيع غمراوي، مسؤولة قسم التغذية في المستشفى السيدة فدى حميدان. ووزعت خلال النشاط منشورات علمية تضمنت نصائح للمصابين بأمراض الكلى وإرشادات وقائية.

لقاء دعوي لأبناء الجالية البنغلاديشية

أقام وقف بيت الدعوة والدعاة يوم الأحد لقاءً دعوياً للأخوة والأخوات من أبناء الجالية البنغلاديشية في لبنان بقاعة مركز الدعوة في بيروت، تخللته محاضرات ومشاركات عبر السكايب مع دعاة وائمة مساجد متميزين من عدة بلدان، ركزوا في كلماتهم على أهمية طلب العلم ونشر الوعي وإحياء القيم في حياة الأمة لمواجهة كل الصعاب والتحدّيات.

كتائب القسام تقيم عروضاً في غزة تمهيداً لفعاليات «يوم الأرض»

عاش قطاع غزة هذا الأسبوع أجواء حرب مع تنفيذ كتائب عز الدين القسام – الجناح العسكري لحركة «حماس» مناورات عسكرية سعت فيها إلى ابراز القوة بإطلاق صاروخ على البحر، للمرة الأولى، وجابت دبابات، بدت مصنّعة محلياً، محمولة على عجلات، شوارع في القطاع، وحلقت طائرات استطلاع.

بدا العرض العسكري الذي شارك فيه نحو ٣٠ ألف عسكري، لإرسال رسائل في اتجاهات عدة، اذ يأتي على وقع سجال بين الضفة الغربية وغزة، هو الأعنف منذ التوقيع على اتفاق المصالحة في القاهرة في تشرين الأول الماضي، كما يسبق تظاهرات فلسطينية تبنتها الفصائل، تزامناً مع الذكرى الثانية والأربعين لـ«يوم الأرض»، الجمعة المقبل، وعشيّة قصف مقاتلات إسرائيلية مواقع لحماس على الحدود.

وكانت «كتائب القسام» قالت في بيان مساء السبت إنها تبدأ بـ«إجراء مناورات دفاعية مخطط لها مسبقاً، تحمل مسمى مناورات الصمود والتحدي». وأضافت: «سيسمع خلالها أصوات إطلاق نار وانفجارات، وستلاحظ حركة نشطة للقوات والمركبات العسكرية خلال هذه المناورة الدفاعية».

وشوهد الآلاف من مقاتلي القسام الملثمين وبالبزات العسكرية، والمدجّجين بأسلحة أوتوماتيكية متنوعة، مثل بنادق أم ١٦ وكلاشينكوف وقاذفات آر بي جي، ينتشرون على الطرق الرئيسية والمناطق القريبة من الحدود مع المناطق المحتلة. كما جابت الشوارع عشرات العربات العسكرية لنقل العناصر المسلحة.

وأفيد بأن العناصر البحرية للقسام اطلقت في وضح النهار صاروخين على الأقل تجاه البحر، كما اطلقوا بعد الظهر صواريخ عدة بينها صاروخ من منطقة قريبة من شواطئ بحر القطاع، كما شاهد السكان طائرتين صغيرتين من دون طيار كتب عليهما «طائرات أبابيل – كتائب القسام» وهي تحلق على ارتفاع منخفض فوق اجواء جنوب القطاع. واستعرضت عناصر مسلحة دبابات اطلق عليها اسم «الفيل»، تبدو مصنعة محلياً وبعضها قد تكون تم الاستيلاء عليها من الجيش الإسرائيلي.

وبثت «القسام» على موقعها الإلكتروني صور اشتباكات وهجمات «تدريبية» نفذها عناصره، ومن بينها مقاتل يرفع علم فلسطين ويقف فوق نموذج لدبابة اسرائيلية. كما بدا في احدى الصور عناصر وهم مسلحون وملثمون يخرجون من فوهة نفق تحت الأرض، دون إعطاء اية توضيحات.

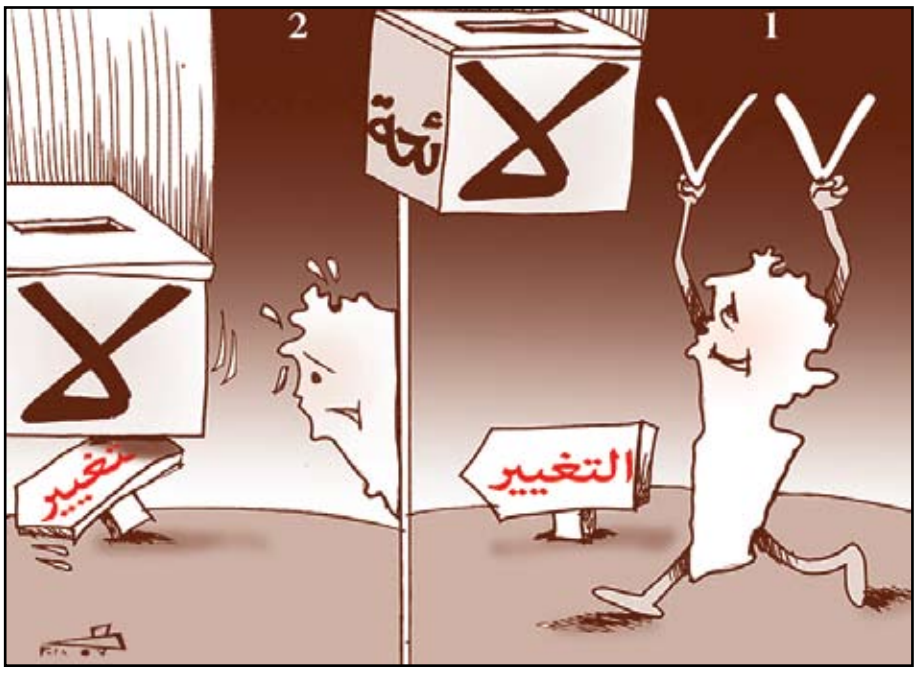

كلمة طيبة

انتخابات عربيّة بلا حصاد

بقلم: بشير البكر

تشهد الفترة المقبلة مواسم انتخابية في عدة بلدان عربية، بعضها رئاسي كما هو حال مصر، والآخر تشريعي في لبنان والعراق، ومحلي (بلدية) في تونس. وما يجمع بين هذه الاستحقاقات أنها تأتي وسط ظروف صعبة، سياسية واقتصادية، تجتازها هذه الدول، وتترافق مع مؤشرات إلى أن المرحلة الجديدة ستكون، في جميع الأحوال، أكثر تعقيداً مما مضى، طالما أن القضايا الكبرى في البلدان المعنية لم يتم حلها، وجرى ترحيلها إلى أجل غير منظور.

في مصر، قرر الرئيس عبد الفتاح السيسي أن تكون جولة الانتخابات الرئاسية في هذه الدورة مقتصرة عليه فقط. ولذلك، لم يتقبل فكرة ترشيح شخصية قوية تنافسه، ومنع من دخول السباق شخصيات وازنة، يمكنها أن تهدد حظوظه، مثل اللواء أحمد شفيق والفريق سامي عنان. وبينما وضع الأول في الإقامة الجبرية، أودع الثاني السجن بتهم ملفقة. وتؤكد القرائن أنه ليس عامل الخوف من الخسارة فقط هو ما دفعه إلى هذا القرار، بل إن امكانية تحول الحملة الانتخابية إلى فرصة لمحاكمة عهد السيسي البائس شكلت عاملاً أساسياً في تحويل المناسبة إلى عرس شخصي، وتركت الحلبة للاعب واحد.

فشل نظام السيسي في مواجهة الخطر الإرهابي والعنف الطائفي، ولم يقدم للمصريين في ولايته الأولى، سوى الوعود الوهميّة. وها هو يستعد لولاية ثانية من أربع سنوات، سوف تكون أكثر قسوةً من سابقتها، وإن كانت لا تبشر بأي ضوء في نهاية النفق المظلم، فإنها تنذر بمزيد من الانهيار والقمع وإضعاف موقع مصر الإقليمي، سواء في ما يتعلق بحقوقها المائية في نهر النيل، أو تحويلها إلى وسيلة ضغط ضد الشعب الفلسطيني، من أجل تمرير «صفقة القرن» المنوط بها تصفية القضية الفلسطينية، تحت إشراف ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان.

ثلاثة استحقاقات انتخابية عربية تجري في أيار المقبل. أولها الانتخابات المحلية التونسية التي تشكل اختباراً لمزاج التونسيين قبل الانتخابات الرئاسية والتشريعية في العام المقبل. ولذلك تراهن القوى السياسية عليها كثيراً، وهي تخوضها على أساس حملات انتخابية، تحمل في طياتها تنافساً على المستقبل، وخصوصاً القوى السياسية الكبرى. وتنتظر الأطراف التي لم تجد فرصتها في الدورات السابقة أن تكون حظوظها أفضل. ومن هنا، تنتظر تونس هذا الحدث الذي يضيف رصيداً جديداً إلى ديموقراطيتها الناشئة، ويشد من عصبها في وقت تواجه مصاعب اقتصادية كبيرة.

أما الانتخابات التشريعية اللبنانية فتجري بعد تأجيل استمر قرابة تسعة أعوام، ووسط مشهد سياسي مرتبك، يفتقد للدينامية والمبادرة، بسبب هيمنة بعض القوى على الدولة اللبنانية، وتعطيل دورها، ومنع مؤسساتها من العمل في صورة طبيعية. ولا يبدو في الأفق أن الخريطة البرلمانية المقبلة سوف تأتي بتغييرات ذات أهمية كبيرة على الصعيد السياسي العام، في ما يخص مصادرة هذه القوى القرار اللبناني، وتدخلها في سورية لمساندة النظام ضد الشعب السوري.

وأخيراً، يشهد العراق معركة انتخابية حامية، في حين لم ينقشع بعد غبار الحرب الشرسة التي خاضها جيشه ضد «داعش» الذي تمكّن في النصف الثاني من عام ٢٠١٤ من السيطرة على مدينة الموصل، وهدّد العاصمة بغداد. وعلى الرغم من أن العراق حرّر معظم أراضيه من الإرهاب الداعشي، لا تزال هذه المواجهة تلقي بظلالها على المشهد عموماً، تبعاً للتراكمات الطائفية التي تفاقمت بعد الاحتلال الأميركي للعراق، والعملية السياسية المنبثقة من المحاصصة الطائفية.

الرهان معقود على أن لا تتكرر التجربة الفاشلة التي عرفها العراق خلال ولايتي رئيس الوزراء السابق، نوري المالكي. والشرط الرئيسي لذلك هو الوقوف بشجاعة أمام المسألة الطائفية، على نحوٍ لا يقل تصميماً عن محاربة «داعش».■

الانتخابات النيابية فرصة نادرة للمهمّشين

بقلم: أواب إبراهيم

الأصل هو أن جميع اللبنانيين متساوون أمام القانون، على اختلاف مناطقهم وطوائفهم ومرجعياتهم السياسية. فلا فضل لبيروتي على بقاعي، ولا لماروني على درزي، ولا لمنتم لحزب الله على آخر منتم لتيار المستقبل... هذا في الأصل، أما في التطبيق فإن التمييز والتفاضل هو السمة الأبرز في تعاطي السلطة اللبنانية مع مواطنيها، فيتم الاستنساب في تطبيق القانون تجاه فئة محددة ويتم إهماله تجاه فئة أخرى، يتم التشدد في تطبيق الأحكام القضائية تجاه جهة، ويتم التساهل تجاه آخرين، تتحرك الضابطة العدلية لتنفيذ مذكرات توقيف صادرة بحق أبناء طائفة بعينها، وتتغافل عن تطبيق آلاف مذكرات التوقيف الصادرة بحق متهمين من أبناء طوائف أخرى.. التوظيف في المؤسسات العامة يكون متاحاً لمواطنين ومحظوراً على آخرين.. هذا التمييز دفع شرائح واسعة من اللبنانيين للشعور بالتهميش والإهمال، وأنهم يفتقدون وجود مرجعية سياسية أو طائفية تهتم بشؤونهم، وتدافع عن مصالحهم، وتكون جواز عبور لهم للتوظيف في مؤسسات الدولة.

الشرائح المهمّشة والمهملة من اللبنانيين قسم منها يحاول اللحاق بمن سبقه، فيبذل جهده للاستزلام لدى هذا الحزب أو تلك المرجعية الطائفية أو ذاك الزعيم، علّه بذلك يتمكن من رفع الغبن والظلم اللاحق به من خلال هذا الاستزلام والتبعية، وقسم آخر أعطوا الإهمال والتهميش اللاحق بهم ردة فعل عكسية، فتجدهم كفروا بالقانون والعدالة والدولة ومؤسساتها والقضاء والأجهزة الأمنية والرؤساء والزعماء والمسؤولين والوزراء والنواب..

اليوم، وعلى مسافة أسابيع من الانتخابات النيابية، اللبنانيون المحظيون والمهمشون على حدّ سواء، كلهم معنيون بالتعبير عن رأيهم، وبخلاف الكثير من المحطات التي تكون فيها المنافسة غير متكافئة، فإن الانتخابات النيابية فرصة نادرة يتساوى فيها الجميع للتعبير واختيار من يجدونه الأقرب لتطلعاتهم، ولإيصال رسائل الرفض لمن يعنيهم الأمر. الانتخابات مناسبة لكل من يشعر بالتهميش والظلم والإهمال ليُخرج غضبه وحنقه من خلال الإدلاء بصوته، صوت يكون بمثابة احتجاج على سياسة التهميش والإهمال اللاحق بهم. الانتخابات فرصة على كل من يشعر بالظلم أن يستغلها، وأن يحرّض من حوله لاستغلالها وتوجيه رسالة لمن يعنيهم الأمر، أن الوضع «مش ماشي»، وأن أداء من كانوا في السلطة مرفوض وسيتم السعي لعدم استمراره.

في المهرجانات الانتخابية التي يحشد فيها المرشحون ورؤساء اللوائح مناصريهم فإنهم يدعون للنزول بكثافة يوم الانتخابات للتصويت والاقتراع. كلام المرشحين موجه لمن سينتخب لهم، وليس موجهاً لمن لن تكون وجهة اقتراعهم لمصلحتهم. هم لا يدعون للاقتراع بالمطلق، بل يدعون فقط من سيقترعون لهم، أما من سيقترع لجهة أخرى، فإن المرشحين ورؤساء اللوائح يرغبون أن يتقاعس وينكفئ ويبقى في بيته يتابع اليوم الانتخابي على شاشات التلفزيون.

مخطئ من يظن أن الاستحقاق النيابي هو محطة عادية، يقترع اللبنانيون وتتابع الدولة مسارها. فالانتخابات النيابية هي اللبنة الأولى التي تُبنى على أساسها بقية أركان السلطة وتقاسم مغانمها. فالفائزون بكتل نيابية وازنة هم الذين سيشكلون الحكومة ويتقاسمون الحقائب الوزارية. ليس هذا وحسب، بل إنهم من سيتقاسمون التعيينات والتوظيف في مؤسسات الدولة المختلفة، ويتقاسمون تبعية القضاة في المحاكم، وتبعية الضباط في المؤسسات العسكرية، وتبعية السفراء في السفارات، وتبعية المحافظين والمدراء العامين وكبار الموظفين، يتقاسمون كذلك التلزيمات والمناقصات لتنفيذ المشاريع. نتيجة الانتخابات النيابية لا تشكل صورة المجلس النيابي، بل تشكل صورة الدولة لسنوات قادمة، وهنا تكمن أهمية التصويت في الانتخابات، الذي يستهين به البعض.

قد لا يُحدث التصويت النتيجة التي كان يرجوها المهمشون، لكنهم على الأقل يكونون قد قاموا بواجبهم فلا يكلف الله نفساً إلا وسعها، في حين أن الخيار الآخر هو الامتناع عن التصويت، الذي يؤدي لا محالة إلى مزيد من التهميش والظلم والإهمال.

مواقيت الصلاة

حسب توقيت مدينة بيروت

أيام الأسبوع	رجب	آذار ونيسان	الفجر		الشروق		الظهر		العصر		المغرب		العشاء	
			د	ساعة	د	ساعة	د	ساعة	د	ساعة	د	ساعة	د	ساعة
السبت	١٤	٣١	٥٦	٣	٢٨	٥	٤٢	١١	١٤	٣	٠٢	٦	١٩	٧
الأحد	١٥	١	٥٤	٤	٢٦	٦	٤٢	١٢	١٥	٤	٠٢	٧	٢٠	٨
الإثنين	١٦	٢	٥٣	٤	٢٥	٦	٤٢	١٢	١٥	٤	٠٣	٧	٢١	٨
الثلاثاء	١٧	٣	٥١	٤	٢٤	٦	٤١	١٢	١٥	٤	٠٤	٧	٢٢	٨
الأربعاء	١٨	٤	٥٠	٤	٢٢	٦	٤١	١٢	١٥	٤	٠٥	٧	٢٣	٨
الخميس	١٩	٥	٤٨	٤	٢١	٦	٤١	١٢	١٥	٤	٠٥	٧	٢٤	٨
الجمعة	٢٠	٦	٤٧	٤	٢٠	٦	٤٠	١٢	١٥	٤	٠٦	٧	٢٥	٨

تصدرها شركة «بلاغ» للإعلام والصحافة والنشر
رئيس التحرير إبراهيم المصري
المدير المسؤول أيمن إبراهيم
الإدارة بسام غنوم
الإدارة: بيروت - المصيطبة - شارع العمارة ص.ب ١١/٥٢٦٦
هاتف: ٦٥٨٦٠٥ (٠١) فاكس +961.1.650308
صفحة الإنترنت: Web page :www.al-aman.com
البريد الإلكتروني: E.mail: info@al-aman.com
صف الأحرف والفرز: Creative Advertising
هاتف: ٠١/٨١٥٦٧٨
التوزيع: الناشرون لتوزيع الصحف والمطبوعات
هاتف: ٠١/٢٧٧٠٠٧